شرح السعد

المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة

تأليف

خاتمة المحققين مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني

المتوفى بسمرقند في سنة ٧٩١ هـ

الجزء الأول

حققه، وهذبه، وفصله

ووضع له مقدمة في تاريخ علم البلاغة

فضيلة الأستاذ العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

اعتنى به

د. صالح راضي الشمري

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

شرح السعد

المسمى مختصر المعاني

في علوم البلاغة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩ م

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»
التـفـتـازاني ، سـعـدالدين (مؤلف)
محمد محيي الدين عبدالحميد (محقق)
صـالـح راضـي الشـمـري (محقق)
١٧٨ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 978-99966-1-842-0 (ج١)
رقم الإيداع: 1069-2017
لغة عربية - علوم البلاغة



الكويـت - مدينة سـعد العبدالله - الدائري السـادس - ق3 - م28
Website : www .daradahriah .com
E-mail : daradahriah@gmail .com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

بسم الله الرحمن الرحیم

مقدمة دار الظاهرية

الحمد لله الأكرم الذي علّم بالقلم، الرحمن الذي امتنّ على الإنسان بتعليمه البيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف من خلق، وأفصح من نطق. أما بعد،

فإن الدار الظاهرية تشرف بتقديم هذا السفر المبارك في علوم البلاغة، يحدوها إلى ذلك عوامل عدّة، تظافرت فحفّزت الرغبة، وتعانقت فزادت الاهتمام، نعرضها بين يدي قراء هذا الكتاب الذي نقدّم له اليوم:

أولها: المكانة العلمية للكتاب الأصل وللشارح الأول؛ أما الكتاب فهو شرحٌ لكتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، وقد ألمح له الشيخ المحقق في مقدمته التي تلي قائلا: «وقد وقفت بعد الخطيب القزويني جهود العلماء، وثبت العلم في المكان الذي تركه الخطيب بعده»، وأما الشارح فهو العلامة سعد الدين التفتازاني، أحد القامات التي أثرَت فأثّرت في تاريخ علوم البلاغة.

وأما ثانيها: فالمكانة السامقة للشيخ المحقق المفيد المجيد محمد محيي الدين عبدالحميد رحمه الله تعالى، يعرِف هذه القامة كل من له اهتمام واطلاع على كتب السلف الأولين في علوم اللغة العربية، إذ كان من الكوكبة التي اضطلعت بربط الخلف بعلم السلف، ومن الأوائل الذين خدموا التراث العلمي الأصيل في مجال علوم اللغة خصوصا، فحقّق عشرات الكتب النافعة التي ما زال أثرها باقيا ونفعها مستمرا رغم تعاقب السنين على بدء طبعها وإخراجها.

وأما ثالثها فالمنهجية العلمية التي سار عليها الشيخ المحقق في إخراج هذا الكتاب، لقد استطاع الشيخ المبارك أن يحوّل الكتاب الأصل إلى كتاب تعليمي تطبيقي لطلاب اللغة العربية في المرحلة الجامعية في الأزهر الشريف،

وتحمّل في سبيل ذلك مراجعة الأصل وإضافة كل ما يلزم لتحقيق تلك الغاية، فسهّل ما حزن، وروّض ما حرن، ووسّع ما ضاق، وفتح إغلاق الأغلاق، وقدّم التطبيقات الشارحة والتمارين الشاملة، حتى جاء الكتاب أصيلا في سبكه ومحتواه، نادرا في منهجه، عصيًّا على التكرار؛ لما بذله الشيخ فيه من جهد يلحظه من قرأ الأصل وشروحه، حافظ فيه على أسلوب الأقدمين في التأليف، وزيّنه بالتهذيب والترتيب وحسن التصنيف والتفصيل، فلم تنقطع الصلة بين طلاب الجامعات وبين لغة البلغاء، فارتقى بالذائقة، ووثّق الصلة، وخدم هذا العلم الشريف بما لا مزيد عليه، ولعلّ نظرة عجلى إلى حجم التمارين والتطبيقات التي أضافها ونوّعها وبثها في ثنايا الكتاب تكفي المنصف. وليت أساتذتنا في الجامعات اليوم يحذون حذوه وينهجون منهجه، بدلا من المذكرات المختصرة التي لا تنمّي ملكةً ولا تؤصِّل معرفة.

ورابعة تلي، هي ما نتج عن تغير المناهج الدراسية في الأزهر الشريف، إذ نفدت نسخ الكتاب من الأسواق، ولم يطبع طبعة تليق به منذ أول طبعة، تلك التي كانت عام ١٣٥٦ هـ كما هو مثبت في مقدمة الشيخ المحقق، ما يعني مرور ما يزيد عن ثمانين عاما عليها، وهي عقود كفيلة بقلة معرفة هذا الجيل بهذا السفر العظيم. يضاف لذلك ما حوته الطبعة الأصلية للكتاب من أخطاء في الطباعة زادت فأزعجت قارئيه.

لقد حرصت الدار الظاهرية وهي تقدّم اليوم هذا السفر المبارك على زيادة رونق الكتاب بتصحيح الأخطاء المطبعية؛ وترتيب فقرات الكتاب بشكل يسهّل الدراسة منه، واستخدمت تقنيات الطباعة الحديثة في توضيح العناوين واستخدام علامات الترقيم بشكل مناسب، ظنا منّا أن ما تمّ يحقّق

مراد الشيخ رحمه الله من الكتاب الأصلي، كيف لا وهو الذي يقول في مقدمته لكتاب العمدة لابن رشيق عن آثار التصحيف والتحريف للطبعات: «وليس من علّة لانصراف الناشئة العربية -فيما نعتقد- عن هذا التراث الثمين إلا هذا التشويه الغريب الذي يُظهِر الناشرون عليه كتب آبائنا الذين لم يقصّروا في توريثنا أعظم تراث علمي، ولم يألوا جهدا في تبرئة أنفسهم مما جعل الله في أعناقهم من ميثاق العلم أن يبينوه للناس ولا يكتموه، ونحن نعتقد عقيدة لا تداخلنا فيها خلجة شك أن الحرف الصغير والورق الأصفر وحرص التجار على ظهور الكتاب في أقرب وقت وفي أقل ما يمكن من عدد الصفحات، كل أولئك أكبر الفوارق بين الكتب العصرية الشيّقة الأسلوب المتسلطة على قلوب النشء، وبين كتب العصر القديم..».

ولعلنا باجتهادنا هذا نرد بعض حق الشيخ المحقق على طلاب علوم اللغة العربية، ونظهر سبقه وفضله لمن لم يعرفه، مدركين فضله ومقدار ما بذله من جهد، سائلين المولى القدير أن يجزيه عن لغة القرآن وطلاب العربية خير ما يجزي عالما نافعا مفيدا مُجيدا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

ونحن إذ نشرف بتقديم هذا السفر لا نستغني عن إرشاد ورأي كل من يقرؤه، حرصا على تطوير العمل وسدّ الخلل وتصحيح العوار إن حصل، راجين مراسلتنا على البريد الالكتروني للدار لتداركه في الطبعات القادمة إن يسّر الله، والحمد لله رب العالمين.

د. صالح راضي الشمري
اللجنة العلمية في الدار الظاهرية
daradahriah@gmail.com

ربيع أول ١٤٣٨ هـ - يناير ٢٠١٧ م

مقدمة

الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله أجملُ ما نطق به اللسان، والشكر له على نعمائه أرضى ما انعقد عليه الجَنَان، والاعتراف بجميل أياديه من أسباب الزلفة إليه، والتضرع له من عزمات ما يرتفع به العبد، سبحانه لا نحصى نعماءه، ولا نثني عليه بغير ما هو أهل له، ولا تبلغ مدحتنا أدنى ما وجَبَ في أعناقنا إليه.

وأشهد أن لا إله إلا هو، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفوته من خلقه؛ أرسله والناس في عماية الأهواء، وضلال الكفر والشرك والتقليد؛ ففتح به مُقْفَلاتِ القلوب، وأرشد به ضوالَّ الأحلام، وبَصَّر به عَشْوَاوات العيون، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، صلاةً وسلاماً يدومان بدوام ملك الله..

وبعد؛ فإنَّ اللجنة التي شكلها المجلس الأعلى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية، في صيف عام ١٣٥٥هـ (الموافق عام ١٩٣٦الميلادي) للنظر في مناهج الدراسة في المعاهد الدينية واختيار الكتب الملائمة للفرق الدراسية؛ قد رأت في كتاب (مختصر المعاني) الذي صنفه العلامة المحقق مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني، المتوفى في عام ٧٩١ من الهجرة، سداداً من عَوَز، وغَنَاء من حاجة، وذلك لما اشتمل عليه من بارع التحقيقات، ودقيق الإشارات، ولكنَّها -مع ذلك- رأت أن فيه من المباحث ما لا حاجة بالطلاب إلى دراسته وإضاعة الوقت في تحقيقه، كما رأت أنَّ في ترتيبه شيئاً من

الصعوبات، فقرَّرت دراسة أكثر مباحثه، وأشارت بحذف ما أشرنا إليه من المباحث، إلى غير ذلك مما هو مبين في منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية.

وهذا كتاب (مختصر المعاني) في ثوب قشيب قصدت به مسايرة منهاج الدراسة، وتذليل ما يعترض أبناءنا من الصعوبات؛ إذ كنت أعتقد أنَّا في حاجة ماسَّة إلى تقريب مباحث العلم منهم حتى يقصروا جهودهم على تحصيلها والعناية بها.

وقد قمت أولاً بمراجعة كتاب (مختصر المعاني) وترقيمه، وضبط ما احتاج إلى الضبط من عباراته، ورتبته وفق منهج الدراسة، وأضفت إليه بعد كل مبحث من مباحثه ما تيسر لي من التمرينات، تاركاً للطالب أنْ يجيب عليها لتكمل فيه ملكة العلم. وحَرَصْتُ فيما عدا ذلك على عبارة الأصل فلم أغير شيئاً منها إلا حين تدعو الضرورة الملحة إلى التغيير.

وأنا أُقدمه لطلبة العلم بعد أن بذلت فيه جهداً ليس باليسير، راغباً إلى الله تعالى أن ينفع به، وأن يقوم عندهم بما أملت منه، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه غير مقصود به سواه.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

﴿رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤].

كتبه المعتز بالله تعالى أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

مقدمة

في نشأة علوم البلاغة وتاريخها وكلمة موجزة عن أشهر علمائها ووصف مؤلفاتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم

- ١ -

كان أبو أمامة زياد النابغة الذبياني حَكَمَ العرب في الجاهلية، وكانوا يضربون له قُبَّةً من أدَمٍ بسوق عكاظ، فتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، فيقول فيها كلمته، فتسير في الناس لا يستطيع أحد أن ينقضها.

(١) قالوا: جلس النابغة للفصل مرة، وتقاطر عليه الشعراء ينشدون بين يديه آخر ما أحدثوه من الشعر، أو أجود ما أحدثوه، وكان فيمن أنشده أبو بَصِير مَيْمون أعشى بني قيس، فما إن سمع قصيدته حتى قضى له. ثم جاء من بعده كثير من الشعراء فيهم حسان بن ثابت الأنصاري، فأنشدوه، وجاءت في أُخْرَيَاتِ القوم تُماضر بنت عمرو بن الشَّرِيد الخَنْسَاء، فأنشدته رائيتها التي ترثي فيها أخاها صخر بن عمرو، والتي تقول فيها:

وإن صخراً لمولانا وسيِّدنا ... وإن صخراً إذا نَشْتُو لَنَحَّارُ

وإن صخراً لتأتم الهداة به ... كأنه عَلَمٌ في رأسه نار

فيروقه هذا القول، ويأخذ بنفسه، فيقول للخنساء: «لولا أنَّ أبا بَصِير أنشدني آنفاً لقلت إنك أشعر الجن والإنس» وحسان يسمع ذلك، فتأخذه الغيرة، ويذهب الغضب بتجلّده، فيقول له: «أنا والله أشعر منها ومنك ومن أبيك» فيقبل عليه أبو أمامة فيسأله: «حيث تقول ماذا» ؟ فيقول: حيث أقول:

لنا الجَفَنَات الغُـــرُّ يلمعن بالضحى وأســـيافنا يقطرن من نَجْـــدَةٍ دما

ولدنـــا بني العنقـــاء وابْنَـــيْ مُحَرِّق فأكرم بنا خـــالا، وأكـــرم بنا ابنما

فيقبل عليه النابغة فيقول له: إنك شاعر، ولكنك أقللت جفناتك وسيوفك، وقلت: «يلمعن بالضحى» ولو قلت: «يبرقن بالدجى» لكان أبلغ في المديح؛ لأن الضيف في الليل أكثر، وقلت «يقطرن من نجدة دما» ولو قلت «يجرين» لكان أكثر لانصباب الدم، ولن تستطيع أن تقول:

فإنـــك كالليل الذي هـــو مُدْركِي وإن خلت أن المنتأى عنك واســـع[1]

خطاطيـــف حُجْنٌ في حبـــال متينة تمـــدُّ بهـــا أيْـــدٍ إليـــك نـــوازع

(٢) وقالوا: قدم النابغة المدينة، فدخل السوق، فنزل عن راحلته، ثم جَثَا على ركبتيه، ثم اعتمد على عصاه، ثم قال: ألا رجل ينشد ؟ فتقدم إليه قيس بن الخطيم، فجلس بين يديه، وأنشده:

*** أَتَعْرِفُ رَسْماً كَاطِّراد الـمَذَاهِبِ ***

فلم يزده على نصف بيت حتى قال له: أنت أشعر الناس يا ابن أخي!.



---

(١) البيتان من اعتذارات النابغة الذبياني للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، يريد النابغة بكلامه لحسان أنه وإن كان شاعراً لم يبلغ درجته.

هكذا يحدثنا الرواة، وليس يعنينا أن تصدق هذه الواقعة أو تكذب، فإن لها على كل حال دلالة صادقة على ما نريد أن نثبته في هذا المكان؛ فهي تدل -على أقل تقدير- على أن علماء الصدر الأول الذين رَوَوْ شعر العرب قبل الإسلام ودَوَّنُوا أخبارهم، وحملوا هذه الأمانة في أول الناس، تدلنا هذه الرواية على أنَّ هؤلاء العلماء كانوا يعرفون للعرب في جاهليتهم بَصَراً بالنقد، وعلما بما تقتضيه أحوال الكلام: من القصد في القول أحياناً، والمبالغة فيه أحياناً، وكان لهم مع ذلك خبرة بما يَحْسُن أنْ يستعمل من الكلام في مواطن كالفخر دون غيره، وبما يَجْمُل بالمتكلم أنْ يهجره ولا يعمد إليه.

كان العلماء في الصدر الأول يعلمون ذلك عن العرب، ولا بد أن يكون ذلك محلَّ إجماعٍ منهم، وإلا فما بال من لا يعلم ذلك ولا يُقِرُّه ولا يقول لمن يروي عنهم مثل هذه الرواية: إنكَ وَضَّاع مختلق، من أين للعرب معرفةُ مثلِ ذلك ؟ ومن الذي قال لهم: إن الأسياف والجفنات يَدُلاَّنِ على أقل العدد ؟ وإن معنى (يلمعن) دون معنى (يبرقن) وإن مناسبة (الدُّجى) لكرم الضيفان أشد من مناسبة (الضحى)، ونحو ذلك.

ونحن الآن نسلّم أن العرب في جاهليتهم، وقبيل شروق شمس الإسلام بنوع خاص، كان لهم بصر نافذ يدركون به ما نسميه في مصطلحات علوم البلاغة مقتضيات الأحوال، ويعرفون عن طريقه أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاماً، وأن مقام الرثاء يباين مقام الهجاء، ومقام الفخر غير مقام النسيب، ونحو ذلك.

وأنت لا تستطيع أن تجحد ذلك. ولو أنك حاولت إنكاره لم يتأتَّ لك أن تقيم من أَوَدِ هذا الإنكار؛ ذلك بأن القرآن الكريم نزل عليهم في أعلى

درجات البلاغة. وأعلن عن نفسه أنه في منزلة لا تُدانيها منزلة. وأنه ليس في مقدور أحد أن يأتي بمثله ولا بِعشْرِ سُوَر من مثل سوره. وفهموه، وعرفوا له هذه المنزلة؛ فلو لم يكن لهم ما نثبت من البصر والعلم لكان القرآن قد نزل بغير لسانهم الذي يتعارفونه. ولكانوا قد أعلنوا عنه أنه لا يجري على السنن الذي يسلكونه في كلامهم. أو لم يكن لِتَحَدي القرآن إياهم فائدة، أو لم يكونوا ليدركوا سموَّ منزلته.

فالقرآن وحده دليلٌ ناهض على ما كان للعرب قبيل نزوله من الحِسِّ المرهف والإدراك النافذ، وتقديرُ كثير من عقلائهم للقرآن، وإيمانُهم بأنَّه لا سبيل إلى محاكاته، وبأنَّه لا يشبه سَجْع الكهان، ولا خَنْقَ السحرة ونَفْثَهم، كل أولئك دليل ناهض على أنهم كانوا ذوي خبرة بفُنُونِ القول وبمراتب الكلام.

❁ ❁ ❁

ولم تزل هذه القدرة تجري في عروقهم مجرى الدم؛ ففي صدر الإسلام تجد كثيراً من المـُثل التي تُعْلن عنها وتُجَلِّيها، وكما تجد هذه المقدرة في الرجال تجدها في النساء! ولم لا يكون ذلك ؟ أليس البيان العربي حقاً شائعاً بين الرجال والنساء.

(١) قالوا: قدم ذو الرمة الكوفة، فلقيه الكميت، فقال له: إني قد عارضت قصيدتك! قال: أي القصائد ؟ قال: قصيدتك التي تقول في أولها:

ما بال عَيْنك منها الماء ينسكبُ ... كأنَّه من كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ

قال: فأي شيء قلت ؟ قال: قد قلت:

هَلْ أنت عن طلب الإيقاع مُنْقَلِبُ ... أم هل يحسَّنُ مِنْ ذِي الشَّيْبَةِ اللَّعِبُ

وما زال ينشد حتى أتى عليها. فقال له ذو الرمة: ما أَحْسَنَ ما قلت!. إلا أنك إذا شبهت الشيء لا تجيء به جيداً كما ينبغي، ولكنك تقع قريباً فلا يقدر إنسان أن يقول: أخطأت، ولا أصبت، تقع بين ذلك. ولم تصف كما وصفت أنا، ولا كما شبهتُ!.

ثم قال: أو تدري لم ذاك ؟ قال: لا. قال: لأنك تُشَبِّه شيئاً قد رأيته بعينك، وأنا أُشَبِّه ما وُصِف لي ولم أره بعيني! فقال: صدقت! هو ذاك.

(٢) وقالوا: وقَفَ كُثَيِّر على جماعة يُفيضون فيه وفي جميل بن مَعْمَر، أيهما أصدق عشقا ؟ ولم يكن القوم يعرفون كُثَيِّراً بوجهه، ففضلوا جميلاً في عشقه، فقال لهم كُثَير: ظلمتم كثيراً، كيف يكون جميل أصدق عشقاً من كُثَير، وهذا جميل أتاه عن بُثَيْنَة بعضُ ما يكره فقال:

رَمى الله في عَيْنَيْ بثينة بالْقَذَى وفي الغُرِّ من أنيابها بالقوادحِ

فرمى بثينة بما يعيبها ويؤذيها، وكُثَيرٌ أتاه عن عَزَّةَ بعض ما يكره فقال:

هَنيئاً مَريئاً غيرَ داءِ مُخَامرٍ لعَزَّة من أعراضنا ما استحلَّتِ

قال: فما انصرفوا إلا على تفضيلي.

(٣) وقالوا: اجتمع في ضيافة سُكَيْنَة بنت الحسين السِّبط بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم- جريرٌ والفرزدق وكُثَير عزة وجميل بثينة ونُصَيْبٌ، فمكثوا أياماً، ثم أذنت لهم، فدخلوا، فقعدت حيث لا تراهم ولا يرونها، وتسمع كلامهم، وأخرجت إليهم جاريةً لها وَضِيئَةً قد روت الأشعار والأحاديث، فقالت: أيكم الفرزدق ؟ فقال الفرزدق: ها أنذا، قالت: أنت القائل:

هُمَا دَلَّتَاني من ثمانين قامةً كما انقَضَّ بازٍ أَقْتَمُ الريش كاسِرُهْ
فلما استوت رجلاي بالأرض قالَتَا أَحَيٌّ يُرَجَّى أم قتيل نُحَاذِرُهْ
فقلت: ارْفَعَا الأسباب لا يشعروا بنا ووَلَّيتُ في أعجاز ليل أبادرهْ
أحاذر بَوَّابَيْنِ قد وُكِّلا بنا وأَحْمَرَ من ساج تئط مسامِرُهْ
فأصبحتُ في القوم القعود وأصبحت مُغَلقةً دوني عليها دساكرهْ
يرى أنها أضحت حَصَاناً وقد جَرَى لنا بِرُقَاها ما الذي أنا شاكِرُهْ

قال: نعم، أنا قلته!.

قالت: ما دعاك إلى إفشاء سرك وسرها ؟ أفلا سترت على نفسك وعليها؟ خذ هذه الألف الدرهم وانصرف، قال: بل تركُهَا واللحاق بأهلي أجملُ.

ثم دَخَلَتْ وخرجَتْ فقالت: أيكم جرير؟ فقال جرير: ها أنذا، قالت: أأنت القائل:

طرقَتْكَ صائدة القلوب وليس ذا حينَ الزيارة فارجعي بسلامِ
تُجْري السواك على أغَرَّ كأنه بَرَدٌ تحدَّر عن متون غمامِ
لو كان عهدكِ كالذي حَدَّثْتِنَا لوصَلْتِ ذاك، فكان غير رمامِ
إني أواصلُ مَنْ أردْتُ وصالَه بحبال لا صَلِفٍ ولاَ لَوَّامِ

فقال جرير: أنا قلته، قالت: أفلا أخذت بيدها، ورحَّبْتَ بها، وقلت: «فادخلي بسلام» أنت رجل ضعيف، خذ هذين الألفين والحق بأهلك.

ثم دخلت وخرجَت فقالت: أيكم كُثَير ؟ فقال كثير: ها أنذا، قالت: أنت القائل:

وأعجبني يـا عز منك مـع الصبا   خلائقُ صـدقٍ فيك يا عـز أربَعُ

دُنُـوُّكِ حتى يذكـر الذاهل الصبا   ورفعك أسـباب الهوى حين يطمعُ

وأنـكِ لا تدريـن دَيْنًـا مطلتـه   أيشـتدُّ مـن جَـرَّاك أو يتصدّعُ

ومنهن إكـرامُ الكريـم وهفوة الـ   لئيـم وخَـلَّات المـكارم تنفـعُ

أدمت لنـا بالبخل منـك ضريبة   فليتـك ذو لونـين يعطـي ويمنعُ

قال: نعم، أنا قلته. قالت: ما جعلتها بخيلة تعرف بالبخل ولا سخية تعرف بالسخاء.

ثم دَخَلتْ وَخَرَجَتْ فقالت: أيكم جميل؟ فقال جميل: ها أنذا، قالت: أنت القائل:

ألا ليتنـي أعمـى أصـم تقودني   بثينـة لا يخفـى عـليَّ كلامهـا

قال: نعم، أنا الذي قلته، قالت: أفرضيت من نعيم الدنيا وزهرتها أن تكون أعمى أصم إلا أنه لا يخفى عليك كلام بثينة؟ قال: نعم، فوصلته كما وصلتهم جميعاً، ثم انصرفوا.

(٤) وذكروا أن عبد الملك بن مروان كان يقول: لو أن كُثيراً قد قال بيته:

فقلـت لهـا يـا عَـزَّ كلُّ مصيبةٍ   إذا وُطِّنَـتْ يوماً لها النفـس ذَلَّتِ

في حرب لكان أشعر الناس، ولو أن القَطَامِيَّ قال بيته الذي وصف فيه مشية الإبل بقوله:

يمشـين رَهْواً فلا الأعجـاز خاذلةٌ   ولا الصـدور على الأعجـاز تتكل

في النساء لكان أشعر الناس!!.

(٥) قالوا: ودخل ذو الرمة على بلال بن أبي بُرْدة، فمدحه بقصيدة قال فيها:

رأيــت النــاس ينتجعــون غيثاً فقلــت لصَيْــدَحَ انتجعــي بلالا

(وصَيْدَح: اسم ناقة ذي الرمة) فلما سمع بلال هذا البيت قال: يا غلامُ، اعلفها قتّاً ونَوىً (أراد بذلك قلة فطنة ذي الرمة للمدح).

(٦) قالوا: وكان كُثَيِّر يعيب عمر بن أبي ربيعة في قوله:

قالــت لِــتْرِبٍ لهــا تحدثهــا لتُفسِــدِنَّ الطــوافَ في عُمَــرِ

قومــي تَصَــدَّيْ لــه ليُبْصِرنَــا ثــم اغْمِزِيــه يــا أخــتُ في خَفَرِ

قالــت لهــا: قــد غمزتــهُ فأبى ثــم اســبطَرَّت تشــتدُّ في أثري

ويقول: أردت أن تنسُبَ بها فَنَسَبْتَ بنفسك، والله لو وَصَفْت بهذا هِرَّة منزلك كنت قد أسأت صفتها، أهكذا يقال للمرأة؟ إنما تُوصَفُ المرأة بالخَفَر وأنها مطلوبة ممتَنِعة، هلاَّ قلت كما قال الأحوص:

لقــد منعَــتْ معروفَهَــا أمُّ جعفر وإنّــي إلى معروفهــا لفَقِــيرُ

وقد أنكــروا عند اعــتراف زيارتي وقــد وَغِــرَت فيها عــليَّ صُدورُ

أدور، ولــولا أن أرى أم جعفــر بأبياتكــم مــا درت حيــث أدور

❁ ❁ ❁

وجاء الإسلام بتعاليمه، وبنهضته التي تمشَّت في نواحي حياة العرب؛ فبعثهم من مَرْقَدهم، وأثارت ما كَمَن فيهم من وسائل الحياة والتدافع في طلب المجد من جميع وجوهه؛ فشغلهم ذلك حيناً. حتى إذا جاء دَوْرُ البحث وطلب العلم كان القرآن وعلومه أولَ ما اتجهت أنظارهم إليه، وكان القول في

بيان مَزِيّة القرآن على كل قول، وفي بيان ما انفرد به من وجوه الحسن، ثم بيان طريق إعجازه، كان القول في ذلك بعضَ ما اتجهت أنظارهم إليه، وحاولَت جهودهم الإبانة عنه.

ولفت ذلك أنظارهم إلى أساليب الكلام، وألوان الإبانة عن الغرض؛ كما لفت أنظارهم إلى وجوه الحسن في الكلام، وما يتميز به القول عن القول؛ فكان من مجموع ذلك كله (علوم البلاغة).

ونحن نُوجِزُ لك القول في ذلك مبينين لك الطريق التي سلكها هذا العلم حتى صار إلى ما تراه عليه اليوم.

-٢-

نشأ في القرنين الثاني والثالث من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة من حَـمَلة العلم واللغة والأدب كان لهم الفضل الأول في بناء صَرْحِ البلاغة.

أولهم: أبو عُبَيْدة مَعْمَر بن المثنى اللغوي البصري، مولى بني تَيْمٍ رهط أبي بكر الصديق، وتلميذ يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام نحاة البصرة، وأستاذ أمير المؤمنين هارون الرشيد، ومُرَبي العلماء الفحول أبي عُبَيد القاسم بن سَلَّام وأبي حاتم والمازني، المولود سنة اثنتي عشرة ومائة، والمتوفى سنة تسعة ومائتين.

وقد صنف أبو عُبَيْدة كتاباً سماه (مجاز القرآن)[1] تَوَخّى فيه أن يجمع أنواع أساليب القرآن في الدلالة على المعنى، من غير أن يزيد على شرح لفظ القرآن بقدر ما احتمله حِفْظهُ، ومن ذلك الدلالة على بعض الألفاظ التي أريد بها غير معناها الأول في اللغة.

---

(١) يريد أبو عبيدة بكلمة (مجاز) التي سمى بها كتابه معناها اللغوي، فكأنه قصد إلى الطرق التي سلكها القرآن للتعبير عن المعاني، ولم يرد المعنى الذي يتعارفه علماء البيان اليوم، فلا جرم أنك تجد فيه كثيراً من العبارات المستعملة في حقائقها، وقد طبع كتابه هذا بمصر في مطبعة السعادة سنة ١٩٣٥.

وثانيهم: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، أحد شيوخ المعتزلة وأئمتهم، وصاحب القلم الذي لا يأخذه الملل، ولا تعتريه السآمة، وشيخ الأدباء والمصنفين، والمتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين عن نيف وتسعين عاماً؛ وله في كتابه (البيان والتبيين)[١] مباحث كثيرة في بيان الفصاحة والبلاغة، وفضل حسن البيان، مع بيان ما حسُنَ من السجع، وخفت فيه المؤنة، وجانَبَ طريق التكلف، وبيان ما ينبغي أن يكون الخطيب متحلياً به من الأخلاق.

وثالثهم: أمير المؤمنين أبو العباس المرتضي بالله عبد الله بن المعتز بن المتوكل، هو شاعر مطبوع مقتدر على الشعر، مُبدع للمعاني، وقد كان مع ذلك من كبار الأدباء العلماء، وناهيك بتلميذ المبرد وثعلب وأمثالهما من فحول العلماء، وله كتاب (البديع)[٢]، الذي جمع فيه ما استنبطه من مراجعاته وقراءته من أنواع البديع، وذكر أنه لم يسبقه إلى ذلك أحد، وأنه لم يستوف كل الأنواع، وأباح لمن يأتي بعده أن يزيد عليه ما شاء، وأن يسمي ما جاء به بأي اسم أَحَبَّ، وقد توفي في عام ٢٩٦ من الهجرة.

---

(١) طبع هذا الكتاب بمصر مراراً.

(٢) طبع هذا الكتاب في أوروبا، وطبع أخيراً في مصر. وقد نقل العلامة الصبان عنه قال: «أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز، قال في صدر كتابه: وما جمع قبلي فنون البديع أحد» وانظر مطلع هذا الكتاب.

-٣-

وظهر في القرن الرابع الهجري ثلاثة رجال كان لهم فضل كبير في هذا الفن:

أولهم: أبو الفرج قُدَامة بن جعفر بن قدامة، صاحب كتاب (نقد النثر)، وكتاب (نقد الشعر)، وكتاب (جواهر الألفاظ)[1]، والمتوفى في عام ٣٣٧ من الهجرة.

وهو يقول في مفتتح كتابه نقد النثر: «أما بعد؛ فإنك ذكرت لي وقوفك على كتاب عمرو بن بحر الجاحظ الذي سماه كتاب (البيان والتبيين)، وأنك وجدته إنما ذكر فيه أخباراً منتخلة، وخطباً منتخبة، ولم يأت فيه بوصف البيان، ولا أتى على أقسامه في هذا اللسان، وكان عندما وقفت عليه غير مستحق لهذا الاسم الذي نُسبَ إليه. وسألتني أن أذكر لك جُمَلاً من أقسام البيان آتيةً على أكثر أصوله، محيطة بجماهير فصوله، يعرف بها المبتدئ معانيه، ويستغني بها الناظر فيه، وأن أختصر لك ذلك لئلا يطول له الكتاب».

ثم يبتدئ تصنيفه بتقسيم العقل إلى: موهوب ومكسوب، ثم يقسم البيان أربعة أقسام ويسمي الأول اعتباراً، والثاني ما يحصل في قلب الإنسان ولم ينطق به ويسميه الاعتقاد، والثالث نطق اللسان ويسميه العبارة، والرابع البيان بالكتابة.

ثم يذكر القياس والحد والوصف والاسم وأنواع البحث والسؤال، ويعقد باباً للنثر وأنواعه، ثم باباً للاعتقاد وأنواعه، ثم باباً للعبارة وأنواعها، ثم

---

(١) طبع (نقد النثر) في مصر مراراً، وطبع (نقد الشعر) في الآستانة وفي مصر، وطبع (جواهر الألفاظ) بتحقيقنا في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠م.

باباً للاشتقاق، ثم باباً للتشبيه وأقسامه، ثم باباً للحن يتكلم فيه على التعريض ودواعيه، وباباً للرمز، وآخر للوَحي، ثم باباً للاستعارة والحاجة إليها، وباباً للأمثال، وآخر للغز، وباباً للحذف ودواعيه، وباباً للمبالغة وأقسامها، وباباً يذكر فيه القطع والعطف، وباباً للتقديم والتأخير[1].

ويتكلم بعد ذلك عن محاسن الشعر وبعض عيوبه؛ فيذكر في أثناء ذلك بعض أنواع البديع كما يذكر بعض الأسباب المخلة بفصاحة الكلام، ثم يتكلم على المنثور ويذكر الترسُّلَ، ويأتي بها اختاره من روائع الخطب وجيدها، ويتعرض لما ينبغي أن يكون عليه الخطيب.

وأما كتابه (نقد الشعر) فيفتتحه بشرح حد الشعر وأسباب جودته وأحوالها وأجناسها، ويذكر أن مناقضة الشاعر نفسَه في كلمتين ليست تُنْكر عليه، فإذا أشبع القول في الشعر عقد فصلاً تكلم فيه على النعوت المستحسنة للفظ والوزن والقافية، ويذكر في أثناء ذلك الترصيع ويكثر التمثيل له، ثم يعقد فصلاً للمعاني التي يدل عليها الشعر، وما ينبغي أن يكون عليه في كل معنى، ولا يُخلي ذلك من ذكر بعض أنواع البديع كالمبالغة، ويفضل الغلو عن الحد الأوسط؛ فإذا صار إلى نعوت التشبيه ذكر معناه أولاً، ويذكر بعض أنواعه ويُمثِّل لها، ثم يتكلم على التقسيم، والمقابلة، والتفسير، والتتميم، والمبالغة، والتكافؤ، والالتفات، والمساواة، والإشارة[2]، والإرداف[3]، والتمثيل، ثم يتكلم على ائتلاف القافية، ثم يعقد فصلاً يذكر فيه عيوب الشعر، وأجناس هذه العيوب، على ترتيب ما

---

(١) انظر الحديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ص ٢٣.

(٢) هي ضرب من الإيجاز.

(٣) هو الكناية في إصطلاح المتأخرين.

ذكره في نعوتها.

وأما كتابه (جواهر الألفاظ) فهو كتاب صنفه ليجمع فيه ألفاظاً وعبارات مترادفة مع تساوُقها في الوزن أو القافية أو فيهما جميعاً، وصَدَّره بمقدمة ذكر فيها الترصيع، والسجع، واتساق البناء، واعتدال الوزن، واشتقاق لفظ من لفظ[١]، والعكس، والاستعارة، والتقسيم، والمقابلة، والمبالغة، وغير ذلك من الأنواع.

وثاني ثلاثة الرجال: أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني[٢]، صاحب كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) وهو الشاعر المجيد المتوفى في عام ٣٦٦ من الهجرة، وكتابه هذا من خير كُتب العربية في النقد وبيان وجوه التفاضل بين الكلام وما يشبهه في معناه، وقد أودعه صاحبه الكثير من الشواهد، وصَدَّره ببيان أخطاء شعراء الجاهلية، وبعد أن عرض على قارئه نماذج من الشعر العذب أفاض في ذكر شواهد الاستعارة حَسَنها وقبيحها، وميز النوعين أتم تمييز، ثم جَلى لك أنواعاً من الجناس والتقسيم، واستشهد لكل واحد، ثم عاد إلى ذكر محاسن الشعر وعيوبه، وبعد أن قطع في ذلك شوطاً طويلاً ذكر التشبيه واختلاف الناس فيه، وعرض الكثير مما يستحسن منه، ثم ذكر كثيراً من السرقات الشعرية.

وثالث هذه الطبقة: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سَهْل العسكري صاحب كتاب (الصناعتين)، والمتوفى في عام ٣٩٥ من الهجرة. وقد صدَّر

---

(١) هو ضرب من الجناس.

(٢) ترجم له الثعالبي في يتيمة الدهر، وابن خلكان في (وفيات الأعيان)، الترجمة رقم ٣٩٧ في ج٢ ص٤٤ بتحقيقنا.

كتابه ببيان معنى البلاغة، واختلاف الناس في التعبير عنها،وضرب لك الأمثلة الكثيرة، ثم عقد باباً لتمييز جيد الكلام من رديئه، ومحموده من مذمومه، وباباً لمعرفة صناعة الكلام، وباباً أبان فيه عن حسن السَّبْك وجَوْدَة الرَّصْفِ، وباباً ذكر فيه الإيجاز والإطناب، وباباً ذكر فيه السرقات الشعرية، وما يحسن منها وما لا يحسن، وباباً ذكر فيه التشبيه، وباباً ذكر فيه السجع والازدواج، وباباً ذكر فيه خمسة وثلاثين نوعاً من البديع، وقد عَدَّ من البديع الاستعارة والكناية والتعريض والتذييل والاعتراض، وليست عند المتأخرين منه، وذكر بعد ذلك باباً أبان فيه عما يحسن من المبادئ والمقاطع وما لا يحسن.

-٤-

وجاء بعد ذلك القرن الخامس الهجري، وكان قد نبغ في أواخر سابقه، وأوائل هذا القرن أربعة رجال كان لهم أكبر الفضل وأعظم المنة في تشييد هذا العلم وتدعيمه:

أولهم: شيخ أهل السنة القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني، صاحب كتاب (إعجاز القرآن)، والمتوفى في عام ٤٠٣ من الهجرة.

وكتاب أبي بكر الباقلاني -كما يدل عليه اسمُهُ- وضع للدلالة على وجوه الإعجاز التي تضمنها كتابُ الله، وقد حكى فيه أقوالَ العلماء الذين سبقوه، واختار منها ما رآه ناهض الدليل مستقيم الحجة، وقد نقد كثيراً من الشعر العربي، وتعرَّض للامية امرئ القيس المعلَّقة فشرحها وبيَّن ما فيها من البديع، كما تعرَّض لقصيدة لامية تعتبر عند العلماء من غرر شعر البحتري، فنقدها وبيَّن كثيراً من عيوبها، وهو في أثناء ذلك كله يبين ما يعرض له من البديع،

فيذكر تعريف البلاغة، ويذكر الاستعارة، وحسن التشبيه، والغلو، والمماثلة، والتجنيس، والمقابلة، والموازنة، والمساواة، والإشارة، والإيغال، والتوشيح، والتكافؤ، والكناية، والتعريض، والعكس، والتبديل، والاعتراض، والرجوع، والتذييل، والاستطراد، والتكرار وغير ذلك، وكلما ذكر نوعاً من هذه الأنواع جاء له بالأمثلة والشواهد، ثم بيَّن ما ورد منه في القرآن الكريم.

وثاني هذه الطبقة: الشاعر العظيم أبو الحسن محمد بن الطاهر الشريف الرضي الموسوي، المولود في بغداد عام ٣٥٩ والمتوفى في عام ٤٠٦ من الهجرة، وله في موضوع حديثنا كتابان؛

أحدهما: كتاب (تلخيص البيان، عن مجازات القرآن) ولم يقع لنا هذا الكتاب، ولكنه يحدثنا عن نهجه الذي سلكه فيه فيقول[1]: «إني عرفت ما شافهتني به من استحسانك الخبيئة التي أطلعتها، والدفينة التي أَثَرْتُها، من كتابي الموسوم بـ (تلخيص البيان من مجازات القرآن)، وإني سلكت من ذلك محجّةً لم تسلك، وطرقت باباً لم يطرق، وما رغبت إليَّ فيه من سلوك مثل تلك الطريقة في عمل كتاب يشتمل على مجازات الآثار الواردة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ إذ كان فيها كثير من الاستعارات البديعة، ولمع البيان الغريبة، وأسرار اللغة اللطيفة، يعظم النفع باستنباط معادنها، واستخراج كَوَامنها[2]، وإطلاعها من مكمنها وأكنانها[3]، وتجريدها من خِلَلها وأجفانها، فيكون هذان الكتابان بإذن الله لمعتين يستضاء بهما، وعرنينين لم أسبق إلى قرع بابهما، فأجبتك

---

(١) في مطلع كتابه (المجازات النبوية) ص١٩، طبع بمصر عام ١٩٣٧م.

(٢) كوامن: جمع كامن، اسم فاعل فعله (كمن) من باب نصر، ومعناه: خفي واستتر.

(٣) أكنان: جمع كن - بكسر أوله - وهو الموضع الذي يخبأ فيه ويستتر.

إلى ذلك...».

والكتاب الثاني هو كتاب (المجازات النبوية) الذي جمع فيه جملة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الموجز الذي لم يسبق إلى لفظه ولم يفترع من قبله، مما أتقن بعضه رواية، وحصل على بعضه إجازة، وخَرَّجَ بعضه تصفحاً وقراءة، ثم بين معاني هذه العبارة التي أريدت منها، كما بين المعاني التي وضعت لها العبارة أولاً، فجاء هذا الكتاب جامعاً لكثير من التطبيقات في أسلوب قلما يتأتى لغير الشريف الرضى وأضرابه ممن تعلق من اللغة بأقوى سبب، ومتَّ إليها بأوثق آصرة، وهو يطلق المجاز في هذا الكتاب - كما يطلق الاستعارة - على أوسع ما تعرفه اللغة العربية لهذين اللفظين من المعنى؛ فالكناية والتشبيه والمجاز المرسل والمجاز اللغوي والاستعارة، كل أولئك مجاز عنده، وإن شاء فاستعارة، وقد كان هذا معروفاً غير مستنكر إلى هذا الوقت، اسمع إليه يقول[1]: «ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الأنصار كرشي وعيبتي»، وفي هذا القول مجازان؛

أحدهما: قوله عليه الصلاة والسلام: «كرشي»، ويحتمل ذلك معنيين: أحدهما: أن يكون أراد عليه الصلاة والسلام أنهم مادتي التي أقوى بها وأفزع إليها كما تفزع ذوات الاجترار إلى أكراشها في انتزاع الجِرَّةِ منها، والاعتماد عند فقد المرعى عليها، فأراد أن الأنصار رحمة الله عليهم يمدّونه بأنفسهم، ويكون معوّله في السراء والضراء عليهم» اهـ. ولو أنه كان من المتأخرين لقال: إن في هذه العبارة تشبيهاً بليغاً؛ فهو عليه الصلاة والسلام يشبه الأنصار بالكرش، والجامع بين طرفي التشبيه أنَّ كل واحد منهما عليه مُعَوَّلُ المستنِدِ إليه واعتماده، وإليه فَزَعه عند الشدة، ولجؤه عند اللأواء والكربة، ونحو ذلك.

---

(١) في ص (٦٣) من (المجازات النبوية).

وثالث هؤلاء: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزديّ، المولود في عام ٣٩٠، والمتوفى ليلة السبت غرة ذي القعدة من عام ٤٥٦ من الهجرة، وهو صاحب كتاب (العمدة في محاسن الشعر وآدابه[1])، الذي جمع فيه أحسن ما قاله كل واحد في معاني الشعر ومحاسنه وآدابه، فإذا فرغ من القول على فضل الشعر والرد على مَن كرهه، وذكر مَن رفعه الشعر ومن وَضَعه، ومن قَضَى له الشعر ومن قضى عليه، وشفاعات الشعراء وتحريضهم، واحتماء القبائل بشعرائها، وفأل الشعر وطيرته، وما أشبه ذلك مما يتصل بالشعر والشعراء.

ذكر باباً للبلاغة، وباباً للإيجاز، وآخر للبيان وآخر للنظم، وباباً للبديع، وباباً للمجاز، وباباً للتمثيل، وباباً للتشبيه، وباباً للإشارة وأنواعها من التعريض والكناية والرمز والمحاجاة وغيرها، وباباً للتتبيع، وباباً للتجنيس، وباباً للتصدير، وباباً للمطابقة، وباباً للمقابلة، وباباً للموازنة، وباباً للتقسيم؛ وغير ذلك من أنواع البديع.

والرابع: هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، المتوفى في عام ٤٧٤ من الهجرة. وهو صاحب كتاب (دلائل الإعجاز)، وكتاب (أسرار البلاغة[2]).

ولسنا نعلم أن أحداً استطاع أن يخدم هذا العلم بفكره وقلمه وجهده البالغ أقصى الوسع قبل الامام عبد القاهر الجرجاني. فإنه أول من حاول

---

(١) طبع كتاب (العمدة) في تونس، وطبع في مصر مراراً، وطبع بتحقيقنا مرتين أخراهما في مطبعة السعادة عام ١٩٥٥.

(٢) للإمام عبد القاهر الجرجاني كتب غير هذين الكتابين: من أهمها كتاب شرح فيه (الإيضاح) الذي صنفه أبو علي الفارسي في النحو شرحاً منقطع النظير، ومن هذا الكتاب نسخة كاملة في المكتبة الظاهرية بدمشق ويوجد نصفه في دار الكتب المصرية.

الفرق بين أنواع المجاز، وجعل بعضه مرسلاً وبعضه استعارة. وهو أول من بَيّن الفروق بين الأنواع المتشابهة، وحدَّ للمسائل التي يلتبس بعضها ببعض حدوداً تَفْصِل النوع من النوع، وتميز الصنف من الصنف، وهو -مع ذلك- أول من كتب في الفن الذي اصطلح المتأخرون على تسميته: (فن المعاني[1]).

وإنك لتعجب أشد العجب حين تقرأ ما بيّنا لك من كتب الذين سبقوا الشيخ عبد القاهر، ثم تقرأ بعد ذلك كتب الشيخ؛ أقول: إنك لتعجب أشد العجب حين تقرأ ما كُتب قبله، ثم تقرأ ما كتب هو؛ لما تجده من الفرق الواسع والمدى البعيد الذي بين كتب الشيخ وكتب أسلافه من العلماء؛ حتى لنتساءل -ولك أوسع المدى في الحرية أن تتساءل- كيف طفرت مباحث هذا العلم هذه الطفرة ؟ وكيف تأتّى للشيخ أن يجمع ما تشذّر، ويضم ما تفرق في كتب القوم، ثم أن يضيف إليها من مباحثه أضعاف أضعافها، كل ذلك بأسلوب أَخَّاذٍ وعبارة فتانة، وإنه ليعلِّمك البلاغة بأسلوبه أكثر مما يُعلِّمك إياها بقواعده.

وليس في كتب الشيخ من عيب، إلا ما تجده من الإطناب في الأمر والإكثار من توجيهه نظر قارئه إلى ما يريد، في عبارة فضفاضة، واسعة النطاق، يمكن أن يفهم آخرها على غير الوجه الذي فهم عليه أولها، وفيه تتسابق أفهام العلماء، وتتجاذب استنباطات المحققين، وعُذْر الشيخ في ذلك أنه حاول استنتاج قواعده من الأساليب، والأساليب كثيرة متشعبة، يَقْرُب بعضها من بعض، ويَبْعُد بعضها عن بعض أيضاً، والفرق بين بعضها وبعض قد يكون عسيراً؛ ثم هو أول من قصد هذا النهج من البحث على ما حدثناك آنفاً، ومع

---

(١) قد تكلم قدامة بن جعفر على الفصل والوصل، وعلى التقديم والتأخير، ولكنه كلام ليس في سعة بحث الشيخ عبد القاهر، وانظر ص ٢١ من هذه المقدمة.

هذا كله فلا تزال كتب الشيخ عبد القاهر إلى اليوم إمام كل علماء البلاغة الذي يتوجهون في بحوثهم إليه، ولا يتابعون في تحقيقاتهم سواه.

ولهذا الجهد الجاهد الذي بذله الشيخ عبد القاهر يجعله كثير ممن تصدى لتأريخ هذه العلوم واضعَ علم البيان.

-٥-

فلما كان القرن السادس الهجري نبغ فيه الإمام الذي لا يشق غُبَاره، ولا يدرك مَدَاه، ولا يجري أحد على واسع خطاه، العالم الذي فاق السابقين، وأعجز اللاحقين، ذلك هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري صاحب تفسير القرآن الكريم المسمى بـ (الكشاف)، وصاحب كتاب (أساس البلاغة[١]) ، والمتوفى في عام ٥٣٨ من الهجرة.

أما كتابه الكشاف فقد أودعه أسرار العربية وأساليبها، فبيَّن حقائقها ومجازاتها واستعاراتها وتشبيهاتها؛ في تحقيق رصين، وتدقيق بارع، وأبان ما عجز عن تصوره الذين سبقوه، لا جرم اتخذه العلماء شِرْعَة يصدرون عنها، ويرتوون منها، وكان لهم المـَنَارَ الذي أوضح السبيل، فلست ترى من بعده أحداً إلا والكشاف هاديه ودليله.

وكتاب الله تعالى نموذج البلاغة العالية، ومثال الإعجاز الإلهي الذي تحدى مصاقع البيان فأخرسهم وأبطل حجتهم، فإذا انبرى لإيضاح بلاغته والإفصاح عن مكنونات أساليبه عالم فحل مثل جار الله أتى بالعجب العاجب، وهذا هو الذي حدث، فأنت لو قرأت الكشاف وجدت مسائل العربية،

---

(١) للزمخشري كتب كثيرة في اللغة والأدب والنحو وغيرها، وأكثرها معروف مشهور، ولكن الذي يعنينا من مؤلفاته هذان الكتابان.

نحوها وبلاغتها، قد عرضت لك في ثوب رائع يمثل لك حسن الأسلوب ودقته، وجمال المعنى وروعته، ويعطيك مع ذلك الفكرة العلمية الدقيقة، وقلما وجدت ذلك عند غيره إلا الذين قَفَوْا آثاره فأخذوا عنه.

وفي الحق أن الزمخشري -رحمه الله تعالى!- قد أفاد علوم القرآن وعلوم اللغة العربية بتفسيره هذا أكبر الفائدة، وعاد عليهما منه أعظم النفع، حتى كان خليقاً بما قيل فيه وفي السكاكي: «لولا الأعرجان لجُهلت بلاغة القرآن».

وأما كتابه (أساس البلاغة) فهو كتاب فذٌ في العربية إلى يوم الناس هذا؛ فما نعرف أحداً من علماء هذه اللغة حاول من قبل الزمخشري أن يعمد إلى مواد اللسان العربي مادة فمادة يبين في كل مادة منها الاستعمالات الحقيقية لها، ثم يبين الاستعمالات المجازية؛ كما لا نعلم أحداً حاول بعد الزمخشري أن ينسج على هذا المنوال، فَيُتم البحث ويستقصي ما غاب عن ذهنه من مادة أو استعمال، فدل ذلك كله على أن الموضوع جدّ خطير لا يجسر أحد أن يخوض غمراته غير الزمخشري، ومن ذا الذي له مثل فكر الزمخشري الناضج، وذاكرته الواعية، وعلمه الواسع، وذهنه الصافي، ودقتة الغريبة ؟. ثم من ذا الذي له مثل اطلاع الزمخشري وعظيم إدراكه ؟.

وبقدر ما أفادت علوم البلاغة من تمثيل الفكرة العلمية في كتاب الكشاف قد أفادت من الأمثلة التي تنطبق على هذه الأفكار في كتاب أساس البلاغة.

ولست أنا ببالغ ما أريد أن أقرره في ذهنك إذا قلت لك: إن تفسير الكشاف قد تكفل ببيان مسائل العربية كلها، وتعرض لآراء العلماء السابقين بالشرح أو الرد، وإنك لو خبرته لعرفت مدى صدق هذه الدعوى، ولو أن الذين نشروه لنا جشموا أنفسهم أن يضعوا فهارس وافية لما تَعَرض له جار الله

من المسائل لوجدت فيه كل ضالة تنشدها[١].

اسمع إليه يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، إيا: ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك إياك وإياه وإياي لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش، وعليه المحققون، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) فشيء شاذ لا يعول عليه، وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر:٦٤]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام:١٦٤] والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة، وقُرئ إياك بتخفيف الياء، وأياك بفتح الهمزة والتشديد، وهياك بقلب الهمزة هاء، قال طفيل الغنوي:

فهياك والأمر الذي إن تراحبت ... موارده ضاقت عليك المصادر

والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه ثوب ذو عبدة، إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسج؛ ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى؛ لأنه مُولِي أعظم النعم، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع، فإن قلت: لم عَدَلَ عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩]، وقد التفت امرؤ القيس

---

(١) إني أقول هذا الكلام عن خبرة، فقد درست قسمًا كبيراً من هذا الكتاب عدة مرات في كلية اللغة العربية.

ثلاثة التفاتات في ثلاثة أبيات:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبإٍ جاءني وخُبِّرْته عن أبي الأسود

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحْسَنَ تَطْرِيةً لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد، ومما اختص به هذا الموضع[1] أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة به في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات، فقيل: إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه؛ ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به.

فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة ؟ قلت: ليجمع بين ما يتقرب به العباد إلى ربهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته. فإن قلت: فلم قُدِّمت العبادة على الاستعانة ؟ قلت: لأن تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة عليها، فإن قلت: لم أطلقت الاستعانة؟ قلت: لتتناول كل مستعان فيه، والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة، ويكون قوله ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ بياناً للمطلوب من المعونة، كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصراط المستقيم، وإنما كان أحسن لتلاؤم الكلام، وأخذ بعضه بحُجَز

---

(١) يريد به موضع الآية، وهي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

بعض[١] اهـ بحروفه.

فإذا قرأت هذه العبارة فأمعن النظر فيها، ثم أحْصِ المسائل العلمية التي تَعَرَّضَ لبيانها في تفسير جملة واحدة، فهو يشرح لك مرة مسألة اختلف فيها النحاة ويبين لك الرأي الناضج في هذه المسالة، ثم يبين لك بعد ذلك سبباً من الأسباب التي تقتضي تقديم المعمول على العامل ويستشهد لك عليها، ويشرح مسألة الالتفات ويبين بعض أسراره والدواعي إليه ويستشهد لك عليه، ويشرح لك كلمة شرحاً لغوياً ويبيّن لهجات العرب فيه، وهكذا مما تعرفه أنت إذا رجعت إلى هذه العبارة.

ومع أن جار الله الزمخشري قد حدد أنواع المجاز، وفَصَل بين ضروبه المختلفة، وبين المجاز جملةً والتشبيه، وبينه وبين الكناية؛ فإنك تراه في كتابه (أساس البلاغة) يدخل في باب المجاز أحياناً بعض التشبيهات وأحياناً بعض الكنايات على طريقة المتقدمين، وعذره في ذلك أنه يريد أن يبيّن المعاني التي خرجت إليها الألفاظ سوى المعاني الحقيقية التي وضعت لها في أول الأمر.

انظر إليه يقول في مادة (ف ل ز) بعد أن ذكر أن الفلز -بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي-: هو اسم جامع لجواهر الأرض من الذهب والفضة وغيرهما. «ومن المجاز قولهم للبخيل المتشدد (فلز)، شبه بهذا الجنس ليبسه وجساوته أو لنبوِّه على طالبيه» اهـ.

---

(١) انظر الكشاف ج١ ص٤٨، طبع بولاق، سنة ١٢١٨ من الهجرة.

-٦-

ثم جاء بعد ذلك أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى في عام ٦٢٦ من الهجرة، وهو إمام جليل، دَرَجَ أولاً في حجر الفلسفة، وأولع بها، فملكت عليه نفسه، واستولت على تفكيره كله، فهو مفتون بها، مُغْرى بنظامها وحسن تهذيبها للفكر والعمل معاً، وهو من أجل هذا يريد أن يجعلها حكماً في كل علم، ولا يريد أن يقف عند حد من الحدود التي وضعها أسلافه، إلا أن يكون ذلك الحد لا يدخله الخطأ، ولا يعتريه الخلل في طَرْده أو عكسه.

وكان ذلك -في الحق، وإن لم يرض بهذا الحق أكثر الناس اليوم- من أعظم الدواعي وأجلها لتحديد مسائل هذه العلوم تحديداً علمياً دقيقاً، غاية في الدقة، وكان أبو يعقوب السكاكي صاحب الفضل الكبير على الناس إلى يوم الناس هذا في دراسة علوم البلاغة كمادة علمية لها قواعد متقررة ثابتة، وقضايا متميزة بعضها عن بعض أتم تميز، وله الفضل الكبير في تحديد الأنواع وضبطها ضبطاً يرد كل شيء إلى نِصَابه من غير أن يبقى كثيرٌ من فروع هذا العلم مترددة متذبذبة بين الأنواع، تارة إلى هذا، وتارة إلى ذلك.

ونحن نعلم أن كلمتنا هذه ستغضب كثيراً من الناس الذين لا يعرفون للسكاكي هذه المزية، ولا يدينون له بهذا الفضل، وهم يملأون الدنيا عليه جلبة وصُرَاخاً، وينسبون له أنه شَاكَ على المتعلمين طُرُقَ البلاغة، وعَقّد عليهم مسالكها، ووضع لهم العراقيل دون الوصول إليها، بما حاول من إخضاعها لقواعد الفلسفة، وبما حاط بحوثها من الجدل والفروض الخيالية، دون أن يرجع إلى أساليب من العربية واضحة المآخذ منيرة المعالم، ودون أن يكون

له من أسلوبه نفسه ما يرغب الباحثين في أبحاثه، ويشوق نفوسهم إلى اقتفاء آثاره.

نحن نعلم أن كلمتنا هذه ستغضب هؤلاء الباحثين، ولكنا -مع ذلك- نُصِرُّ عليها، ونقرها في هدوء المستيقن، ورزانة مَنْ لا تداخله خلجة شك فيها؛ ونقول: إنا لا ندري ما كان عسى أن يصيب مسائل هذه العلوم من التشزُّز[١] والشتات، وتفرق الأهواء لو لم يُتَحْ لها مثل عقل السكاكي العجيب.

وبحسبك أنك لا تجد كاتباً بعد السكاكي إلا رأيته قد سار على طريقته وتبع قَفْوَه، وتنكب طريق الناس أجمعين.

وليس بنا من حاجة إلى أن نذكر لك جملاً من كتابه (مفتاح العلوم) الذي جمع فيه خلاصة علم الصرف وعلم النحو وعلوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) وعلم الاستدلال (المنطق) وعلم العروض والقافية، وذلك لأن في استطاعتك أن تدرك من النظرة الأولى في القسم الثالث من هذا الكتاب -وهو القسم الذي خصه بالكلام على البلاغة وعلومها- مقدار ما بذله من الجهد لضبط مسائل هذه العلوم على النحو الذي قررناه لك.

وإن لم يكن لنا بد من ملاحظة على السكاكي فهي لا تعدو أنه أخلى كتابه من العبارة الرنانة وكثرة التمثيل، فجاء كتابه تقريراً للقواعد، وتحديداً دقيقاً لمشتبه مسائلها، وتفرقة بين الأمثال والنظائر، وتقريباً بين المتباينات. ولو أنه حاول ذلك في مثل أسلوب عبد القاهر ونَصاعة بيانه وسحر عبارته، ثم أكثر من الأمثلة والشواهد، لكان مرضياً عنه من الناس أجمعين.

---

(١) التشزز: الشزازة: اليبس الشديد. لسان العرب (شزز) (صالح).

-٧-

ثم جاء من بعد أولئك ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي الشافعي المعروف بابن الأثير الجَزري، صاحب كتاب (المثل السائر)، وكتاب (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور)[1].

وضياء الدين بن الأثير ثالث ثلاثة إخوة كان كل واحد منهم من أساطين العلماء في فنه. وثانيهم عمدة المؤرخين أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم صاحب كتاب (الكامل) في التاريخ، والمتوفى في عام ٦٣٠ من الهجرة.

وثالثهم أبو السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم، أشهر العلماء ذكراً، وأكبرهم قدراً، وأنبلهم شأناً، وهو من كبار المحدثين، ومن تصانيفه كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، جمع فيه بين كتب السنة الستة الموثوق بها، والمعول بين علماء الأمصار عليها، وله كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) وهو كتاب فريد الوضع غريب الصنع، شرح فيه المفردات الغريبة التي تدور في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان كتابه هذا أحد الكتب التي جمعها ابن منظور في كتابه (لسان العرب)، وتوفي مجد الدين عام ٦٠٦ من الهجرة.

وابن الأثير الأديب يحدثك عن جَهْده الذي بذله في علوم البلاغة في مفتتح كتابه (الجامع الكبير) فيقول: «أما بعد، فلما كان تأليف الكلام مما لا

(١) طبع كتاب (المثل السائر) مراراً بمصر، وطبع بتحقيقنا طبعاً أنيقاً في سنة ١٩٣٩، وأما كتاب (الجامع الكبير) فلم يطبع إلى اليوم، ومنه نسخة خطية في مكتبتنا الخاصة جزء منها.

يوقف على غَوْره، ولا يعرف كنه أمره، إلا بالاطلاع على علم البيان الذي هو لهذه الصناعة بمنزلة الميزان، احتجت حين شدوت نبذة من الكلام المنثور، إلى معرفة هذا العلم المذكور، فشرعت عند ذلك في تطلبه، والبحث عن تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلاً إلا نَهَجْته، ولا غادرت في إدراكه باباً إلا ولجته، حتى اتضح عندي باديه وخافيه، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه، كأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، وأبي عثمان الجاحظ، وقدامة بن جعفر الكاتب، وأبي هلال العسكري، وأبي العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي، وأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي، وغيرهم ممن له كتاب يُشار إليه، وقول تعقد الخَنَاصر عليه، ثم لما مضى على ذلك مَلاوَة من الدهر، وانقضى دونه برهة من العمر، لمحت في أثناء القرآن الكريم من هذا النحو أشياء ظريفة، ووجدت في مطاويه من هذا النوع نكتاً دقيقة لطيفة، فعرضتها عند ذلك على الأقسام التي ذكرها هؤلاء العلماء وشرحوها، والأصناف التي بيَّنوها في تصانيفهم وأوضحوها، فألفيتهم قد غفلوا عنها، ولم ينبهوا على شيء منها؛ فكان ذلك باعثاً لي على تصفح آيات القرآن العزيز والكشف عن سره المكنون، فاستخرجت منه حينئذ ثلاثين ضرباً من علم البيان، لم يأت بها أحد من أولئك العلماء الأعيان، وكان ما ظفرت به أصل هذا الفن وعمدته، وخلاصة هذا العلم وزبدته...»

فهو يعكف أولاً على دراسة كتب السلف من العلماء، ثم يعكف على قراءة الأمثال والشواهد، ومن بين ذلك آيات القرآن الكريم، ثم يقارن بين ما فهمه من هذه الشواهد وبين ما ذكره السابقون، فيبِينُ له أنهم لم يستوعبوا الأنواع ويستدرك عليهم ثلاثين نوعاً أغفلوها، ثم يصنف كتابه هذا في قطبين:

القطب الأول ينقسم إلى فنَّين: أحدهما فيما يجب على مؤلف الكلام الابتداء به، ويستوفي ما أراد من ذلك في أربعة أبواب، وثانيهما في الكلام على الألفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم، ويبلغ من ذلك ما أراد في ثلاثة أبواب.

والقطب الثاني ينقسم إلى فنَّين أيضاً: الفن الأول في الفصاحة والبلاغة، والفن الثاني: في ذكر أصناف البيان وانقساماتها، ويجعله على بابين: الباب الأول في الصناعة المعنوية، وتنقسم عنده إلى تسعة وعشرين نوعاً يذكر منها: الاستعارة، والتشبيه، والإيجاز، والإطناب، والكناية، والتعريض، والتفسير بعد الإبهام، والتقديم والتأخير، والتخلص والاقتضاب، والمبادي والافتتاحات، وقوة اللفظ لقوة المعنى والباب الثاني في الصناعة اللفظية، وهي عنده سبعة أنواع: السجع، والازدواج، والتجنيس، والترصيع، ولزوم ما لا يلزم، والموازنة واختلاف صيغ الألفاظ، وتكرير الحروف.

وكتابه (المثل السائر) يجري على النحو الذي لخصنا لك طريقته؛ فهو يفتتحه بالخطبة التي لا تخرج في المعنى عما نقلناه لك من خطبة (الجامع الكبير)، وهو بعد ذلك يبني الكتاب على مقدمة ومقالتين، فيذكر في المقدمة أصول البيان، ويذكر في المقالتين فروعه، ويختص أولاهما بذكر الصناعة اللفظية، والثانية بذكر الصناعة المعنوية.

وقد توفي ضياء الدين بن الأثير في عام ٦٣٧ من الهجرة.

-٨-

ثم جاء بعد ذلك الإمام أبو المعالي جلال الدين قاضي القضاة محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم، القزويني، الشافعي، المولود في سنة ٦٦٦؛ والمتوفى في سنة ٧٣٩ من الهجرة، فأراد أن يجمع بين طريقتي الإمامين الشيخ عبد القاهر الجرجاني، صاحب (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) وأبي يعقوب السكاكي صاحب (مفتاح العلوم) ويضم إلى مباحثهما ما استدركه العلامة ابن الأثير صاحب (الجامع الكبير) و(المثل السائر) من الأنواع على من سبقه من العلماء؛ فبدأ عمله هذا بتلخيص القسم الثالث من (مفتاح العلوم)، الذي صنفه أبو يعقوب يوسف السكاكي؛ لأنه فيما رأى «أعظم ما صُنف في علم البلاغة من الكتب المشهورة نفعاً، لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً»[1]، وأراد أن يكون كتابه خيراً من كتاب السكاكي؛ فجعله «مشتملاً على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم يأل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبه ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه... وأضاف إلى ذلك فوائد عثر في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم يظفر في كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها».

ويظهر أنه بدا له بعد أن أكمل تصنيف هذا الكتاب أنه قد جاء مختصراً أكثر مما أراد وشَرَط على نفسه، وأنه لم يأت فيه بما يَنقَع الغلة من الأمثلة والشواهد، فأراد أن يبسط عبارته بعض البسط، ويكثر من التمثيل والاستشهاد، مع عدم الإخلال بما وضعه عليه من الترتيب والضبط؛ لأن في ذلك كله تقريباً للكتاب من كتب الشيخ؛ إذ كان المختصر أقرب إلى تدقيق السكاكي، فوضع لهذه الغاية

(١) هذه العبارات من خطبة الخطيب في مفتتح كتابه (تلخيص المفتاح).

كتابه (الإيضاح) وهو يقول في مفتتحه: «أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ترجمته بالإيضاح، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح، وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصَّلت معانيه المجملة، وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة)، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبتها ورتبتها، حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجده لغيري، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم»[1].

-٩-

وقد وقَفَت بعد الخطيب القزويني جهود العلماء. وثبت العلم في المكان الذي تركه الخطيب فيه، فبعد أن كان كل واحد منهم يأتي مستدركاً على مَنْ سبقه بعد أن يجيد كتبهم بحثاً، ويطيل النظر في الأساليب العربية محاولاً أن يقع منها على ما لم يظفر به أحد، بعد هذا كله صارت كتب الناس منذ ذلك الوقت إلى هذه اللحظة التي نكتب فيها كلمتنا هذه، عبارة عن اختصار كتاب مطول، إو إطالة كتاب مختصر.

ومن هذا النحو جميع شراح كتاب (تلخيص المفتاح)، فليس في واحد من هذه الشروح -على كثرتها واختلافها تطويلاً واختصاراً- زيادة مسألة واحدة في مسائل العلم، وليس في المختصرات التي حاول أصحابها تبسيط كتاب التلخيص وتقريبه إلى أذهان الطلاب مجهود موفق حاول صاحبه أن يجعل به

---

(١) من خطبة كتابه (الإيضاح).

مسألتين أو أكثر مسألة واحدة. وإنما انحصر جهد الباحثين وقوة المجتهدين في اختصار العبارة أو إطالتها، وفي الاعتراض على عبارة الخطيب أو الدفاع عنها على طريقة الفلاسفة وأهل الجدل لا على طريقة الأدباء وعلماء النقد اللغوي.

ومن شراح هذا الكتاب الشيخ الإمام العلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، المولود في عام ٧١٢، والمتوفى في عام ٧٩١ من الهجرة.

وهو من العلماء الذين غلبت عليهم قواعد الفلسفة والجدل، فصنَّف في أكثر العلوم على طريقة واحدة: صنَّف في النحو، وفي الصرف، وفي علوم البلاغة، وفي أصول الفقه، وفي علم الكلام، وفي المنطق، وفي التفسير، وأخذ علمه عن القطب والعضد، وكان عالماً من فحول العلماء، له باع طويل في التحقيق الدقيق وفي الاعتراض على العبارة والجواب عنها، ولكنه كان صاحب لكنة في لسانه، وكانت هذه اللكنة سبباً في تفوق تلميذه -السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد بن محمد بن علي الحنفي المتوفى في عام ٨١٦ من الهجرة- عليه، رحمهما الله تعالى!.

نسأل الله سبحانه أن يوفق ويعين بمنه وفضله، إنه ولي ذلك كله.

كتبه المعتز بالله تعالى أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة في ذي القعدة ١٣٥٦

يناير من عام ١٩٣٨

نص المنهاج الجديد

المقرر على طلبة السنة الثانية الثانوية بالمعاهد الدينية

الكتاب المقرر: شرح السعد على التلخيص (مؤقتاً).

١- مقدمة: الفصاحة والبلاغة وما يوصف بكل منهما. فصاحة الفرد، فصاحة الكلام. بلاغة الكلام. اختلاف مقتضيات الأحوال. لكل كلمة مع صاحبتها مقام. ارتفاع شأن الكلام وانحطاطه. مراتب البلاغة. منزلة المحسنات البديعية من البلاغة. بلاغة المتكلم. مرجع البلاغة. صلة علوم العربية بالبلاغة.

٢- علم المعاني: تعريفه.

٣- الإسناد الخبري: تعريفه. ما يُقصَد من الخبر. تنزيل العالم منزلة الجاهل. مراعاة حال المخاطب عند توجيه الخطاب إليه. أضرب الخبر. تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في الخطاب. تعريف الحقيقة العقلية. أقسامها. المجاز العقلي. ملابسات الفعل وما في معناه. أقسام المجاز العقلي باعتبار كون الطرفين حقيقة أو مجازاً. جريان المجاز العقلي في الإنشاء. قرينة المجاز العقلي. معرفة حقيقته.

٤- المسند إليه: دواعي حذفه، وذكره، وتعريفه بالإضمار، وبالعَلَمية، وبالموصولية، وبالإشارة، وباللام (مع عدم التعرض لمباحث استغراق المفرد وما يتعلق بذلك) وبالإضافة، دواعي تنكير المسند إليه، جريان هذه الدواعي في غيره، تعقيب المسند إليه بضمير الفَصْل، تقديم المسند إليه، رأي الشيخ عبد القاهر في إفادة التقديم التخصيص

أو التَّقَوّي. ما يرى تقديمه كاللازم. تقديم المسند إليه للدلالة على العموم، تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأنواعه.

٥- لا تقل مرات التطبيق التحريري عن عشرة تطبيقات في العام، يكتب الطلاب خمسة منها في الفصل.

خطبة الخطيب القزويني صاحب تلخيص المفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم، وعَلَّم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير مَن نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفَصْلَ الخطاب، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار.

أما بعد، فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أَجَلِّ العلوم قدراً، وأدقها سراً؛ به تُعرف دقائق العربية وأسرارها، وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها، وكان القسم الثالث من (مفتاح العلوم) الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مَصُون عن الحشو والتطويل والتعقيد، قابلاً للاختصار، مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد، أَلَّفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آلُ جَهْداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتَّبتهُ ترتيباً أقرَبَ تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه؛ تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه، وأضفت إلى ذلك فوائد عَثَرْتُ في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته (تلخيص المفتاح).

وأنا أسال الله من فضله، أن ينفع به كما نفع بأصله؛ إنه ولي ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل.

خطبة العلامة سعد الدين صاحب مختصر المعاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرحت صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني، ونَوَّرَ قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني، ونُصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه المحرِزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة.

وبعد: فيقول الفقير إلى الله الغني، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق، وأذاقه حلاوة التحقيق: قد شرحت(١) فيما مضى تلخيص المفتاح، وأغنيته بالإصباح عن المصباح، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار، ووشَّحته بلطائف فِقَر سبكَتْها يد الأفكار، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء، والجم الغفير من الأذكياء، يسألوني صرف الهمة نحو اختصاره، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره؛ لما شاهدوا من أن المُحصّلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره، وأن المنتحلين قد قَلَّبوا أحداق الأخذ والانتهاب، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحاً، وأطوي دون مَرَاسهم كَشْحاً، علماً مني بأن مستحسن الطبائع بأسْرِها، ومقبول الأسماع عن آخرها، أمر لا تَسَعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقُدَر، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر، حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح، وأما الأخذ

(١) يشير إلى شرحه على التلخيص الذي ألفه أولًا، واشتهر باسم المطول.

والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب، فللأرض من كأس الكرام نصيب، وكيف يُنهر على الأنهار السائلون، ولمثل هذا فليعمل العاملون، ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شَغَفاً وغَرَاماً، وظمأ في هواجر الطلب وأواما، فانتصبت لشرح الكتاب على وَفْق مقترحهم ثانياً، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانياً، مع جمود القريحة بِصِرّ البليات، وخمود الفطنة بصَرْصَر النكبات، وترامي البلدان بي والأقطار، ونُبُوِّ الأوطان عني والأوطار، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء، وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء:

يوماً بِحُزوى، ويوماً بالعقيق، وبالـ عُذَيب يوماً، ويوماً بالخُلَيْصاء

ولما وفقت بعون الله تعالى للإتمام، وقوّضت عنه خيام الاختتام، وبعد ما كشفت عن وجوه خرائدهِ اللثام، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثُّمَام:

سعد الزمان وساعَدَ الإقبال ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم في وجه رجائي المطالب، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب، حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان، وأفاض عليهم سِجَالَ العدل والإحسان، ورد بسياسته الغِرَار إلى الأجفان، وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرقَ العدوان، وأعاد رسم الفضائل والكمالات منشوراً، ووقع بأقلام الخطِّيات على صحائف الصفائح لنصرة الإسلام منشوراً، وهو السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، ملجأ صناديد ملوك العالم، ظلّ الله على بَرِيته، وخليفته في خليقته، حافظ البلاد، وناصر العباد، ماحي ظُلَم الظُّلْم والعناد، رافع منار الشريعة النبوية، ناصب رايات العلوم الدّينية، خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين، ماد سُرَادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين.

كهفُ الأنـــام ملاذُ الخلـــق قاطبةً ظِـــلُّ الإله جـــلالُ الحـــق والدين

أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان، خَلَّد الله سرادق عظمته وجلاله!، وأدام رُواء نعيم الآمال من سِجال إفضاله!.

فحاولت بهذا الكتاب التشبُّثَ بأذيال الإقبال، والاستظلال بظلال الرأفة والإفضال، فجعلته خدمة لسُدَّته التي هي ملتئم شفاه الأقيال، ومُعَوَّلُ رجاء الآمال، ومبوَّأ العظمة والجلال، لا زالت مَحَطَّ رحال الأفاضل، وملاذ أرباب الفضائل، وعون الإسلام، وغوث الأنام، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام.

[فجاء بحمد الله كما يروق النواظر، ويجلو صدأ الأذهان، ويرهف البصائر ويضيء ألباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل][1].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من أكثر النسخ.

مقدمة

في معنى الفصاحة والبلاغة وبيان ما يوصف بكل واحد منهما

أصل معنى الفصاحة. وبيان ما يوصف بها:

الفصاحة -وهي في الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة- يوصف بها المفرد، فيقال (كلمة فصيحة)، والكلام فيقال: (كلام فصيح)، (وقصيدة فصيحة)، ويوصف بها المتكلم أيضاً فيقال: (كاتب فصيح) (وشاعر فصيح).

قيل: المراد بالكلام ما ليس بكلمة[١]؛ ليعم المركب الإسنادي وغيره. فإنه قد يكون بيتٌ من القصيدة غيرَ مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة، وفيه نظر؛ لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح، ولم ينقل عنهم ذلك.

واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات، على أن الحق أنه داخل في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، وعلى ما يقابل الكلام، ومقابلته بالكلام ههنا قرينة [دالة] على أنه أريد به المعنى الأخير، أعني ما ليس بكلام.

---

(١) اعلم أولًا أن الفصاحة يصح أن تقع وصفاً لكل ما تتحقق فيه من الألفاظ، ثم اعلم أن الألفاظ على ثلاثة أنواع؛ الأول: الكلمات المفردة، والثاني: المركبات الناقصة، والثالث: المركبات التامة. ثم اعلم أنك إذا قلت (المراد بالكلمة كل ما ليس بكلام من الألفاظ)، صدقت الكلمة على شيئين: الألفاظ المفردة؛ والمركبات الناقصة، وإذا قلت (المراد بالكلام كل ما ليس بكلمة من الألفاظ) صدق الكلام على شيئين: المركبات الناقصة؛ والمركبات التامة، والشارح يريد أن يبين أن المختار عنده دخول المركب الناقص في المفرد؛ لتكون الكلمة -أو المفرد- عبارة عن (كل ما ليس بكلام).

أصل معنى البلاغة، وبيان ما يوصف بها:

والبلاغة -وهي في الأصل تنبئ عن الوصول والانتهاء- يوصف بها الأخيران فقط، وهما الكلام والمتكلم، ولا يوصف بها المفرد؛ إذ لم يُسْمَع (كلمة بليغة) والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، وهي لا تتحقق في المفرد وَهْمٌ؛ لأن ذلك إنما هو بلاغة الكلام والمتكلم.

وإنما قَسَّمْنا كلاً من الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة غير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرف كلا منهما على حِدَة.

فصاحة المفرد:

فالفصاحة في المفرد خُلُوصُه من ثلاثة أشياء: من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس اللغوي، أي: المستنبط من استقراء اللغة.

التنافر:

فأما التنافر فهو: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، نحو (مستشزرات) في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلى تَضِل العِقَاصُ في مُثَنّى ومُرْسَلِ

(غدائره): أي: ذوائبه، جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع المذكور في البيت السابق[1].

و(مستشزرات): أي: مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: استشزره، أي:

(١) هو قوله:

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل

ويروى «غدائرها مستشزرات» فالضمير عائد إلى المحبوبة التي يتحدث عنها ويصفها.

رفعه، واستشزر هو: أي ارتفع. و(تضل): أي: تغيب. و (العقاص): جمع عقيصة، وهي الخصلة المجموعة من الشعر، و(المثنى): المفتول؛ يعني أن ذوائب هذا الشعر مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شَعْرَه ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل؛ والأول يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة الشعر.

والضابط ههنا أن كل ما يَعُدُّه الذوق الصحيح ثقيلاً متعسراً النطق به فهو متنافر؛ سواء كان من قرب المخارج أو بعدها، أو غير ذلك، على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر.

وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في (مستشزرات) هو توسط الشين المعجمة التي هي من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة؛ ولو قال (مستشرفات) لزال ذلك الثقل، وفيه نظر؛ لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة.

وقيل: إن قرب المخارج سَبَبٌ للثقل المخلِّ بالفصاحة، وإن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ثقلاً قريباً من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة؛ لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً، وفيه نظر؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام، من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل فسَّر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة، مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!.

الغرابة:

وأما الغرابة فهي: كون الكلمة وَحْشِيّة؛ غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال[١]، نحو (مُسرَّج) في قول العجاج:

ومُقْلَـــةً وحاجِبـــاً مُزجّجـــا وَفَاحِمـــاً ومَرْسِـــنَا مُسَرّجـــاً

(مزججا) أي: مدققاً مطولا، و(فاحما) أي: شَعْراً أسود كالفحم، و (مرسنا) أي:أنفاً، (مسرجا) فسَّره ابن دريد على أن معناه أنه كالسيف السُّرَيجي في الدقة والاستواء، وسَرُيج: اسم قَين تنسب السيوف إليه، وفسَّره ابن سيده على أن معناه أنه كالسراج في البريق واللمعان.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يجعلوه اسم مفعول من (سَرّج الله وجهه) أي: بَهّجه وحسنه ؟.

قلت: هذا أيضاً من هذا القبيل[٢].

أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقي - رحمه الله تعالى - حيث قال: السُّريجي منسوب إلى السراج. ويجوز أن يكون وَصَفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا، ومنه ما قيل: سَرّج الله أمرك، أي: حَسَّنه ونَوَّره.

---

(١) للغرابة سببان: أولهما أن تكون معرفة معنى الكلمة متوقفة على بحث وتنقيب في كتب اللغة، والثاني: أن يكون المراد منها محتاجاً إلى التخريج على وجه بعيد، والثاني أشد غرابة.

(٢) يريد أنا لو جعلنا (مسرجاً) اسم مفعول من (سرج الله وجهه) لكان غريباً أيضاً؛ لأن مجيء (سرج) بهذا المعنى لم يشتهر، حتى تخرجه الشهرة عن الغرابة.

مخالفة القياس:

وأما مخالفة القياس فهي: أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع، نحو (الأَجْلَل) بفك الإدغام في قول أبي النجم:

الحَمْــدُ للهِ العَــلِيِّ الأَجْلَــلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ الــمُجْزِلِ

والقياس الأجل (بالإدغام) فنحو (آلٍ) و(ماء) و(أَبَى يأبى) و (عَوِرَ يَعْوَرُ) فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك.

❁ ❁ ❁

قيل: لا يكفي في فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر، بل لا بد من خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع: بأن تكون اللفظة بحيث يمجّها السمع ويتبرّأ من سماعها، نحو (الجِرِشّى) في قول أبي الطيب:

مُبَــارَكُ الاســم أَغَــرُّ اللقــبْ كريم الجِرشّــى شريف النســب

(الجرشى): النَّفس، والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل واضح معروف.

وفيه نظر؛ لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة المفسَّرة بالوحشية، مثل (تكأكأتم) و(افرنقعوا) ونحو ذلك.

وقيل: لأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ.

وفيه نظر؛ للقطع باستكراه (الجرشى) دون (النفس) مع قطع النظر عن النغم.

فصاحة الكلام:

والفصاحة في الكلام خلوصه من ثلاثة أشياء: من ضعف التأليف، ومن تنافر الكلمات، ومن التعقيد، مع فصاحتها.

و(مع فصاحتها) حال من الضمير في (خلوصه)، واحترزنا به عن مثل (زيد أجْلَل) و(شعره مستشزر) و(أنفه مُسَرَّج).

وقيل: هو حال من (الكلمات)، ولو ذكره بجنبها لسلم من الفَصْل بين الحال وصاحبها بالأجنبي. وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للتنافر، لا للخلوص، ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات غير الفصيحة فصيحاً؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، فافهم.

ضعف التأليف:

فأما ضعف التأليف فهو: أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل الذِّكر لفظاً ومعنى وحكماً، نحو: ضرب غلامُه زيداً.

التنافر:

وأما التنافر فهو: أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن كان كل منها فصيحاً، كقوله:

وقَبْرُ حَرْبٍ بمَكان قَفْرٍ ... وليس قُرْبَ قَبْرِ حربٍ قَبْرُ

(حرب) اسم رجل، و(قفر) أي: خالٍ من الماء والكلأ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له الهاتف، وأن واحداً منهم صاح على حرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجني هذا البيت.

وكقول أبي تمام:

كريم متى أَمْدَحــــه أمدحه والورى معي، وإذا ما لُــــمْتُهُ لُمْتُهُ وحدي

الواو في (والورى) للحال، وهو مبتدأ، وخبره قوله (معي).

وإنما مثَّلنا بمثالين لأن الأول مُتَنَاهٍ في الثقل، والثاني دونه، أو لأن منشأ الثقل في الأول نفسُ اجتماع الكلمات، وفي الثاني حروفٌ منها، وهو في تكرير (أمدحه) دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء؛ لوقوعه في التنزيل مثل ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخلٌّ بالفصاحة. وذكر الصاحب إسماعيل ابن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الهُجْنة ؟ قال: نعم، مقابلة المدح باللوم، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غَيْرَ هذا أريد، فقال: لا أدري غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير في (أمدحه أمدحه) مع الجمع بين الحاء والهاء -وهما من حروف الحلق- خارجٌ عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر، فأثنى عليه الصاحب.

التعقيد:

وأما التعقيد -ويراد به كون الكلام مُعَقَّداً- فهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل فيه، وهو نوعان:

الأول: لفظي، وهو أن يكون الخلل واقعاً في النظم بسبب تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، كقول الفرزدق في إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

ومَـــا مِثْلُـــه في الناس إلا مُـــمَلَّكاً أبـــو أمِّـــهِ حَـــيٌّ أَبُـــوه يُقاربُـــه

أي: ليس مثله في الناس حيّ يقاربه -أي: أحد يشبهه في الفضائل-، (إلا مملكا) أي: رجلاً أعطي الملك والمال، أبو أم ذلك الملك (أبوه)، أي: لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام.

ففيه فصل بين المتبدأ والخبر -أعني (أبو أمه أبوه)- بالأجنبي الذي هو (حي)، وبين الموصوف والصفة -أعني (حي يقاربه)- بالأجنبي الذي هو أبوه، وتقديم المستثنى -أعني (مملكاً)- على المستثنى منه -أعني (حي)-، وفصل كثير بين البدل -وهو (حي)- والمبدل منه وهو (مثله).

فقوله: (مثله) اسم ما، و(في الناس) خبره، و(إلا مملكاً) منصوب لتقدمه على المستثنى منه.

قيل: ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي.

وفيه نظر؛ لجواز أن يحصل التعقيد اللفظي باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل واحد منها جارياً على قانون النحو.

وبهذا يظهر فساد ما قيل: إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له، لأن ذلك جائز باتفاق النحاة، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد، وهو مما يقبل الشدة والضعف.

والثاني من نوعي التعقيد: معنوي، وهو أن يكون الخلل واقعاً في الانتقال، ومعناه: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى المعنى الثاني المقصود، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة، مع خفاء القرائن الدالة على المقصود، كقول العباس بن الأحنف:

سـأَطلُبُ بُعدَ الدار عنكم لتقرُبُوا وتسـكُبُ[١] عَيْنَايَ الدموعَ لِتَجْمُدا

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وأصاب، لكنه أخطأ في جعل جُمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور؛ فإن الانتقال من جمود العين إنما يحسن إذا انتقل منه إلى بخلها بالدمع حال إرادة البكاء، وهي حالة الحزن، لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة.

ومعنى البيت: إني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق، وأُوطِّنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غُصَصَها، وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني؛ لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم، ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ولكل بداية نهاية، ومع كل عسر يسراً، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز.

❁ ❁ ❁

(١) إذا نصبت (تسكب) كان نصبه على أحد وجهين؛ أولهما: أن يكون معطوفاً على (تقربوا) المنصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على المصدر الذي هو (بعد) كما في قول الشاعر:

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

وكلا الوجهين لا يصح؛ أما وجه بطلان الأول فلأنه يقتضي أن سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد عن أحبائه؛ وذلك فاسد؛ لأن علة طلبه البعد عنهم هي رغبته في القرب الذي يلزمه السرور.

وأما وجه بطلان الثاني فلأنه يقتضي أن سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن حاصل له، وهو إنما يطلب لنفسه الفكاك عنه، فلا يطلبه بتة، فلا جرم اعتبر الشارح نصب (تسكب) وَهْماً.

قيل: فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر، ومن شيئين آخرين، وهما: كثرة التكرار، وتتابع الإضافات.

أما كثرة التكرار فكقول المتنبي:

وتُسعدني في غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سَبُوحٌ لَهَا مِنْها عليها شَواهِدُ

(سبوح) أي: فرس حسن الجري لا تُتْعِبُ راكبها كأنها تجري في الماء، و(لها) صفة سبوح، و(منها) حال من شواهد، و(عليها) متعلق بشواهد، و(شواهد) فاعل الظرف -أعني (لها)- يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها.

قيل: التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا تحصل كثرته بذكره ثالثاً[1]. وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً.

وأما تتابع الإضافات فمثل قول ابن بَابَك:

حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرْأَى مِنْ سُعادَ ومَسْمَعِ

ففيه إضافة (حمامة) إلى (جرعى)، و(جرعى) إلى (حومة)، و(حومة) إلى (الجندل).

والجرعى: تأنيث الأجْرَعِ،وأصلها (جرعاء) بالمد، فقصرها للضرورة؛ وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً، والحومة: معظم الشيء، والجندل: أرض ذات حجارة، والسجع: هدير الحمام ونحوه.

---

(١) سبب ذلك أن أول التكرار -على ما ذكر- يكون بذكر الشيء للمرة الثانية، وأن الكثرة في المشهور لا تكون إلا بثلاث مرات، فتكون كثرة التكرار بذكره أربع مرات على الأقل، فعلى هذا يكون ذكر الشيء مرتين تكراراً، وذكره ثلاث مرات تعدداً للتكرار، وذكره أربع مرات كثرة تكرار.

وقوله: (فأنت بمرأى) أي: بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك، يقال (فلان بمرأى مني ومسمع) أي: بحيث أراه وأسمع صوته، كذا في الصحاح؛ فظهر فساد ما قيل: إن معناه أنت بموضع تَرَيْنَ منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل.

وفي اشتراط الخلوص من هذين زيادةً على ما سبق نظرٌ؛ لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان قد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإن لم يثقل اللفظ بسببه لم يُخِلّ بالفصاحة، كيف وقد وقع في التنزيل ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [غافر:٣١]، و ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[مريم:٢]، و ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ ﴾[1] [الشمس: ٧ – ٨].

فصاحة المتكلم:

والفصاحة في المتكلم: مَلَكَة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

والملكة: كيفية راسخة في النفس، والكيفية: عرض لا يتوقف تعقُّلُه على تعقل الغير، ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أولياً، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية، مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك، وبقولنا: «لا يقتضي القسمة» الكميات، وبقولنا: «واللاقسمة» النقطة

(١) وقد وقع في كلام الرسول –صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله– كثرة التكرار وتتابع الإضافات في حديث واحد، وهو قوله: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»، ورسول الله أفصح الناس لساناً، وهو أبعد المتكلمين عما يخل بالفصاحة.

والوحدة، وقولنا: «أولياً» ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة، وفي قولنا: «ملكة» إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه، وإنما قولنا: «يقتدر بها على التعبير عن المقصود» دون أن نقول: «يعبر بها» إشعاراً بأنه يسمى فصيحاً إذا وجدت فيه تلك الملكة، سواء أوجد التعبير أم لم يوجد، وقلنا: «بلفظ فصيح» ليعم المفرد والمركب،فأما المركب فظاهر، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

بلاغة الكلام:

والبلاغة في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، أي: فصاحة الكلام.

تعريف الحال، ومقتضاه، ومثالها:

والحال هو: الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يَعْتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصلَ المراد خصوصيةً ما، وهذه الخصوصية التي اعتبرها مع الكلام هي مقتضى الحال.

مثلاً: كونُ المخاطب منكراً للحكم حالٌ يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد هو مقتضى الحال، وقولك له: إن زيدا في الدار، مؤكِّداً بِإنَّ: كلامٌ مطابق لمقتضى الحال.

وتحقيق ذلك أن هذا الكلام الذي تكلمت به جزئي من جزئيات مطلق الكلام الذي يقتضيه الحال؛ فإن الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً، وهذا مطابق له، بمعنى أنه صادق عليه، على عكس ما يقال: إن الكليّ مطابق للجزئيات.

اختلاف مقتضى الحال:

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة؛ لأن الاعتبار اللائق بمقام يغاير الاعتبار اللائق بمقام آخر، وهذا عينُ تفاوتِ مقتضياتِ الأحوال؛ لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يُتَوهم في الحال كونُه زماناً لورود الكلام فيه، وفي المقام كونُه محلاً له، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.

فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه -أي: مقام خلاف كل منها- نعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق الحكم أو التعلق أو المسند إليه أو المسند أو متعلَّقه يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه؛ فقولنا: (مقام خلافه) شامل لجميع ما ذكرنا.

ومقام الفصل يباين مقام الوصل، وإنما فصلنا هذا عما قبله تنبيهاً على عظم شأن هذا الباب، وإنما لم نقل (مقام خلافه) لأنه أخصر وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوَصل.

ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، أي: الإطناب والمساواة. وقد فصلنا هذا عما قبله تنبيهاً على عظم الشأن أيضاً.

وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي؛ فإن مقام الأول يباين مقام الثاني؛ فإن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي.

لكل كلمة مع صاحبتها مقام:

لكل كلمة مع صاحبتها -أي: مع كلمة أخرى مصاحبة لها- مقامٌ ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى.

خذ مثلاً: الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط؛ فإن له مع (إن) مقاماً ليس له مع (إذا)، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقامٌ ليس له مع المضارع، وعلى هذا القياس.

ارتفاع شأن الكلام وانحطاطه:

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقَبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاط شأنه بعدمها، أي: بعدم مطابقته للاعتبار المناسب.

الاعتبار المناسب:

والمراد بالاعتبار المناسب: الأمرُ الذي اعتبره المتكلم مناسباً: بحسب السليقة، أو بحسب تتبّع خواصّ تراكيب البلغاء، تقول: (اعتبرت الشيء) إذا نظرت إليه وراعيت حاله.

❁ ❁ ❁

وأردنا بالكلام الكلامَ الفصيحَ، وبالحسنِ الحسنَ الذاتي الداخل في البلاغة، دون العرضي الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية.

مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب:

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام؛ يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب، على ما تفيده إضافة المصدر، ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة

عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال؛ فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صَدَقَ أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فليتأمل.

البلاغة راجعة إلى الألفاظ:

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ، نعني أنه يقال: كلام بليغ، لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت، بل باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، والمعنى: هو الغرض الـمَصُوغ له الكلام، وقولنا: (بالتركيب) متعلق بإفادته؛ وذلك لأن البلاغة -كما مرَّ- عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال؛ فظاهرٌ أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يُصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة.

وكثيراً[1] ما يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة أيضاً، كما يسمى بلاغة، فحيث يقال: (إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة) يراد بها هذا المعنى.

للبلاغة مراتب:

ولبلاغة الكلام طرفان: أعلى، وأسفل.

أما الأعلى فهو حد الإعجاز وما يَقْرُبُ منه، وحد الإعجاز: هو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْقِ البشر، ويعجزهم عن معارضته.

وقولنا (وما يقرب منه) عطف على (هو)، والضمير في (منه) عائد إلى (أعلى) نعني أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز، وهذا هو الموافق

(١) انتصاب (كثيراً) على أنه ظرف متعلق بقوله: (يسمى)، وإنما كان ظرفاً لأنه من صفات الزمان، و(ما) زائدة لتأكيد معنى الكثرة.

لما في المفتاح. وزعم بعضهم أن (وما يقرب منه) عطف على (حد الإعجاز)، والضمير عائد إليه؛ يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز، وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى.

وأما الأسفل فهو: الذي إذا غُيِّر الكلام عنه إلى مرتبة أخرى هي أدنى منه وأنزل التحق الكلام -وإن كان صحيح الإعراب- عند البلغاء بأصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق عليه، من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد.

وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة، بعضها أعلى من بعض، بحسب تفاوت المقامات، ورعاية الاعتبارات، والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

وتَتْبَعُ بلاغَةَ الكلام وجوه أُخَرُ - سوى المطابقة والفصاحة - تُورِث الكلام حسناً.

وفي قولنا (تَتْبعها) إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد مُحسِّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وإنما جعلناها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفاً بصفة.

بلاغة المتكلم:

والبلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.

فَعُلِمَ مما تقدَّم أن كل بليغ، كلاماً كان أو متكلماً -على سبيل استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ- فصيحٌ؛ لأن

الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً، ولا عكس بالمعنى اللغوي: أي ليس كل فصيح بليغاً؛ لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحدٍ ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمتقضى الحال.

وعلم أيضاً أن البلاغة في الكلام مرجعها[1] إلى شيئين.

أحدهما: الاحتراز من الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً.

وثانيهما: تمييز الكلام الفصيح من غيره، وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح؛ فلا يكون أيضاً بليغاً، لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها؛ لتوقفه عليها.

وتمييز الفصيح من غيره منه ما يبين في علم متن اللغة كالغرابة، نعني أن به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره، بمعنى أن مَنْ تَتَبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، عَلِمَ أن ما عداها -مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج- فهو غير سالم من الغرابة، وبهذا تبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه الكتب المبسوطة في اللغة، ومنه ما يبين في علم التصريف، كمخالفة القياس، إذ به يعرف أن (الأجلل) مخالف للقياس دون (الأجلّ)، ومنه ما يبين في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي، ومنه ما يدرك بالحس كالتنافر؛ إذ به يعرف أن

---

(١) المراد بالمرجع ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصول البلاغة، وذلك كما يقال: إن مرجع الجود إلى الغنى، والمقصود أنه يجب أن يحصل الغنى ليمكن حصول الجود.

(مستشرزاً) متنافر دون مرتفع، وكذا تنافر الكلمات.

فعلم أن مَرْجَع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة، وبعضه يدرك بالحس.

وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن التعقيد المعنوي؛ فمسَّت الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك؛ فوضعوا علم المعاني للأول، وعلم البيان للثاني، فما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يسمى علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي يسمى علم البيان، وسموا هذين العلمين (علم البلاغة) لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم كما علمت.

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع، ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون؛ وهي علم المعاني الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي، وعلم البديع الذي تعرف به توابع البلاغة.

وكثير من الناس يسمى الجميع (علم البيان) وبعضهم يسمى الأول علم المعاني، ويسمى الأخيرين -يعني البيان والبديع- علم البيان، والثلاثة علم البديع، ولا تخفى وجوه المناسبة، والله أعلم.

تطبيقات

١- التطبيق الأول

في العبارات الآتية كلمات غير فصيحة، فبيِّن هذه الكلمات، واذكر سبب لعدم فصاحتها:

(١) قال أبو الطيب المتنبي:

كأنما الطُّخْرُور باغي آبق يَأْكُلُ من نبت قصير لاحق

كَقَشْرِكَ الحِبْرَ عن المَهَارِقِ أروده منه بِكَالشَّوَاذِقِ

(٢) وقال أيضاً:

فلا يُبْرَمُ الأمر الذي هو حاللٌ ولا يُحْلَلُ الأمر الذي هو يُبْرِمُ

(٣) وقال أبو تمام:

فأصبح يَلْقَاني الزمانُ مِنَ اْجله بإعظامِ مولودٍ ورأفة والد

(٤) وقال أيضاً:

قد قلت لـمَّا اطْلَخَمّ الأمر وانبعثت عَشْوَاءُ تاليةً غُبْساً دهاريسا

(٥) وكتب أحد الأمراء: -وكانت أمه مريضة- رِقاعا وطرحها في المسجد الجامع بمدينة السلام، وفيها «صِينَ امرؤٌ وَرُعِيَ، دَعَا لامرأة إنْقَحْلَةٍ مُقْسَئِنَّة قد مُنيت بأكل الطرْمُوق، فأصابها من أجله الاستمصال؛ أن يَمُنّ الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش».

(٦) وقال ابن جَحْدَر:

حَلَفْــتُ بــما أَرقلــت حَوْلَــهُ هَمَرْجَلَــةٌ خَلْقُهــا ســيْظَمُ

ومــا شَــبْرَقَتْ مــن تَنُوفِيَّــةٍ بهــا مــن وَحَــى الجــن زَيْزِيزمُ

الجواب

(١) في البيت الثاني من هذين البيتين عبارة تخل بالفصاحة، وهي قول الشاعر (بكالشواذق)، وسببُ إخلالها بالفصاحة كونها مخالفة للقياس النحوي؛ وذلك لأن الشاعر أدخل حرف الجر الذي هو الباء على حرف جر آخر وهو الكاف، وحرف الجر لا يدخل في الكلام الفصيح إلا على الاسم.

وهذا بناء على رأي الذين لا يجيزون مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل، فيكون في البيت -على هذا- ضعف التأليف.

(٢) في هذا البيت كلمتان كل واحدة منهما غير فصيحة؛ أما الأولى فهي قوله: «حالل»، وأما الثانية فهي قوله:«يحلل»، وسبب إخلال كل واحدة منهما بالفصاحة كونها مخالفة للقياس الصرفي؛ فإن القانون الصرفي يوجب في كل منهما الإدغام بأن يقال: (حَالّ) و(يُحَلّ) ففي البيت مخالفة القياس.

(٣) في هذا البيت كلمة غير فصيحة، وهي قوله: «أجْلِهِ»، وسبب إخلالها بالفصاحة مخالفتها القياس الصرفي، وذلك لأنه وصل همزتها مع أنها همزة قطع، فيكون في البيت مخالفة القياس.

(٤) في هذا البيت كلمة تخل بالفصاحة، وهي قوله: «اطلخم»، وسبب إخلالها بالفصاحة كونها غريبة غير مأنوسة الاستعمال، فإنها تحتاج إلى كثرة البحث والتفتيش في كتب اللغة حتى يعثر على معناها، ومعناها اشْتَدّ، فيكون في هذا البيت الغرابة.

(٥) في هذا الكلام عدة مفردات غير فصيحة، وهي «إنقحلة» و«مُقْسَئِنَّة» و«الطرموق» و«الاستمصال» و«الاطرغشاش» و«الابرغشاش»، وسبب إخلالها بالفصاحة كونها غريبة غير مأسونة الاستعمال.

والإنقحلة: المرأة اليابسة العظام. والمقسئنة: الكبيرة. والطرموق هنا: الطين. والاستمصال: الإسهال، والاطرغشاش: البرء والاندمال، والابرغشاش: مصدر قولهم (ابْرَغَشَّ من مرضه) إذا برأ واندمل وقام ومشى؛ فيكون في البيت الغرابة.

(٦) في البيت الثاني من هذين البيتين كلمة تخل بالفصاحة، وهي قوله: «زيزيزم»، وسبب إخلالها بالفصاحة كونها غريبة غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، وهذه الكلمة مما نص العلماء على أنهم لم يجدوا لها معنى في كتب اللغة.

٢- التطبيق الثاني:

بَيِّن العيوب التي تخل بالفصاحة في العبارات الآتية:

(١) قال أبو الطيب المتنبي:

وفاؤكما كالرَّبْعِ أشجاه طَاسِمُهْ بأنْ تسعدا والدَّمْع أشفاه ساجِمُهْ

(٢) وقال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضُعَ الرقاب نَوَاكِسَ الأبصار

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

أنّى يكون أبا البرايا آدمٌ وأبوك، والثقلان أنت، محمد

(٤) وقال أيضاً:

يُوَسِّطُهُ المفاوِزَ كل يوم طِلَابُ الطالبين لا الانْتِظَارُ

(٥) وقال جميل بن مَعْمَر:

أَلا لا أَرَى إثنين أَحْسنَ شيمةً على حدثان الدهر مِني ومِنْ جُمَل

(٦) اجتمع الناس على أبي علقمة، وقد وقع عن حماره، فقال لهم: ما لكم تكأ كَأْتُم عليّ كَأَنَّما تكأ كأتم على ذي جِنّةٍ، افْرَنقِعُوا.

(٧) وقال الشاعر:

فأَصْبَحَت بعد خَطّ بَهْجَتِهَا كأن قَفْراً رُسُومَهَا قلما

(٨) وقال الفرزدق:

فما من فتى كنا من الناس واحدا به نبتغي منهم عديلا نبادله

الجواب:

(١) في هذا البيت ما يحتاج إلى بيان وإيضاح.

أ- إذا كان قوله: «وفاؤكما» خطاباً لصاحبيه كان قوله: «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبراً، ويكون قوله: «بأن تسعدا» متعلقاً بوفاء الواقع مبتدأ، وعلى هذا يكون في البيت ضعف التأليف، وسببه عدم جريان الكلام على مقتضى قانون النحو؛ لأن المبتدأ لا يجوز أن يتأخر معمولُهُ عن خبره، فكان عليه أن يقول: وفاؤكما بأن تسعداني وتعيناني على احتمال آلام البعد كالربع.

ب- كان ابن خالويه حاضر المجلس الذي أنشد المتنبي فيه هذه القصيدة، فلما أنشد المتنبي البيت قال له ابن خالويه: (شجاه) هو الصواب، يظنه أراد: بَعَثَ الحزن إلى قلب المحب دروس الربع، فقال له المتنبي: أشجاه اسم لا فعل، يريد أنه أفعل تفضيل، وليس فعلاً ماضياً، أي: أشد بعثاً للشجا الدارس منه.

(٢) في هذا البيت كلمة تخل بالفصاحة، وهي قوله: «نواكس»، وسبب إخلالها بالفصاحة كونها مخالفة للقياس الصرفي، وذلك لأن «نواكس» جمع ناكس، وهو وصف لمذكر عاقل، ولا يجمع فاعل على فواعل مطرداً إلا إذا كان اسما مثل: كاهل وكواهل وحائط وحوائط، أو وصفاً لغير عاقل مثل قولهم: مَثَلٌ سائر وأمثالٌ سوائر، أو وصفاً لمؤنث عاقل مثل قولهم: امرأة حائض ونساء حوائض، فأما نحو: رجل قائم، فلا يجمع على قوائم؛ فيكون في البيت مخالفة للقياس.

(٣) في هذا البيت تعقيد لفظي، بسبب تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم والفصل بين ما حقه أن يتصل، وإن كان كل واحد مما صنعه

جائزاً، لكنه لما تعدد تعَقَدّ لفظُ البيت؛ فإن قوله: «أبا البرايا» خبر يكون، و «آدم» اسمها تأخر عنه، و «أبوك» مبتدأ، و «محمد» خبره، وقوله: «والثقلان أنت» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، وقد تقدَّم فيها الخبر على مبتدئه، وأصل نظم البيت:

أنّى يكون آدم أبا البرايا وأبوك محمد وأنت الثقلان

(٤) في هذا البيت كلمة تخل بالفصاحة، وهي قوله: «لا الانتظار» بسبب مخالفتها للقياس، حيث حذف ألف «لا» النافية من غير أن يكون ما بعدها ساكناً؛ لأن ألف (ال) ألف وصل، وكذا ألف (انتظار) وكسر اللام من (ال) تخلصاً من التقاء الساكنين، وهما سكون هذه اللام وسكون النون في «انتظار»، فكان من حقه أن يبقى ألف (لا).

(٥) في هذا البيت كلمة تخل بالفصاحة، وهي قوله: «إثنين» ووجه إخلالها بالفصاحة مخالفتها للقياس، وذلك حيث قطع الهمزة وهي همزة وصل.

(٦) في هذا الكلام كلمتان كل واحدة منهما تخل بالفصاحة، وهما «تكأكأتم» و«افرنقعوا»، وسبب إخلالهما بالفصاحة كونهما غريبتين غير مأنوستي الاستعمال، ومعنى (تكأ كأتم): اجتمعتم، ومعنى (افرنقعوا): انصرفوا وتفرقوا. ويروى أن بعض من سمع أبا علقمة يقول هذا الكلام صاح في الناس:دعوه فإن شيطانه يتكلم بالرومية.

(٧) في هذا البيت تعقيد لفظي، بسبب تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، والفصل بين ما حقه الاتصال، وأصل نظام البيت: فأصبحت هذه الديار بَعْدَ بهجتها قفراً كأن قَلَما خَطَّ رسومها، فَفَصَل بين المضاف وهو «بعد»، والمضاف إليه وهو «بهجتها» بالفعل الذي هو «خَطَّ»، وفصل بين كأنّ

واسمها الذي هو قوله «قلما» بأجنبي، وقَدَّم خبر كأنّ وهو قوله: «خَطّ»، وفصل بينه وبين معموله وهو قوله: «رسومَهَا» بأجنبي، وفصل بين أصبح وخبرها - وهو قوله «قفرا» - بأجنبي.

(٨) في هذا البيت تعقيد لفظي أيضاً، وأصل نظمه هكذا: فما من فتى من الناس كنا نبتغي واحداً منهم عديلاً نبادله، ففصل بين الموصوف وهو «فتى» ووصفه وهو قوله «من الناس»، وفصل بين «كان» وخبرها الذي هو قوله «نبتغي»، وقدم معمول نبتغي وهو قوله: «واحداً» عليه، وقدم معمول «نبادله» وهو قوله: «به» عليه، وفصل بين الموصوف وهو قوله: «واحدا» ووصفه وهو قوله: «منهم».

٣- التطبيق الثالث:

بَيِّن ما يخل بالفصاحة في العبارات الآتية:

(١) قال أبو تمام:

كاثنين في كبــد السـماء، ولم يكن   كاثنــين ثــانٍ إذ همــا في الغــار

(٢) وقال الفرزدق:

وليســت خراســان التي كان خالد   بهــا أســد إذ كان ســيفاً أَمِيَرها

(٣) وقال الشاعر:

جزى ربُّه عنــي عديّ بــن حاتمٍ   جــزاء الكلاب العاويــا توقد فعل

(٤) وقال الآخر:

ليــس إلاكَ يــا عــليُّ همــامٌ   سَــيْفُه دون عرضــه مَسْــلُول

(٥) وقال تأبط شراً يصف الظليم (ذكر النعام):

أَزَجّ زَلــوجٌ هَــزْرَفِيٌّ زَفــازِفٌ   هِــزَفٌ يَبُــذُّ النَّاجِيَــاتِ الصَّوافيا

(٦) وقال الشاعر:

كأَنَّ أصْــوَاتَ مِــنْ إيغالِهِــنَّ بِنَا   أواخِــرِ الميس أصْــوِاتُ الفراريج

(٧) وقال المتنبي:

جَفَخَــتْ وهمْ لا يَجْفَخُــونَ بها بِهِمْ   شِــيَمٌ على الحَسَــب الأغَرِّ دِلائلُ

(٨) وقال الشاعر:

خَلَــتِ البلادُ مــن الغَزَالَــةِ لَيْلَهَا   فأعاضَهَــاك اللهُ كــي لا تَحْزَنــا

الجواب:

(١) يصف الشاعر في هذا البيت رجلاً مصلوباً بجوار رجل آخر مصلوب، وأراد أن يقول: إنه ثاني اثنين في كبد السماء: أي في الجو، ولم يكن كثاني اثنين إذ هما في الغار، يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصديقه أبا بكر رضي الله تعالى عنه، فحذف ما لا دلالة في الكلام عليه، وقدم المضاف إليه على المضاف، وهذا خلاف القانون النحوي، فكان في البيت ضعف التأليف.

(٢) أراد الشاعر أن يقول: وليست خراسان التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها، ففصل بين اسم كان وهو «خالد» وخبرها وهو قوله: «سيفاً»، وقدم اسم كان وهو قوله: «أسد» عليها، وفصل بينه وبين خبرها وهو قوله: «أميرها» بأجنبي وهو قوله: «سيفاً»، فصار في البيت تعقيد لفظي.

(٣) في هذا البيت ضعف التأليف؛ وذلك بسبب تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول، وهذا الفاعل هو قوله: «ربه»، على المفعول وهو قوله: «عدي بن حاتم»، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز عند جمهور النحاة.

(٤) في هذا البيت ضعف التأليف؛ وذلك بسبب إيقاع الشاعر الضمير المتصل بعد «إلا» في قوله: «إلاك»، وهو مخالف للقياس النحوي المشهور.

(٥) في هذا البيت عدة كلمات كل واحدة منها غريبة غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، والأزجُّ: البعيد الخطو السريع، أو هو الذي يكون فوق عينيه ريش أبيض. والزلوج: السريع. والهزرفي: السريع الخفيف، والزفازف: أصله الريح الشديدة الهبوب في استدامة. والهزف: الطويل الريش، وقيل: هو الجافي، وقيل: هو السريع، ويبذ: يفوق.

(٦) في هذا البيت ضعف التأليف، وذلك بسبب فَصْل الشاعر فيه بين المضاف وهو قوله: «أصوات»، والمضاف إليه وهو قوله: «أواخر الميس»، بما لا يجوز الفصل به بين المتضايفين وهو قوله: «من إيغالهن بنا».

(٧) في هذا البيت التعقيد اللفظي؛ وذلك بسبب فَصْل الشاعر فيه بين الفعل الذي هو قوله: «جفخت» -ومعناه: افتخرت- وفاعله الذي هو قوله: «شيم» بالأجنبي -وهو الجملة المعترضة التي هي قوله: «وهم لا يجفخون بها»-، وفَصْله مع ذلك بين الموصوف وهو قوله: «شيم»، ووصفه وهو قوله: «دلائل» بالجار والمجرور الذي هو قوله: «على الحسب الأغر».

(٨) في هذا البيت ضعف التأليف؛ وذلك بسبب إتيان الشاعر بضميرين متصلين منصوبين مع أن الأول منهما ليس أعْرَفَ من الثاني، وذلك في قوله: «فأعاضهاك»، وقانون النحو المشهور يوجب الفصل في الضمير الثاني في مثل هذه العبارة، بحيث يقول: (فأعاضها إياك)، أو تقديم أعرف الضميرين بحيث يقول: (فأعاضكها)، كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد:٣٧] وقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

تمرين

بَيِّن العيوب التي تُخِلُّ بالفصاحة في العبارات الآتية:

(١) قال أبو تمام الطائي:

أعطيــتَ لي دِيةَ القتيــل، وليس لي   عقــل ولا حــق عليــك قديــم

(٢) وقال أبو نُوَاس:

يــا مــن جــفانــي ومَــلّا   نــســيــت أهـــلا وســهـلا

ومـــات مَــرْحَـــبُ لمـــا   رأيـــت مـــالـــيَ قَـــلّا

إنِّـــــي أظـنُّـــك فـيمـا   فَـعَـلْـتَ تـحـكـي القِـرِلَّي

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

ومـلـمومَـةٌ سَـيْـفـيـــةٌ رَبَـعِـيَّـةٌ   يصيحُ الحصى فيها صيــاح اللقَّالِقِ

(٤) وقال تأبط شراً:

يظــل بمَوْمَــاةٍ ويُمــسي بغيرها   جحيشـــاً، ويعروري ظهور المهالك

(٥) وقال الشاعر:

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم   من النـــاس ديناً جاءه وهو مســـلم

(٦) وقال المتنبي:

كيف تَرْثِـــي التي تـــرى كلَّ جَفْنٍ   راءَهَـــا غـــيرَ جَفْنهـــا غـــيرَ راقِ

علم المعاني

تعريف علم المعاني:

وهو: علمٌ تعرف به أحوالُ اللفظِ العربيِّ التي بها يُطابِقُ اللفظُ مُقتَضى الحال.

وقولنا: «علم» يجوز أن يُراد به الملَكَةُ التي يُقتَدرُ بها على إدراكاتٍ جزئية، ويجوز أن يُراد به نفسُ الأصولِ والقواعد المعلومة(١).

ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قلنا: «تعرف به أحوال اللفظ العربي»(٢)، أي: هو عِلمٌ تُستنبَط منه إدراكاتٌ جزئية، وهي معرفة كل فردٍ من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنى أن أيَّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم.

وقولنا: «التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» احترازٌ عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة: مثل الإعلال والإدغام، والرفع والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد، وهو احترازٌ أيضاً عن المحسنات البديعية: من التجنيس، والترصيع، ونحوهما، مما يكون بعد رعاية المطابقة.

والمراد أنه علم تعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظُ مقتضى الحال؛ لظهور أن لَيسَ علمُ المعاني عبارةً عن تَصَوُّرِ معاني التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإثبات والحذف، وغير ذلك.

---

(١) هذان معنيان يطلق لفظ (العلم) على كل منهما، وللعلم معنى ثالث يجوز أن يراد هنا أيضاً، وهو الإدراك مطلقاً، فالعلم مشترك بين المعاني الثلاثة، وتجوز إرادة كل واحد منها. واستعمال اللفظ المشترك في التعريفات جائز متى صح أن يراد منه كل واحد من معانيه.

(٢) اشتهر أن لفظ المعرفة وما يشتق منه يستعمل في إدراك الجزئيات، وأن لفظ العلم وما يشتق منه يستعمل في إدراك الكليات، وأحوال اللفظ العربي كتأكيد الكلام المعين هي من قبيل الجزئيات، فلهذا يستعمل معها لفظ المعرفة وما يشتق منه.

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية.

والمراد بأحوال اللفظ: الأمورُ العارضةُ له: من التقديم والتأخير، والإثبات والحذف، والتأكيد وتركه، والتعريف والتنكير، وغير ذلك.

مقتضى الحال:

ومقتضى الحال في التحقيق: هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشار إليه في المفتاح، وصرح به في شرحه، لا نفسُ الكيفيات من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، على ما هو ظاهرُ عبارةِ المفتاح وغيره، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها عينُ مقتضى الحال.

وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ، باعتبار أن التأكيد وتَرْكَهُ -مثلاً- من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة.

وتخصيصُ اللفظ بالعربي مُجَرَّدُ اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وُضعت لذلك.

مباحث علم المعاني:

ينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب، وانحصار هذا العلم في هذه الأبواب الثمانية من انحصار الكل في الأجزاء، لا الكلي في الجزئيات[1]،

---

(١) الكل: ما تركب من أجزاء، كالكرسي المركب من الخشب والمسمار، وكالهواء المركب من الإيدروجين والأكسوجين وحامض الكربون، وهذا النوع لا يجوز فيه أن يحمل اللفظ الدال على الكل على واحد من أجزائه، فلا تقول: الخشب كرسي، ولا تقول: الإيدروجين هواء، ولكن نقول: الخشب والمسمار والهيئة المخصوصة كرسي.

وعلم المعاني بالنسبة إلى هذه المباحث من هذا القبيل، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: أحوال الإسناد الخبري علم المعاني، ولكن تقول: مباحث الأبواب الثمانية كلها علم المعاني.

وإلاّ لَصَدَقَ علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة، وليس كذلك، وهذه الأبواب الثمانية هي: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة.

وإنما انحصر فيها لأن الكلام إما إخبار أو إنشاء؛ لأن كل كلام لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين طرَفيْه المسندِ والمسندِ إليه قائمةٍ بنفس المتكلم، وهذه النسبة هي تَعَلُّق أحد الشيئين بالآخر، بحيث يصح السكوت عليه سواء أكان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في الإنشائيات، وتفسيرُها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خَطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل النسبةَ في الكلام الإنشائي، فلا يصح التقسيم، إذا علمت هذا فاعلم أن الكلام إما أن يكون له -مع ذلك- خارجٌ في أحد الأزمنة الثلاثة: أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبةٌ ثبوتية أو سلبية، وحينئذ فإما أن تطابقَ النسبةُ القائمة بنفس المتكلم تلك النسبة الخارجية، بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين، أو لا تطابقها، بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس؛ فإن كان له خارج على هذا الوجه فهو خبر، وإن لم يكن لنسبته خارج فهو إنشاء.

والكلي: هو ما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كالإنسان والكلمة والاسم، وجزئيات الكلي: ما يندرج تحته من الأفراد والأنواع والأصناف: كالمصري والفارسي بالنسبة إلى الإنسان، وكالاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلمة، وكالمظهر والمضمر بالنسبة إلى الاسم، وضابط هذا أن يصح حمل اللفظ الدال على الكلي على كل واحد مما يندرج تحته، كما تقول: الفارسي إنسان، والحرف كلمة، والمضمر اسم، وعلم المعاني بالنظر إلى هذه المباحث ليس من هذا القبيل، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: أحوال المسند إليه هو علم المعاني، فلهذا قلنا: إن انحصار علم المعاني في المباحث الثمانية من انحصار الكل في أجزائه.

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبتُه بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظُ مُوجِداً لها، من غير قصدٍ إلى كونه دالاًّ على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين، وهذا هو الإنشاء، وإما أن تكون نسبته بحيث يُقْصَد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، وهو الخبَرُ؛ لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قائم) فإن القيام حاصل لزيد قطعاً، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها، وهذا مع وجود النسبة الخارجية.

والكلام لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسندُ قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك، وكل من الإسناد والتعليق إما بقصر وإما بغير قصر، وكل جملة قُرِنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة[1] أو غير زائد.

هذا كله ظاهر، لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والإيجاز ومُقابِليه إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها، وجعلها أبواباً برأسها.

---

(١) احترز بذكر الفائدة عن التطويل، لكنك لو تأملت تبينَّ لك أنه لا حاجة إلى هذا الاحتراز بعد أن قيد الكلام بالبليغ؛ لأنه لا يكون بليغاً إلا إذا كانت زيادته على أصل المراد لفائدة.

تنبيـــه[١]

على تفسير الصدق والكذب الذي قد سَبَقَتْ إشارة ما إليه في قولنا: «تطابقه أو لا تطابقه».

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما[٢].

فقال الجمهور: صدقُ الخبر هو مطابقةُ حكمِه الواقعَ -وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام-، وكذب الخبر: عدمُ مطابقته للواقع. يعني أن الشيئين اللّذَين أوقِع بينهما نسبةٌ في الخبر لا بُدّ أن يكون بينهما نسبة في الواقع: أي مع قطع النظر عمّا في الذهن وعمّا يدل عليه الكلام؛ فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج -بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين- صِدْقٌ، وعدم مطابقة النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج -بأن تكون إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية- كَذِبٌ.

وقال النَّظَّام: صدق الخبر: هو مطابقته لاعتقاد المخبِر، ولو كان ذلك الاعتقاد خطأً غيرَ مطابق للواقع، وكَذِبُ الخبر: هو عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان صواباً في الواقع ونفس الأمر، فقول القائل: «السماء تحتنا» -إذا كان معتقداً ذلك- صدق، وقوله: «السماء فوقنا» -إذا كان غيرَ معتقدٍ

(١) هذا البحث ليس منصوصاً عليه في منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية، ولكنا أثبتناه تتميًا للفائدة المرجوة من الكتاب لمن يطلب المزيد من العلم.

(٢) للعلماء خلافان في هذه المسألة يترتب أحدهما على الآخر؛ فالخلاف الأول حاصله: هل ينحصر الخبر في الصادق والكاذب ؟ فالجمهور والنظام على الانحصار فيهما؛ والجاحظ على أنه غير منحصر فيهما، بل عنده أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب. وحاصل الخلاف الثاني: إذا جَرَينا على أن الخبر منحصر في الصادق والكاذب فما حقيقة الخبر الصادق ؟ وما حقيقة الخبر الكاذب ؟ فللجمهور تفسير، وللنظام تفسير، وقد بينهما الأصل.

ذلك- كذِب.

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعُمُّ العلم والظنَّ، وهذا يشكل بخبر الشاكِّ؛ لعدم الاعتقاد فيه، فتلزم الواسطة، ولا يتحقق الانحصار، اللهم إلا أن يقال: إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صَدَقَ عدم مطابقته الاعتقاد، والكلام في أن المشكوك فيه خَبرٌ أو ليس بخبر مذكور في الشرح(1) فليُطالع ثمَّةَ.

وقد استُدِلَّ على أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: ١]، فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لعدم مطابقته لاعتقادهم، وإن كان مطابقاً للواقع.

ورُدّ هذا الاستدلال بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المُـوَاطَأَة، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تَضَمُّنِها خبراً كاذباً غير مطابق

(١) قال المحقق سعد الدين التفتازاني في شرحه المطول: «المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك، والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله، والظن وهو الحكم بالطرف الراجح، فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق، والموهوم كاذب؛ لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح، وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد؛ لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح، فلا يكون صادقاً ولا كاذباً، فتثبت الواسطة، اللهم إلا أن يقال: إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد، فيكون كاذباً، لا يقال: المشكوك ليس بخبر ليكون صادقاً أو كاذباً؛ لأنه لا حكم معه ولا تصديق، بل هو مجرد تصور كما صرح به أرباب المعقول، لأنا نقول: لا حكم ولا تصديق للشاك، بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والإثبات لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال: زيد في الدار -مثلاً- مع الشك فكلامه خبر لا محالة، بل إذا تيقن أن زيداً ليس في الدار، وقال: زيد في الدار فكلامه خبر، وهذا ظاهر».

للواقع، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخُلوص الاعتقاد، بشهادة إنَّ واللام والجملة الإسمية، أو المعنى إنهم لكاذبون في تسمية هذا الإِخبار شهادةً؛لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد، أو المعنى إنهم لكاذبون في المشهود به أعني قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون أنه غيرُ مطابق للواقع، فيكون كاذباً باعتقادهم وإن كان صادقاً في نفس الأمر، فكأنه قيل: إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق، وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع، فليتأمل؛ لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

والجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطة، وزعم أن صِدقَ الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق، وكِذبَ الخبر عدم مطابقته للواقع مع الاعتقاد أنه غير مطابق. وغير هذين القسمين - وهو أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلاً، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلاً - ليس بصدق ولا كذب؛ فكلٌّ من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخصُّ منه بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في الصدق مطابقةَ الواقعِ والاعتقادِ جميعاً، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعاً، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد حينئذ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين -وهما تفسير الجمهور والنظام- على مطابقة أحدهما[1].

---

(١) فالجمهور اقتصر على مطابقة الواقع، والنظام اقتصر على مطابقة الاعتقاد.

وقد استدل الجاحظ على ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨] ووجه استدلال الجاحظ بهذه الآية: أن الكفار حصروا إخبار النبي عليه الصلاة والسلام بالحَشْر والنَّشر على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] في الافتراء والإخبار حال الجِنَّة، على سبيل منع الخلو، ولا شك أن المراد بالثاني -أي: الإخبار حال الجِنَّة، لا قوله: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ على ما سبق إلى بعض الأوهام- غيرُ الكذب؛ لأن هذا الثاني قسيم الكذب إذ: المعنى أَكَذَبَ أم أخبَرَ حال الجِنَّة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره، كما لا شك في أن المراد بالإخبار في حال الجِنَّة غيرُ الصدق؛ لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه، فلا يريدون في هذا المقام الصِّدقَ الذي هو بمراحِلَ عن اعتقادهم، فمُرادُهم بكونه خبراً حال الجنة غيرُ الصدق وغيرُ الكذب، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يوجه ما قيل «إنه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدمُ الصدق»؛ لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق، بل على عدم إرادة الصدق، فليتأمل.

ورُدَّ هذا الاستدلال بأن معنى ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ أم لم يَفْتَرِ، فعبَّر عن عدم الإفتراء بالجِنَّة، لأن المجنون لا افتراء له، لأن الافتراء هو الكذب عن عَمْدٍ، ولا عَمْدَ للمجنون، فالثاني ليس قسيماً للكذب، بل لما هو أخصُّ منه، أعني الافتراء، فيكون حصراً للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه، أعني الكذب عن عَمْد، والكذب عَن غير عَمْد[1]، كأنهم قالوا: أَكَذَبَ عامداً قاصداً للكذب أم كَذَبَ غير عامدٍ ولا قاصدٍ للكذب.

---

(١) معنى كلام الكفار في الآية على ما ذهب إليه الجاحظ: أهو كاذب أم ليس بكاذب ولا صادق، ومعناه على ما ذهب إليه الجمهور: هو كاذب لا محالة؛ لكن أهو متعمد لهذا الكذب أم غير متعمد له.

أحوال الإسناد الخبري

إنما قدَّمنا مباحث الخبر على مباحث الإنشاء لعظم شأنه، وكثرة مباحثه، وقدمنا أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند، مع تأخُّر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مُسنَداً إليه أو مُسنداً، وهذا الوصف إنما يتحقَّق بعد تحقق الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنهما.

تعريف الإسناد:

الإسناد هو: ضمُّ كلمة أو ما يَجري مجراها إلى أُخرى، بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفِيٌّ عنه.

ما يصح أن يقصد منه الخبر:

لا شك أن قَصْد المخبر[1] بخبره إفادة المخاطب أَحَدَ أمرين:

أولهما: الحكم. وثانيهما: كونُ المخبِرِ عالماً بالحكم.

وذلك بحسب اختلاف حال المخاطب، فإن المخاطب قد لا يكون عالماً بمضمون الكلام، وقد يكون عالماً به، ولكنه غير عالم بأن المتكلم يعلمه أيضاً.

والمراد بالحكم هنا: وقوعُ النسبة أو لا وقوعها، وكونُه مقصوداً للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع، وهذا مراد من قال: «إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه [على سبيل القطع]».

---

(١) المراد بالمخبر هنا من يكون بصدد الإعلام والإفهام، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخرى، غير إفادة الحكم أو لازمه، مثل إنشاء التحسر والتحزن في قوله تعالى -حكاية عن امرأة عمران-: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] وما أشبه ذلك.

وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: «زيد قائم» ومفهومه أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته له احتمال عقلي، لا مدلول ولا مفهوم للفظ، فليفهم.

ويسمى الأول «أي: الحكم الذي يُقصد بالخبر إفادته - فائدَةَ الخبر، ويسمّى الثاني» أي: كون المخبر عالماً به، لازمَ فائدة الخبر، وإنما سَمَّوه لازم الفائدة لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفسَ الحكم، لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: «قد حَفِظْتَ التوراةَ»، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أن من شأنه أن يُقصَد بالخبر ويستفاد منه، والمراد بكونه عالماً بالحكم حصل صورة الحكم في ذهنه.

تنزيل العالم منزلة الجاهل:

وقد يُنَزَّل المخاطبُ العالم بفائدة الخبر، ولازمها منزلة الجاهل، فَيُلقى إليه الخبر، وإن كان عالماً بالفائدتين؛ وإنما يُنَزَّل هذه المنزلة لعدم جَرْيه على مُوجب العلم، فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهلُ سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: «الصلاةُ واجبةٌ».

وتنزيلُ العالمِ بالشيء منزلَةَ الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، بل تنزيلُ وجود الشيء منزلَةَ عدمِه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

مراعاة حال المخاطب:

وإذ كان قصدُ المُخبِرِ بخبره إفادةَ المخاطبِ ينبغي أن يُقتصَر من التركيب على قدر الحاجة حذراً من اللغو. فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه - ومعنى ذلك ألا يكون عالماً بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ؟

وبهذا البيان يظهر لك فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، وإذا كان يستلزمه فلا حاجة إلى ذكره، بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان - نقول: إذا كان المخاطَبُ خالي الذهن من الحكم ومن التردد فيه استُغنِيَ عن مؤكدات الحكم؛ لتمكن الحكم عند إلقائه في الذهن حَيثُ وَجده خالياً.

وإن كان المخاطَبُ مُتردِّداً في الحكم طالباً له -بأن حَضَر في ذهنه طَرَفا الحكم، وتَحيَّر في أن الحكم بينهما وقوعُ النسبة أو لا وقوعها- حَسُنَ تقوية ذلك الحكم بمؤكّد؛ ليزيل ذلك المؤكِّد تردُّدَه ويتمكّنَ فيه الحكم.

هذا ما ذكره الخطيب، لكن المذكور في دلائل الإعجاز أنه يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنٌّ في خلاف حكمك.

وإن كان المخاطَب منكراً للحكم وَجب تأكيد الحكم بحسب الإنكار، أي بقَدْرِهِ قُوَّة وضعفاً، يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالةً له، كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كُذِّبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[يس: ١٤]، مؤكداً بِأَنَّ واسمية الجملة، وفي المرة الثانية ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ يس: ١٦ مؤكَّداً بالقَسَم وإنَّ واللام واسمية الجملة، لمبالغة المخاطَبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

أضرب الخبر:

ومما ذكرناه يتبين لك أن للمخاطَب ثلاثة أحوال؛ لأنه إما خالي الذهن، وإما متردِّدٌ في الحكم، وإما منكرٌ له، كما تبين لك أن أضرُبَ الخبر ثلاثة: لأنه إما خالٍ من التأكيد جملة، وإما مؤكد استحساناً، وإما مؤكد وجوباً، وهذا الأخير متفاوت بحسب تفاوت الإنكار.

ويسمى الضَّربُ الأول من أضرب الخبر الثلاثة ابتِدائياً، والثاني طَلَبِياً، والثالث إنكارياً. ويسمى إخراج الكلام على الوجوه المذكورة -وهي الخلوُّ عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكِّد استحساناً في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث- إخراجاً للكلام على مُقتضى الظاهر، ومُقتَضى الظاهر هو مُقتَضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكلُّ مقتضى الظاهر هو مقتضى الحال، من غير عكس، كما في صُوَر إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال، ولا يكون على مقتضى الظاهر.

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

وكثيراً ما يُخرَجُ الكلامُ على خلاف مقتضى الظاهر، فيُجعَل غيرُ السائل -وهو خالي الذهن- كالسائل، وذلك إذا قُدِّم إليه -أي: إلى غير السائل- ما يُلَوِّح له بالخبر ويومِئ به إليه، فحينئذ يَتَطَلَّع غيرُ السائل إلى الخبر، وينظر إليه ويستشرفه[1] استشراف الطالب المتردِّد.

وتأمَّل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧]، ومعناه: ولا تَدْعُني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب

(١) يقال: استشرف فلان الشيء، إذا رفع رأسه وبسط كفه فوق حاجبه، كمن يستظل من الشمس ويتقي شعاعها، ويقال: استشرف فلان، إذا وقف في الشرفة أي المكان العالي.

عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يُلَوِّح بالخبر تلويحا ما، ويُشعر بأنه قد حق عليهم العذاب، فصار المقام -بعد هذا التلويح- مَقامَ أن يتردد المخاطب في أنه هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا؟ فقيل: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ مؤكَّداً بإنَّ: أي محكوم عليهم بالإغراق.

وقد يُجعَلُ غَيرُ المنكر -وهو يشمل خالي الذهن والمتردد في الحكم- كالمنكر، وذلك إذا لاح عليه -أي على غير المنكر- شيء من أمارات الإنكار، نحو قول حجل بن نَضْلَة:

جـاءَ شَـقيقٌ عارِضـاً رُمْحَـهُ إنَّ بنـي عمِّـك فيهـم رِمـاح

شقيق: اسم رجل، «عارضاً رمحه» أي: واضعاً الرُّمح على العرض، فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً، لكنَّ مجيئه واضعاً الرُّمحَ على العرض من غير التفات وتهيُّؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رُمح فيهم، بل كلُّهم عُزْلٌ لا سلاح معهم، فنُزِّل منزلة المنكر، وخُوطب خطاب التفاتٍ بقوله: «إن بني عمك فيهم رماح»، مؤكداً بإنّ، وفي البيت -على ما أشار إليه الإمام المرزوقي- تَهكُّم واستهزاء، كأَنَّه يَرميه بأنّ فيه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفت لَفْتَ الكفاح، ولم تَقْو يَدُه على حمل الرماح.

على طريقة قول البراء بن عازب:

فَقُلْـتُ لمُـحْرِزٍ لَمّـا التقينـا: تَنكَّـبْ لا يُقَطِّـرْكَ الزِّحَـامُ

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد، ولم يُدفع إلى مضايق المجامع، كأنه يُخاف عليه أن يداس بالقوائم، كما يُخاف على الصبيان والنساء؛ لقلة غَنَائه، وضعف بنائه.

وقد يُجعل المنكرُ كغير المنكر(١)، إذا كان معه -أي: مع المنكر- شيء من الدلائل والشواهد، وكان المنكر بحيث لو تأمَّل ذلك الشيء ارْتَدَعَ عن إنكاره.

ومعنى كون ما ذكرنا من الدلائل والشواهد معه أن يكون معلوماً ومُشاهداً عنده، وذلك كما تقول لمنكر الإسلام: «الإسلام حقٌّ» من غير تأكيد؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالةً على حَقِّية الإسلام(٢).

وقيل: معنى كونه معه أن يكون موجوداً في نفس الأمر.

وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع، ما لم يكن حاصلا عنده. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

والظاهر من عبارة الخطيب -حيث أورَدَ هذا المثال عقب تقريره أن المنكر قد يُجْعَلُ كغير المنكر إذا كان معه شيء من الدلائل- أنه أعتبره مثالاً لهذه القاعدة، وأن مقتضى الظاهر أن يؤكد لكون الكفار منكرين، ولكنه تُرِكَ فيه التأكيد لقيام الأدلة الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يُرتاب فيه، والأحسنُ أن يقال: إنَّ هذا المثال نظيرٌ لتنزيل وجود الشيء منزلَةَ عدمه؛ بناء على وجود ما يُزيله، فإنه نَزَّل رَيْبَ المرتابين منزلة عدمه، تعويلاً على وجود ما يزيله، حتى صحَّ نَفيُ الريب على سبيل الاستغراق(٣)، كما نُزِّلَ الإنكار منزلة عدمه لذلك، حتى يصح ترك التأكيد.

---

(١) المراد بغير المنكر في هذا الموضع خالي الذهن؛ وأيضاً قد يجعل المتردد في الحكم بمنزلة خالي الذهن أيضاً.

(٢) كونه منكراً يقتضي التأكيد على ما مر، وتنزيله منزلة خالي الذهن هو الذي دعا إلى ترك التأكيد، وسبب تنزيله هذه المنزلة هو وجود الدلائل الدالة على حَقِّية الإسلام.

(٣) لا النافية للجنس تفيد استغراق أفراد اسمها، والحكم المنفي واقع على الاسم المراد به الجنس.

ومثلُ اعتبارات الإثبات اعتباراتُ النفي: من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتَقوِيَته بمؤكّد استحساناً في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، تقول لخالي الذهن: «ما زيد قائماً»، أو «ليس زيد قائماً»، وللطالب «ما زيد بقائم»[1]، وللمنكر «والله ما زيد بقائم»، وعلى هذا القياس.

(١) الباء الزائدة في الخبر تفيد التوكيد، وكذا كل الحروف الزائدة.

تمرينات

التمرين الأول:

بَيِّن أضرب الخبر في كل عبارة من العبارات الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ب- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٧].

ج- ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «إنَّ من البيان لسحرًا، وإنَّ من الشعر لحكمًا».

ب- «المسلم مَنْ سلم المسلمون من لسانه ويده».

ج- «إن مما يُنْبِتُ الربيعُ ما يقتل حَبَطاً أو يُلمُّ».

(٣) وقال الشاعر:

مــا المســتَفِزُّ الهَوَى محمــودَ عاقبةٍ ... ولــو أُتيــح لــه صَفْوٌ بــلا كدَر

(٤) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

ولقــد علمــتُ لتأتِــينّ منيتــي ... إنَّ المنايــا لا تطيــشُ ســهامها

التمرين الثاني:

بَيِّن أضرب الخبر في كل مثال من المثل الآتية، وبين حال المخاطب بكل واحد منها:

١- قال تعالى:

أ- ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة: ١١].

ب- ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣].

٢- وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «إنكم لَتَقِلّون عند الطمع وتكثرون عند الفزع». قاله للأنصار.

ب- «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا».

ج- «إنكم لَتَرَوْنَ ربَّكم» قاله جواباً لقول بعض أصحابه: «هل نرى ربنا يوم القيامة» ؟

التمرين الثالث:

بَيِّن أضرب الخطاب في كل مثال من المثُل الآتية، والمخاطب بكل واحد منها، وبَيِّن مع ذلك ما جرى منها على مقتضى الظاهر، وما جرى على خلاف مقتضى الظاهر.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩].

ب- ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴾ [طه: ١٠٥].

ج- ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس:٦٢].

د- ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ ﴾ [التوبة: ١٠٣].

هـ- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج:١].

(٢) وقال الراجز:

فَغَنِّهَا وهي لك الفداءُ إنَّ غِناءَ الإِبِلِ الحُداءُ

(٣) وقال بشار بن برد:

بكِّرا صاحِبَيَّ قبل الهَجِير إن ذاك النجاحَ في التبكير

(٤) وقال بعض الحجازيين:

إذا طَمَعٌ يوماً عَراني قَرَيْتُه كتائبَ يأسٍ كَرَّها وطِرَادَها

أكُدُّ ثِمادي والمياهُ كثيرةٌ أُعالج منها حَفْرها واكتدادَها

وأرضى بها من بحر آخر إنَّه هو الرِّيُّ أن ترضى النفوسُ ثِمادَها

(٥) وقال أبو نواس:

عَلَيْكَ باليأسِ مِنَ الناسِ إنَّ غِنى نَفْسِكَ في اليأس

(٦) وقال أبو نواس أيضاً:

يا رَبعُ، شُغْلَكَ، إنّي عنكَ في شُغُلٍ لا ناقَتِي فيك - لو تَدْري - ولا جَمَلي

الحقيقة والمجاز العقليان

الإسناد مطلقاً -سواء كان إنشائياً أو إخبارياً- منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي[١].

الحقيقة العقلية:

فالحقيقة العقلية هي: إسناد الفعل، أو ما في معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

وقولنا: «أو ما في معناه» يشمل المصدر، واسمَ الفاعل، واسمَ المفعول، والصفة المشبهة، واسمَ التفضيل، والظرفَ.

وقولنا: «إلى ما هو له» معناه إلى شيء هو -أي: الفعلُ أو ما في معناه- له - أي: لذلك الشيء، كالفاعل فيما بُنيَ له، نحو: «ضَرَبَ زَيدٌ عمرا» أو المفعول فيما بني له، نحو: «ضُرِبَ عَمْرٌو» فإن الضاربيّة لزيد، والمضروبية لعمرو.

وقولنا: «عند المتكلم» متعلق بقوله: «له»، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد.

والمعنى: أن المجاز العقلي هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما يكون له عند المتكلم فيما يُفْهم من ظاهر حاله؛ وذلك بأن لا ينصبَ قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ومعنى كونه له أن معناه قائم به، وَوَصفٌ له، وحَقّه

---

(١) لم نقل: «إما حقيقة وإما مجاز» لأن هذه العبارة تدل على انحصار الإسناد في الحقيقة والمجاز، في حين أن بعض الإسناد عند الخطيب ليس بحقيقة ولا مجاز، كقولنا: «الحيوان جسم» و «الإنسان حيوان»، والعبارة التي عبَّرنا بها لا تدل على الانحصار في النوعين، فكانت أصدق في التعبير عن مذهبه. وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد دون الكلام؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد، وأوردهما في علم المعاني لأنهما من أحوال اللفظ؛ فيدخلان في علم المعاني.

أن يسند إليه، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره، وسواء كان صادراً عما أُسنِدَ إليه باختياره كضَرب أو بغير اختياره كمات ومَرِض.

أقسام الحقيقة العقلية:

وأقسام الحقيقة العقلية -على ما يشمله التعريف- أربعة:

الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً، كقول المؤمن: أَنْبَتَ اللهُ البقلَ.

والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو قول الجاهل: أَنْبَتَ الربيعُ البقلَ.

والثالث: ما يطابق الواقع فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خَلَقَ اللهُ تعالى الأفعالَ كلَّها.

والرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد، نحو قولك: «جاء زيد»، وأنت وَحْدَكَ تعلم أنه لم يجيء، دون المخاطب؛ إذ لو علمه المخاطَبُ أيضاً لما تعيّن كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلِّم قد جعل عِلْمَ السامع بأنه لم يجيء قرينةً على أنه لم يُرِدْ ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

المجاز العقلي:

ومن الإسناد -على ما ذكرنا من قبلُ- مَجازٌ عقلي، ويسمى مَجازاً حُكْمِياً، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً.

وهو: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مُلَابسٍ لَهُ غيرِ ما هوَ له، بتأوُّلٍ.

والمراد بقولنا: «غيرُ ما هو له» غيرُ الملابس الذي ذلك الفعلُ أو ما في معناه مَبنيٌّ له، نعني غيرَ الفاعل في المبنيِّ للفاعل، وغيرَ المفعول به في المبني للمفعول به، سواء أكان ذلك الغير غيراً في الواقع أم عند المتكلم في الظاهر، وبهذا سقط ما قيل: إنه إن أريد غيرُ ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة

إلى قولنا: «بتأول» وهو ظاهر، وإن أريد به غيرُ ما هو له في الواقع خَرَجَ عنه مثلُ قولِ الجاهل «أنبت الله البقل»، فإنه عنده مجاز باعتبار الإسناد إلى السبب؛ فإنه يعتقد أنَّ الفاعل الحقيقي هو الربيع، وأن الله تعالى سَبَبٌ.

وقولنا: «بتأول» متعلق بإسناده، ومعنى التأول: تَطلُّب ما يؤول إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله أن يَنصِب قرينةً صارفة عن أن يكون الإسنادُ إلى ما هو له.

ملابسات الفعل وما في معناه:

وللفعل مُلابساتٌ شتّى -أي: مُختلفة، جمع شتيت، كمريض ومَرضى- فهو يُلابسُ الفاعل، والمفعول به، والمصدرَ، والزمانَ، والمكانَ، والسَّبب، ولم نذكر المفعول معه والحال ونحوَهُما؛ لأن الفعل لا يُسْنَد إليها.

فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنياً للفاعل، أو إلى المفعول به إذا كان مبنياً للمفعول به: حقيقةٌ، كما مرَّ من الأمثلة.

وإسناده إلى غير الفاعل في المبني للفاعل، وإلى غير المفعول به في المبني للمفعول به، لأجل أن ذلك الغير يُشابِه ما هو له في مُلابسة الفعل: مجازٌ، كقولهم: «عيشة راضية» فيما بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به؛ إذ العيشة مَرضِية، و«سَيْلٌ مُفْعَم» فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل؛ لأن السيل هو الذي يُفعِم، - أي: يملأ، من أفْعَمَ الماءُ الإناءَ: أي ملأه، و«شِعْرٌ شاعِرٌ» في المصدر، والأولى التمثيل بنحو «جَدَّ جِدُّه»؛ لأن الشعر في قولهم: «شعر شاعر» بمعنى المفعول، ونحو «نهاره صائم» في الزمان، و«نهرٌ جار[1]» في المكان؛ لأن الشخص صائم في

(١) النهر في اللغة العربية اسم لذلك الفراغ الممتد بين الجسرين، وتسمية الماء الجاري بينهما نهراً من باب تسمية الشيء بما يجاوره.

النهار، والماء جارٍ في النهر، ونحو «بنى الأميرُ المدينةَ» في السبب.

وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة غير الإسنادية أيضاً من الإضافية والإيقاعية، نحو (أعجبني إنبات الربيع البقل)و (سرَّني جَريُ الأنهار).

قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ [النساء: ٣٥]، ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، ونحو: نَوَّمْتُ الليل وأَجْرَيتُ النهر، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥١]، والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي، اللهم إلا أن يراد بالإسناد مُطْلَق النسبة، وههنا مباحث نفيسة وَشَّحْنَا بها الشرح [١].

(١) قال المحقق سعد الدين التفتازاني في الشرح المطول: «وقد خرج من تعريف الإسناد المجازي أمران:

أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول به بالمصدر، نحو «رجل عدل» * وإنما هي إقبال وإدبارُ *

والثاني: وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه، مثل «الكتاب الحكيم» و «الأسلوب الحكيم» فإن المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند، بل الذي يلابسه فعل آخر من أفعاله، مثل «أنشأت الكتاب»، وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند، وكذا ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله، نحو «الضلال البعيد» و «العذاب الأليم»، فإن البعيد إنما هو الضال، والأليم هو المعذب، فوصف به فعل مثل: «جد جده» كذا في الكشاف، فظهر أن هذا ليس مما يلابسه ذلك المسند.

ويمكن الجواب عن الأول بأنه ليس بمجاز عنده، كما أنه ليس بحقيقة، وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها، وهذه الصورة من قبيل الأول؛ إذ الأصل هو «حكيم» في أسلوبه، «وبعيد» «وأليم» في ضلاله وعذابه، فيكون مما بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة، فتأمل وقس عليه نظائره.

والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي؛ لأنه

وقولنا في التعريف: «بتأول» يُخرج نحو ما مرَّ من قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» رائياً الإنبات من الربيع؛ فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع، لكن لا تأوّلَ فيه؛ لأنه مُرَادهُ ومُعْتَقَده، وكذا (شفى الطبيبُ المريضَ)، ونحو ذلك، فقولنا: «بتأول» يُخرج ذلك، كما يخرج الأقوال الكاذبة، وقد جعل السكاكي التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط، وليس بشيء.

قال: المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له؛ كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦] ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السبب.

فإن قيل: كثيراً ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف؛ من نحو قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا﴾، و﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وقول الشاعر:

يا سارق الليلة أهل الدار

وقولنا: أعجبني إنبات الربيع؛ وجري الأنهار؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾، وقولنا: نوَّمت الليلة؛ وأجريت النهر، وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية أو غيرهما، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه؛ وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه مجاز؛ لأنه جاز من وضعه الأصلي.

فالمذكور في الكتاب إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه كما مر، أو يكون مستلزماً له كما في هذه الأمثلة، فإنه جعل البين شاقاً، والليل والنهار ماكرين، والليلة مسروقة، والأمر مطاعاً، وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزاً، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[الفرقان: ٣٤]؛ لأن التمييز في الأصل فاعل، فتدبر؛ فإنه بحث نفيس.

واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحاً كما مر، وقد يكون كناية، كما ذكروا في قولهم: «سَلِّ الهموم» أنه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها، فافهم وقس، ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من كلام السكاكي والمصنف ا.هـ كلامه.

ولهذا -أي: ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراك التأول فيه- لم يُحْمَل نحو قول الصَّلَتَانِ العَبْدِيِّ:

أشابَ الصَّغير وأفْنى الكَبيـ ـر كَرُّ الغَدَاة وَمَرُّ العَشِيِّ

على المجاز -أي: على إسناد (أشاب) و(أفنى) إلى (كر الغداة ومر العشي) مجاز- ما دام لم يُعْلَم أو لم يظن أن قائل هذا القول لم يعتقد ظاهر الإسناد، لانتفاء التأول حينئذ، لاحتمال أن يكون هو معتقداً الظاهر، فيكون من قبيل قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل»، كما استدل على إسناد (ميَّز) إلى (جذب الليالي) مَجازٌ في قول أبي النجم العجِلي:

قَد أَصْبَحَت أمُّ الخِيَار تَدَّعِي عَلَيَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ

مِنْ أن رأت رأسِي كَرَأْسِ الأصْلَعِ مَيَّزَ عنهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

*** جَذْبُ الليالي أَبْطِئي أو أسْرِعي ***

والضمير في (عنه) راجع إلى الرأس، والقنزع: هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس، و«جَذْبُ الليالي» أي: مُضيها واختلافها، و«أبطئي أو أسرعي» هو حال من الليالي، على تقدير القول: أي مقولا فيها، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر. وإنما استُدل على أن إسناد (ميز) إلى (جذب الليالي) مجاز بقوله عقيب قوله: «ميز عنه قنزعا من قنزع»:

أفنَاهُ قيلُ الله للشمس اطلُعي حُتّى إذا وَارَاك أُفُقٌ فَارجِعِي

(أفناه) أي: أبا النجم، أو شَعْرَ رأسِه (قيلُ الله) أي: أمر الله تعالى وإرادته، فإنه يدل على أنه يعتقد أنه فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى «جذب الليالي» في أول الكلام مبنياً على أنه زمان أو سبب.

أنواع طرفي المجاز العقلي:

وأقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أربعة، لأن طرفيه -وهما المسند والمسند إليه-:

إما حقيقتان لغويتان! نحو (أنبتَ الربيعُ البقلَ) فإن الإنبات والربيع حقيقتان، والإسناد مجاز.

وإما مجازان لغويان، نحو (أحيا الأرضَ شبابُ الزَّمان) فإن المراد بإحياء الأرض معنىً مجازيٌ وهو تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحِسَّ والحركة الإرادية.

وكذا المراد بشباب الزمان زمانُ ازدياد قواها النامية، وهو معنى مجازي، والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمانٍ تكون حرارتُهُ الغريزية مَشْبُوبة: أي قوية مشتعلة.

وإما مختلفان: بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً نحو (أنبتَ البقلَ شبابُ الزمان)، فيما المسند فيه حقيقة والمنسد إليه مجاز. و(أحيا الأرضَ الربيعُ) في عكسه.

ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو ما في معناه، فيكون مفرداً، وكل مفردٍ مستعملٍ إما حقيقة أو مجاز.

المجاز العقلي واقع في القرآن الكريم:

وهو -أي: المجاز العقلي- في القرآن كثير، والمراد أنه كثير في نفسه، لا بالإضافة إلى مقابله، حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة.

ومن أمثلته:

قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سبباً.

وقوله سبحانه: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]، نسبَ التذبيحَ الذي هو فِعلُ الجيش إلى فرعون؛ لأنه سببٌ آمرٌ.

وقوله سبحانه: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧]، نسبَ نزع اللباس عن آدم وحوَّا، وهو فعل الله تعالى حقيقة، إلى إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة وسبب الأكل وَسْوَسَته ومُقاسَمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

وقوله جل ذكره: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، نسبَ الفعلَ إلى الزمان، وهو الله تعالى حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن، أو كناية عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، أي: ما فيها من الدفائن والخزائن، نَسَبَ الإخراج إلى مكانه، وهو فعل الله تعالى حقيقة.

المجاز العقلي يقع في الإنشاء:

والمجاز العقلي غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء(١) نحو قوله تعالى:

---

(١) إنما نبه على هذا؛ لأن تسمية المجاز العقلي مجازاً في الإثبات وإيراد مباحثه في أحوال الإسناد الخبري يوهمان اختصاصه بالخبر، وليس كذلك.

﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦]، لأن البناء فعلُ العَمَلَة، وهامان سَبَبُ آمرٌ، وكذا قولك: لِيُنْبِتَ الربيعُ ما شاء، ولْيَصُمْ نهارك، ولْيَجِدَّ جِدُّك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمرُ أو النهي إلى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك، وكذا قولك: لَيْتَ النهر جارٍ، وقوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

قرينة المجاز العقلي:

ولا بد للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادةِ ظاهِرِهِ؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة.

والقرينة على ضربين؛ لأنها:

إما لفظية كما مَرَّ في قول أبي النجم: «أفناه قيل الله».

وإما معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور معه: إما من جهة العقل، نعني يكون بحيث لا يَدَّعي أحد من المحقّين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خُلِّي ونفسه يَعُدُّه مُحالاً، كقولك: (مَحَبَّتُك جاءت بي إليك)، لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة، وإما من جهة العادة نحو: (هَزَمَ الأميرُ الجندَ)؛ لاستحالة قيام هَزمِ الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكناً عقلاً.

وإنما قلنا (قيامه به) ليعم الصُّدورَ عنه مثل: ضَرَبَ وهَزَمَ، وغيره مثل: قَرُبَ وبَعُدَ.

ومن القرينة المعنوية: صُدور الكلام عن الموحِّد في مثل: (أشاب الصغير، وأفنى الكبير) البيت؛ فإنَّ صدوره عن الموحد يكون قرينة معنوية على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجازٌ.

ولا يقال: «هذا داخل في الاستحالة» لأنا نقول: لا نسلم ذلك، كيف وقد ذهب إليه بعض ذوي العقول، واحتجنا في إبطاله إلى الدليل؟.

معرفة حقيقة المجاز العقلي:

واعلم أن الخطيب قد ذهب إلى أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، إلاّ أنَّ معرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة على ضربين، لأنها إما ظاهرةٌ كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: فما ربحوا هم في تجارتهم، وإما خَفِيّة لا تظهر إلا بعد نَظَر وتأمّل، كما في قولك: (سَرّتني رُؤيَتك)، أي: سرَّني الله عند رؤيتك، وقول أبي نُواس:

يَزِيدُك وجهُهُ حُسْناً إذا ما زِدتَهُ نَظَرَا

أي: يزيدك الله عِلْما بالحسن في وجهه لما أودَعَه من دقائق الحسن والجمال؛ لأن هذه الدقائق تظهر كلما تأملتها، وتنكشف لك كلما وجهت نظرك إليها.

وقد زعم الشيخُ عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله تعالى- أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، لأنه ليس لسرَّتني في قولنا: (سرتني رؤيتك)، وليزيدك في (يزيدُك وجهُهُ حسنا) فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة؛ وكذا قولنا: (أَقْدَمَنِي بَلَدَك حقٌّ لي على فُلان) بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم.

واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعلٌ حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل؛ فهذا الفاعل إن كان هو ما أسنِدَ إليه الفعل فَلا مجاز، وإلاّ فيُمكِنُ تقديره.

وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها، فتبعه المصنف.

وفي ظني أن هذا تكلف، والحق ما ذكره الشيخ[١].

رأي السكاكي في المجاز العقلي:

وأنكر المجازَ العقليَّ السكاكيُّ، وقال: الذي عندي نَظْمُه في سلك الاستعارة بالكناية، بِجَعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، بواسطة المبالغة في التشبيه، وجَعْل نسبة الإنبات إليه قرينةً للاستعارة.

والاستعارة بالكناية عند السكاكي: أن تذكر المشبَّه وتريد المشبَّه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به، مِثْلُ أن تشبِّه المنيّة بالسبع، ثم تفردها بالذكر، وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع، فتقول: مخَالِبُ المنية نَشِبَتْ بفلان، فهو في قولنا: (أنبت الربيع البقل) يجعل في الكلام استعارة بالكناية، بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للإنبات يعني القادر المختار، بقرينة نسبة الإنبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه -أي: إلى الربيع-، وعلى هذا القياس غيره، وحاصله أن يُشبَّه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يُفْرد الفاعل المجازي بالذكر، ويُنْسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

---

(١) لم يرد الشيخ عبد القاهر ما سبق إلى فهم الإمام فخر الدين الرازي من نفي الفاعل رأساً، وإنما أراد أن يقول: لا يلزم أن يكون للفعل المسند إلى السبب مثلاً فاعل في استعمالات العرب يكون إسناده إليه حقيقة، على معنى أن العرب قد يسندون الفعل إلى فاعل هو فاعله حقيقة، ثم ينتقلون عن هذا إلى إسناد ذلك الفعل إلى ملابس آخر، وقد لا يسندون الفعل إلا إلى غير فاعله. فأما أن فاعل كل شيء على الحقيقة هو الله تعالى فذلك ما لا ينبغي لأحد أن يتحدث عنه؛ لأنه مما لا مناقشة فيه.

تمرينات

التمرين الأول:

بَيِّن الحقيقة العقلية والمجاز العقلي في كلِّ إسناد تجده في العبارات الآتية، مع بيان حقيقة كل مجاز:

(١) قال خالد بن صفوان القَنَّاص:

يـــا صَاحِبَيَّ أَلِـمَّـــــا ســـاعةً، وَقِفا　　في دار أُخــــت بني ذُهْلِ بنِ شَـــيْبانِ

ومـــا وقُوفُ امرِئ هاجَـــتْ صَبَابَتَهُ　　سُــــفْعُ[1] الملاطِم من تلويــــح نِيَرانِ

(٢) وقال إبراهيم بن العباس الصولي يمدح المتوكل على الله العباسي:

أَتَيْتُك شَـــتَّى الرأسِ لابِـــسَ حَيْرَةٍ　　فســـدَّدْتني حتى رأيـــتُ العَواقبا

على حين ألقى الـــرَّأيُ دُوني حجابه　　فَجُبتُ الُخطُوبَ واعْتَسَـــفْتُ المذاهبا

(٣) وقال الصولي:

أعْتَقَني ســـوءُ ما فَعَلْـــتَ من الرِّقْـ　　ـقِ فيـــا بَرْدَهـــا عـــلى كبـــدي

فـــصرت عَبْـــداً للســـوء فيك وما　　أحْسَـــنَ ســـوءٌ قبـــلي إلى أحـــد

(٤) وقال الحطيئة يهجو:

دَعِ المــــكارم لا تَرحَـــل لبُغْيَتِهـــا　　واقعُد فإنَّك أنـــتَ الطاعِمُ الكاسي

---

(١) السفع: جمع أسفع، وهو الأسود، والمراد بالسفع: أثافي الديار، والملاطم: الخدود، والتلويح: التغيير.

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

تــكادُ عَطَايـــاه يـُـجَنّ جُنُونُهَـــا   إذا لم يُعَوِّذهـــا بِرُقيـــة طَالِـــب (١)

(٦) وقال المتنبي أيضاً يمدح كافوراً الإخشيدي:

أبا المسك أرجو منك نَصْرا على العِدَى   وآمُلُ عِزًّا يَخْضِـــبُ البِيضَ بالدم (٢)

ويَوماً يَغِيــظ الحاســدين، وحَالَةً   أُقِيمُ الشّــقَا فيهـــا مُقَـــامَ التَّنَعُّمِ

(٧) وقال طرفة بن العبد:

سَـــتُبدي لك الأيامُ ما كُنتَ جاهلا   ويأتيـــك بالأخبـــار من لم تُـــزَوِّدِ

(٨) وقال شاعر الحماسة:

إني لَـــمِنْ مَعْـــشَرٍ أفنـــى أوائِلُهم   قِيلُ الكُماةِ: ألَا أينَ الـــمُحَامُونا (٣)

التمرين الثاني:

بيّن المجاز العقلي، والملابسة التي صححت الإسناد فيه، والقرينة الدالة عليه في كل مما يأتي:

(١) قال الله سبحانه وتعالى:

أ- ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧].

---

(١) يعوِّذها: يحُصِّنها، والرُّقْية: - بضم فسكون - المعاذة التي تجعل عند رأس الصبي، من خرز ونحوه، وجمعها رُقى، مثل مُدية ومُدى.

(٢) يريد: أرجو منك أن تنصرني على أعدائي، وأن تعطيني من العز ما أتمكن به من أن أخضب سيوفي بدمائهم.

(٣) أفنى أوائلهم: أباد آباءهم، والكماة: جمع كمى، وهو الرجل الشجاع، وسمي بذلك لأنه يتكمّى في سلاحه، أي: يستتر فيه.

ب- ﴿أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص: ٥٧].

ج- ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

د- ﴿وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابًا مَّسۡتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥].

هـ- ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلۡأَنۡهَٰرَ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمۡ﴾ [الأنعام: ٦].

و- ﴿يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣﴾ [يس: ١ - ٣].

(٢) وقال أبو الطيب المتنبي:

والهمُّ يخترمُ الجسيمَ نحافةً ... ويشيبُ ناصيةَ الصبيِّ ويُهْرِمُ

(٣) وقال:

صحبَ الناس قبلنا ذا الزمانا ... وعَناهُمْ من أمرِه ما عنانا

وتولَّوا بغصةٍ كلّهُم منه ... وإن سرَّ بعضَهم أحيانا

(٤) وقال المتنبي أيضاً يصف ملك الروم، وكان سيف الدولة قد هزمه:

ويمشي به العكازُ في الدَّيْرِ تائباً ... وقد كان يأبى مشيَ أشقرَ أجرَدَا

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي أيضاً:

وكُلُّ امرئ يُولي الجميلَ مُحَبَّبٌ ... وكلُّ مكان يُنبتُ العزَّ طيبُ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي أيضاً:

وتُحيي له المالَ الصوارمُ والقنا ... ويَقْتُلُ ما تحيي التبسُّمُ والجَدَى [1]

(١) الجَدى: - بزِنَة الفَتى - هو العطاء.

(٧) وقال أبو فراس الحمداني:

سيذكرني قومي إذا جدّ جدُّهم وفي الليلة الظلماء يُفتَقَدُ البدرُ

(٨) وقال الشاعر:

ولما قضينا مِنْ مِنىً كلَّ حاجة ومَسَّحَ بالأركان مَن هو ماسحُ

وشُدَّت على دُهْمِ المطايا رِحالُنَا ولم يعرفِ الغَادِي الذي هُوَ رائِحُ

أخَذْنا بأَطرافِ الأحاديثِ بَينَنا وسالَت بأعناق المطيِّ الأباطِحُ

(٩) وقال الشاعر:

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أمَّ غيلانَ في السُّرَى ونِمْتِ، وما ليل المحبِّ بنائم

(١٠) وقال النابغة الذبياني يعتذر إلى النعمان بن المنذر:

فبِتُّ كأنِّي ساورَتْني ضئيلةٌ من الرُّقْشِ في أنيابها السُّم نَاقِع

التمرين الثالث:

بَيِّن كلَّ مجازٍ عقلي في العبارات الآتية، مع بيان العلاقة التي سَوَّغَت الإسناد إلى المسند إليه، والقرينة الدالة على ذلك المجاز:

(١) قال الشاعر:

أَعُمَيرُ، إنَّ أباك غَيَّرَ رأسَهُ مَرُّ الليالي واختلافُ الأعْصُرِ

(٢) وقال الآخر:

مَلَكْنا فكان العَفْوُ منا سَجِيّةً فلما مَلَكْتُم سالَ بالدَّمِ أبْطَحُ

(٣) وقال الشاعر:

أهلكنَا الليلُ والنهارُ معاً والدهرُ يغدُو مُصمماً جَذَعاً

(٤) وقال آخر:

هي الحيـــاةُ كـــما شـــاهدتها دُوَلٌ ... مَـــنْ سرَّهُ زمـــنٌ ســـاءَتْهُ أزمـــانُ

(٥) وقال آخر:

إنَّ البليـــة مَـــنْ تَمَـــلُّ كلامَـــهُ ... فانقَعْ فـــؤادَك من حديـــثِ الوامِقِ

(٦) وقال آخر:

وَشَـــيَّبَ أيـــامُ الفـــراقِ مَفَارِقي ... وأنْـــشَرْنَ نفسي فـــوقَ حيث تكونُ

(٧) وقال ابن البواب:

وصَـــيرَني هَـــوَاك وبِي ... لِـــحَيْني يُـــضْرَبُ الـــمَثَلُ

(٨) وقال الشاعر:

إذا المرء لم يَـــحْتَلْ وقد جَـــدَّ جِدُّهُ ... أضِـــاعَ وقَاسَـــى أمْرَهُ وهـــو مُدْبِرُ

(٩) وقال الشاعر:

يُغَنِّـــي كـــمَا صَدَحَـــتْ أيْكَـــةٌ ... وقـــد نبَّـــه الصُّبْـــحُ أطيارَهـــا

(١٠) وقال المتنبي:

كُلَّـــمَا أنبـــت الزمـــان قنـــاةً ... رَكَّـــبَ المـــرءُ في القَنَـــاةِ سِـــنَانَا

(١١) وقال أبو الطيب المتنبي أيضاً:

وفي الجســـم نَفْسٌ لا تَشِـــيبُ بشيبه ... ولو أن مـــا في الرأس منـــه حِرَابُ

لهـــا ظُفُـــر إن كَلَّ ظُفْـــر أعـــدَّه ... ونـــابٌ إذا لم يبـــق في الفـــم ناب

يُغَـــيِّرِ منـــي الدهر ما شـــاء غَيْرَها ... وأبلُغ أقـــصى العمر وهـــي كَعَابُ



وإني لنَجْـــمٌ تهتـــدي صُحْبتـــي به إذا حال من دون النجوم سَـــحَابُ
غنيّ عـــن الأوطان لا يســـتخِفُّني إلى بلـــدٍ ســـافرتُ عنـــه إيـــابُ

أحوال المسند إليه

أي: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقَدَّم المسند إليه على المسند لما سيأتي.

حذف المسند إليه:

تقديم مبحث الحذف على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعَدَمُ الحادثِ سابقٌ على وجوده،وذكرُهُ ههنا بلفظ الحذف، وفي المسند بلفظ التَّرْك تنبيهٌ على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الذي تشتد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يُذكر فكأنه أتى به ثم حُذِف، بخلاف المسند، فإنه ليس بهذه المثابة، فكأنه تُرِكَ من أَصلِه.

ودواعي الحذف كثيرة:

منها: الاحتراز عن العَبَث بناء على الظاهر، لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة ركناً من الكلام.

ومنها: تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ؛ فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه، وإنما قلنا: «تخييل العدول»؛ لأن الدّالَّ حقيقةً عند الحذف أيضاً هو اللفظُ المدلول عليه بالقرائن، كقوله:

قالَ لي: كيف أنت؟ قُلتُ: عَليلُ ... سَهَرٌ دائِمٌ وحُزنٌ طَويلُ

ولم يقل: أنا عليل، للاحتراز والتخييل المذكورين.

ومنها: اختبار تَنَبُّه السامع عند القرينة: هل يتنبَّه أم لا؟.

ومنها: اختبار مقدار تنبُّهِهِ: هل يتنبَّهُ بالقرائن الخفيَّة أم لا؟.

ومنها: إيهام صَوْن المسند إليه عن لسانك تعظيماً له.

ومنها: إيهام صَوْن لسانك عنه، تحقيراً له.

ومنها: تأتّي الإنكار -أي: تيسُّرُهُ- لدى الحاجة، نحو: (فاجرٌ فاسقٌ) عند قيام القرينة على أن المراد زيد؛ ليتأتى لك أن تقول: ما أَردْتُ زيداً، بل غيره.

ومنها: تَعَيُّنُه، والظاهر أن ذِكرَ الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك، لكنّا ذكرناه؛ لأمرين:

أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال، وهو «خالقٌ لما يشاء» «وفاعلٌ لما يريد» أي: الله تعالى.

والثاني: ليكون بمثابة التوطئة والتمهيد لما بعده.

ومنها: ادِّعاء التعين له، نحو (وهَّاب الألوف) أي: السلطان.

ونحو ذلك من الدواعي التي يُدرِكُها الأدباء، كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضَجَرٍ، أو سآمةٍ، أو فَواتِ فرصةٍ، أو محافظةٍ على وزنٍ، أو سَجْعٍ، أو قافية، كقول الصياد: «غزال» -أي: هذا غزال-، أو كالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين، مثل: (جاء)، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه، مثل: (رَميَةٌ مِن غَيرِ رامٍ)، أو تركِ نظائِرِه، مثل الرفع على المدح أو الذمِّ أو الترحُّم.

ذكر المسند إليه:

وأما ذكر المسند إليه: فَلِكَون الذكر هو الأصل، ولا مُقتضى للعدول عنه، أو للاحتياط لضعف التعويل والاعتماد على القرينة، أو للتنبيه على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، وعليه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن

رَبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، أو إظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو: (أميرُ المؤمنينَ حاضِرٌ)، أو لإظهار إهانَتِهِ لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل: (السّارقُ اللئيمُ حاضِر)، أو التبرك بذكره مثل: (النبيُّ عليه السلام قائلُ هذا القول)، أو استلذاذه مثل: (الحبيبُ حاضرٌ)، أو بَسْط الكلام حيث يكون مما يرغب فيه المتكلم إصغاء السامع إليه لعظمته وشَرفه، ولهذا يُطال الكلام مع الأحبَّاء، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ١٨].

وقد يكون الذكر للتهويل، أو للتعجّب، أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيلٌ إلى الإنكار.



تمرينات

التمرين الأول:

اشرح الدّواعي التي اقتضت حَذْف المسند إليه في الأبيات الآتية:

(١) قال الشاعر يشكو ابن عمه، وقد كان لَطَمَه:

سريـعٌ إلى ابـن العم يلطـم خدَّه ... وليـس إلى داعـي النـدى بسريع

حريصٌ عـلى الدنيا مُضِيـعٌ لدينِه ... وليـس لمـا في بيتـه بِمُضيـعِ

(٢) وقال آخر:

سأشـكرُ عمراً إن تَرَاخَـتْ مَنِيّتي ... أيادِيَ لم تُـمْنَنْ وإن هـي جَلَّتِ

فتى غير محجـوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشـكوى إذا النعلُ زلَّت

(٣) وقال آخر:

أضاءَتْ لهم أحسـابُهم ووجوهُهم ... دُجَى الليل حتى نَظّمَ الجـزْعَ ثِاقِبُه

نجومُ سـماءٍ كلما انقـضَّ كوكب ... بـدا كوكب تـأوي إليـه كواكِبُه

(٤) وقال الله - عز وجل -:

أ- ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١].

ب- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾﴾ [القارعة: ٨ - ١١].

ج- ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨].

(٥) وقال الشاعر يمدح:

لَسِـنٌ إذا صَعَـد المنابِـرَ أو نَضَا ... قَلَـماً شَـأَى الخطبـاء والكُتَّابَـا

(٦) وقال الآخر:

أحَجَّـــاجُ لا يُفْلَلْ سِـــلَاحُك إنما الـ   مَنَا يـــا بكـــفِّ الله حيـــثُ تراها

(٧) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

ومـــا المـــالُ والأهلـــونَ إلاّ وَدائعٌ   ولا بُـــدَّ يومـــا أن تُـــرَدَّ الودائـــعُ

(٨) وقال الآخر:

قـــد قـــال عـــذولُ: مُنَـــاكَ أتى   فأجبْتُ وقلـــتُ: كذبـــتَ، مَتى؟

قـــد قـــال: حبيبـــك ذو خَفَـــرٍ   وكثـــيرُ السِّـــنِّ، فقلـــتُ: فتـــى

(٩) وقال الشاعر يفتخر:

وإني رأيـــت البُخلَ يُـــزْرِي بأهله   فأكرمـــتُ نفـــسي أن يُقَـــالَ بخيلُ

(١٠) وقال الشاعر يهجو:

قـــومٌ إذا أكلـــوا أخْفَـــوْا حَدِيثَهُمُ   واسْـــتَوثَقُوا من رِتَاج الباب والدار

(١١) وقال النابغة الذيباني:

مُلوكٌ وإخـــوانٌ إذا مـــا مَدَحْتُهُم   أُحَكَّـــم في أموالهـــم وأُقَـــرَّبُ

(١٢) وقال الشاعر:

إذا الله جـــازى أهـــل لُؤمٍ وخِسَّـــةٍ   فجازى بني العَجلان رَهْطَ ابن مُقْبِل

قُبَيِّلـــةٌ لا يغـــدرون بجارهـــم   ولا يظلِمـــونَ النَّاس حَبَّـــةَ خَرْدَل

التمرين الثاني:

بَيِّن الدواعي التي اقتضت ذكر المسند إليه في الجمل الآتية:

(١) قال الشاعر:

الله أنْـــجَحُ مـــا طلبـــت بـــه والـــبرُّ خَـــيْرُ حقيبـــةِ الرَّحْـــلِ

(٢) وقال أبو ذؤيب الهذلي:

والنَّفْــسُ راغبــة إذا رغَّبْتَهــا وإذا تُــرَدُّ إلى قليــلٍ تَقْنَــعُ

(٣) وقال الآخر:

هو الشَّمسُ في العليا، هو الدَّهر في السَّطَا هو البَدرُ في النَّادِي، هو البحر في النَّدَى

(٤) وقال الآخر:

فَعَبَّــاسٌ يَصُــدُّ الخَطْــبَ عنَّــا وعَبَّــاسٌ يُجِــيرُ مــن اسْــتَجَارَا

(٥) وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

وقـــد عَلِـــمَ القبائـــلُ مـــن مَعَدٍّ إذا قُبَـــبٌ بأبطحهـــا بُنينـــا

بأنّـــا المطعمـــون إذا قَدَرْنـــا وأنـــا الـــمُهلكُونَ إذا ابْتُلينـــا

(٦) وقال محمود سامي البارودي باشا:

أنـــا مَصْـــدَر الكلـــم البـــوادي بـــين المحـــاضر والنـــوادي

أنـــا فـــارس، أنـــا شـــاعر في كل مَلْحَمـــة ونـــادي

(٧) قال الله - عز وجل -:

أ- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾ [النحل: ١٤].

ب- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل: ٩٠].

ج- ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ١٠١].

د- ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النحل: ١٩].

هـ- ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦].

و- ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ [طه: ١٧ - ١٨].

(٨) وقال الشاعر:

هو البحر من أي النَّواحي أتيتَهُ ... فَلُجَّتُه المعروف والبِرُّ ساحِلُهْ

(٩) وقال الشماخ بن ضرار:

رأيت عَرَابة الأوسيَّ يسمو ... إلى الخيرات مُنْقَطِعَ القرين

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجدٍ ... تَلَقَّاها عَرَابة باليمين

التمرين الثالث:

في بعض العبارات الآتية ذُكر المسند إليه، وفي بعضها الآخر حُذف المسند إليه، بَيِّن المذكور والداعي الذي اقتضى ذكره، وبَيِّن المحذوف والداعي الذي اقتضى حذفه:

(١) قال ابن الرومي:

بَلَدٌ صحبت به الشبيبةَ والصِّبَا ... ولَبِسْتُ ثوبَ اللَّهْوِ وَهْوَ جديد

(٢) وقال جميل بن معمر العذري:

غراء مِبْسَامٌ كأنَّ حَدِيثها ... دُرٌّ تَحَدَّرَ نَظْمُهُ منثورُ

(٣) وقال النابغة الذيباني:

نُبِّئْــتُ أن أبــا قَابُــوس أوْعَدَنِي ولا قَــرَارَ عــلى زَأْرٍ مِنَ الأسَــدِ

(٤) وقال النابغة الذيباني أيضاً:

لَئِنْ كنتَ قــد بُلِّغْتَ عنــي خِيانَةً لَــمُبْلِغُكَ الوَاشِي أغَــشُّ وأكْذَبُ

(٥) وقال لبيد بن ربيعة:

ومــا المــالُ والأَهلــونَ إلا وَدائِعٌ ولا بــد يومــا أن تُــرَدَّ الودائــعُ

(٦) وقال الله -عز وجل -:

أ- ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ب- ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩].

ج- ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٠].

د- ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس:٧٨-٧٩].

(٧) وقال الفرزدق يمدح زين العابدين -رضي الله عنه-:

هذا الــذي تَعرِفُ البطحــاء وطأَتَهُ والبَيــتُ يَعرِفُــهُ والحِــلُّ والحرم

هذا ابــن خــير عبــاد الله كلِّهم هذا التَّقِــيُّ النَّقِيُّ الطّاهِــرُ العَلَمُ

(٨) وقال الشاعر:

أُسِرْتُ وما صَحْبي بِعُزْلٍ لدَى الوَغَى ولا فَــرَسِي مُهْــرٌ ولا رَبّــهُ غُمْرُ

(٩) وقال زهير بن أبي سُلمى المزني:

نِعْــمَ امــرأ هــرِمٌ، لم تعــرُ نائبة   إلا وكان لِــمُرْتاعٍ بهــا وَزَرَا

(١٠) وقال الشاعر:

أنا الــذي يَجِــدوني في صُدُورِهُم   لا أرْتَقِــي صَــدَراً مِنْهــا وَلا أَرِدُ

تعريف المسند إليه بالإضمار:

وإنما قدَّمنا ههنا التعريف، وقدَّمنا في مباحث المسند التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير، فقدَّمنا في كل واحد منهما ما هو الأصل فيه.

فأما دواعي إيراد المسند إليه مَعرفَةً فبالإضمار، لأن المقام لِلتَّكلم، نحو: (أنا ضربتُ)، أو الخطاب نحو: (أنتَ ضربتَ)، أو الغيبة نحو: (ضَرَبَ) لتقدُّم ذكره إمّا لفظاً تحقيقاً أو تقديراً، وإمّا معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال، وإمّا حكماً.

وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، واحداً كان أو أكثر؛ وإنما كان الأصل في الخطاب أن يكون لمعيّن لسببين؛

أحدهما: أنَّ وضعَ المعارف على أن تُستَعمَلَ لمعيَّن.

وثانيهما: أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر. وقد يُترك هذا الأصل فيكون الخطاب مع غير معيَّن ليَعُمَّ الخطاب كلَّ مُخاطب على سبيل البَدَل، نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة:١٢]، لا يريد بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ مُخاطباً مُعيّناً، قَصْداً إلى تفظيع حالهم، والمراد أنه قد تناهت حالهم في الظهور لأهل المحشَرِ إلى حيث يَمْتَنِعُ خَفاؤها، فلا تختص بها رُؤيَةُ راءٍ دونَ راءٍ، وإذا كان كذلك فلا يختص بهذا الخطاب مخاطبٌ دون مخاطَب، بل كل من تتأتّى منه الرؤية فله مَدْخل في هذا الخطاب.

تعريف المسند إليه بالعلمية:

وأما دواعي تعريف المسند إليه بإيراده علما فمنها: إحضارُه بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به.

واعلم أوَّلاً أن العَلَمَ هو: ما وُضِعَ لشيء مع جميع مشخِّصاته.

وقولنا: «لإحضاره بعينه» أي: بشخصه بحيث يكون متميِّزاً عن جميع ما عداه، واحترزنا بهذا عن إحضاره باسم جنسه، نحو: (رجلٌ عالمٌ جاءني).

وقولنا: «في ذهن السامع ابتداء» أي: أوَّلَ مرة، واحترزنا به عن نحو: «جاءني زيد وهو راكب».

وقولنا: «باسم مختص به» أي: بالمسند إليه، بحيث لا يُطلق باعتبار هذا الوضع على غيره، واحتُرز به عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب، أو اسم الإشارة والموصول والمعرَّف بلام العهد والإضافة، وهذه القيود لتحقيق مقام العَلَمِيّة، وإلا فالقَيْدُ الأخير مُغْنٍ عما سبق.

وقيل: يُحترز بقولنا: «ابتداءً» عن الإحضار بشرط كما في المضمر الغائب والمعرَّف بلام العهد، فإنه يشترط تقدُّمُ ذِكرِه، والموصولِ فإنه يشترط تقدُّم العِلمِ بالصِّلة، وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك، حتى العَلَم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] والله أصله إله، حذفت الهمزة وعُوِّض عنها حرف التعريف، ثم جُعل علماً لذات الواجبِ الوجودِ الخالق للعالم، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية، وكلّ مِنهُما كُلّي انحصر في فرد فلا يكون علما؛ لأن مفهوم العلم جزئي، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكُلّي، كيف وقد

أجمعوا على أن قولنا: «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، ولو كان اسماً لمفهوم كُلّي لما أفاد التوحيد؛ لأن الكُلّي من حيث إنه كُلّي يحتمل الكَثرة.

ومن دواعي إيراد المسند إليه عَلَماً: قصد تعظيم المسند إليه أو إهانته، كما في الألقاب الصالحة للتعظيم والألقاب الصالحة للإهانة، مثل: (ركب علي) و(هرب معاوية) ونحو: (أبو الفضل صديقُك) أو (أبو الجهل صاحبُك).

ومنها: القصد إلى أن يكون كناية عن معنى يصلح العَلَم له، نحو: (أبو لهب فعل كذا) كناية عن كونه جَهَنَّمياً، بالنظر إلى الوَضْع الأول، أعني المركب الإضافي، لأن معناه: مُلازمُ النارِ وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي؛ فيكون انتقال من الملزوم إلى اللازم، باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كافٍ في الكناية.

وقيل في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: (جاء حاتم) ويراد به لازمه: أي: جَوادٌ، لا الشخص المسمى بحاتم، وكما يقال: (رأيت أبا لهب) -أي: جَهَنَّمياً-.

وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية، ولو كان المراد ما ذكره هذا القائل لكان قولنا: (فعل هذا الرجل كذا) مشيراً إلى كافر، وقولنا: (أبو جهل فعل كذا) كناية عن الجهنمي؛ لأن الجهنمي لازم من لوازم الرجل الكافر، ولازم من لوازم أبي جهل، ولم يَقُلْ به أحد. ومما يدل على فساد ذلك أن صاحب المفتاح وغيره مثَّلوا في الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب، لا كافر آخر.

ومن دواعي إيراد المسند إليه عَلَماً: إيهام استلذاذه، أي وجدان العَلَم لذيذا، نحو قوله:

بالله يـــا ظَبَيـــات القاع قلـــن لنا لَيْـــلايَ مِنكُـــنَّ أَمْ ليـــلى من البشر

ومنها: التبرك به، نحو (الله الهادي) و(محمد الشفيع) أو نحو ذلك: كالتفاؤل، والتطيّر، والتسجيل على السامع، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.

دواعي تعريفه بالموصولية:

وأما دواعي تعريف المسند إليه بإيراده اسمَ موصولٍ، **فمنها**: عدمُ علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: (الذي كان معنا أمس رجلٌ عالم).

ولم يتعرض الخطيبُ لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة، نحو: (الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم، أو لا نعرفهم)؛ لقلة جدوى مثل هذا الكلام.

ومنها: استهجان التصريح بالاسم.

ومنها: زيادة التقرير -أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام، وقيل: تقرير المسند إليه- نحو: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف:٢٣] أي: راودت يوسف عليه السلام، والمراودة: مفاعلة من رَوَدَ يَرُود، إذا جاء وذهب، وكأن المعنى خادَعَتْه عن نفسه، وَفَعَلَتْ فِعْلَ المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يُخْرِجَه من يده، يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه بالتمحُّل، وهي عبارة عن التمحُّل لمواقعته إياها، والمسند إليه هو قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾ و﴿عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ متعلِّقٌ براودته؛ فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله، والمذكور أدلُّ عليه من (امرأة العزيز)

أو(زليخا)؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكَّن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غايةً في النزاهة، وقيل: هو تقريرٌ للمراودة؛ لما فيه من الدلالة على فرط الاختلاط والألفة، وقيل: تقريرٌ للمسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا، والمشهور أن الآية مثالٌ لزيادة التقرير فقط، وظَنِّي أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم(١).

ومنها: التفخيم -أي: التعظيم والتهويل- نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى.

ومنها: تنبيه المخاطب على خطأ، نحو قول الشاعر، ويُنسَب لجرير:

إنّ الذين تَرَوْنَهُم إخْوانكُمْ ... يَشْفِي غَلِيل صُدُورِهم أن تُصْرَعُوا

ترونهم: أي تظنّونهم، وتُصرَعوا: أي تهلكوا وتصابوا بالحوادث، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: (إن القوم الفلاني).

ومنها: الإيمان -أي: الإشارة إلى وجه بناء الخبر، أي: إلى طريقه،

(١) قال المحقق التفتازاني في الشرح المطول: (والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، والمفهوم من المفتاح أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم أيضاً؛ لأنه قال: أو أن يستهجن التصريح بالاسم، أو أن يقصد زيادة التقرير نحو: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، ثم قال: والعدول عن التصريح بابٌ من البلاغة؛ فلو لم تكن مثالاً لهما لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية، فافهم) ا.هـ كلامه، ونحن نذكر لك عبارة المفتاح التي أشار إليها ونقل عنها، لتكون على بيِّنة من الأمر، قال: (وأما الحالة التي تقضي كونه موصولاً فهي متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض، مثل ألا يكون لك منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك؛ فتقول: الذي كان معنا أمس لا أعرفه، والذي كان معنا أمس رجل عالم، أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم، أو لا تعرفهم؛ أو أن يستهجن التصريح بالاسم، أو أن يقصد زيادة التقرير، كما في قوله عز وعلا: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ والعدول عن التصريح باب من البلاغة لصار إليه كثيراً وإن أورث طولاً) ا.هـ

تقول: عملت هذا العمل على وَجْه عملك، وعلى جهته أي: على طَرْزِه وطريقته-، يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أيٍّ وجه وأَي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فإن في الصلة إيماء إلى أن الخبر المبني على الموصول وصلته أمرٌ من جنس العقاب والإذلال، وهو قوله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قولنا: (إلى وجه بناء الخبر) بالعلة والسبب، وقد استوفينا ذلك في الشرح[1].

---

(١) قال في الشرح: والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الإيماء إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب، كما هو الظاهر في قولنا: (إن الذين آمنوا لهم درجات النعيم)، ثم صرح بأن قوله: «يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة: ربما جعل ذريعة إلى كذا وكذا» إشارة جعل المسند إليه موصولا مُومياً إلى وجه بناء الخبر. فأشكل عليه الأمر في نحو: * إن الذي سمك السماء...، وفي *إن التي ضربت بيتا مهاجرة...، وفي* إن الذين ترونهم...، *لعدم تحقق السببية، وهو لم يتعرض لذلك. ومن الناس من اقتفى أثره في تفسير الوجه بالعلة، ولكن هرب عن الإشكال بأن معنى قوله: «ثم يتفرع على هذا. أي على إيراد المسند إليه موصول من غير اعتبار الإيماء؛ فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء، وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المصنف» ا.هـ.

واستمع إلى عبارة المفتاح التي هي مثار هذا الجدل، والتي هي أصل لعبارة الخطيب في التخليص قال: «أو أن تومىء بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم، ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة: ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم كقولك: الذي يرافقك يستحق الإجلال والرفع، والذي يفارقك يستحق الإذلال والصفع، ومنه قولهم: جاء بعد اللتيا والتي، أو بالإهانة كما إذا قلب الخبر في الصورتين، وربما جعل ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر، نحو: إن الذي سمك السماء...، وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله: إن التي ضربت بيتا...» ا.هـ. المقصود منه.

ثم إن الإيماء إلى وَجه بناء الخبر -لا مجرد المسند إليه موصولاً، كما سبق إلى بعض الأوهام- رُبَّما جُعل ذَريعة ووسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، نحو قول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَكَ السماء بنى لنا   بَيْتا دعائِمُه أعزُّ وأطوَلُ

«سَمَكَ» أي: رفع، «بيتا»: أراد به الكعبة، أو بيت الشرف والمجد، و «دعائمه أعز وأطول» من دعائم كل بيت؛ ففي قوله: «إن الذي سمك السماء» إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمرٌ من جنس الرفعة والبناء عند مَن له ذوق سليم، ثم تعريض بتعظيم بناء بيته؛ لكونه فِعْل مَنْ رفع السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع.

وربما جُعل ذريعة إلى تعظيمٌ شأن غير الخبر، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما يُنبيء عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام.

وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر، نحو: (إنَّ الذي لا يُحْسِن معرفة الفقه قد صَنَّفَ فيه)، أو غيره نحو: (إن الذي يتَّبع الشيطان خاسر).

وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر: أي جعله محقَّقاً ثابتاً نحو قول الشاعر:

إنَّ التي ضَرَبَتْ بيتاً مُهاجِرَةً   بكُوفَةِ الجُندِ غَالَتْ وُدّهَا غُولُ

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجَرةِ إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبيءعن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: (إن الذي سمك السماء)، إذ ليس في رَفعِ الله السماءَ تحقيقٌ وتثبيت لبنائه لهم بيتاً، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

دواعي تعريفه بالإشارة:

وأما دواعي تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة **فمنها**: تمييز المسند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض، نحو قول ابن الرومي:

هذا أبو الصَّقْرِ فَرْداً في محاسنه   من نَسْلِ شَيْبَانَ بين الضّال والسّلَم

«فرداً»: نصب على المدح أو الحال، و«الضال والسلم»: شجرتان بالبادية، يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر.

ومنها: التعريض بغباوة السامع، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس، كقول الفرزدق:

أولئِك آبائي فَجِئْني بمثلهم   إذا جَمَعَتْنا يا جَريرُ المجامِعُ

ومنها: بيان حال المسند إليه في القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: (هذا أو ذلك أو ذاك يزيد).

وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث إنها تبين أن (هذا) مثال للقريب، و(ذاك) للمتوسط، و(ذلك) للبعيد، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتي بهذا، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان.

ومنها: تحقير المسند إليه بالقرب نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

ومنها: تعظيمه بالبعد نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢] تنزيلاً لبُعد درجته ورفعة محلِّه مَنزِلَةَ بُعدِ المسافة.

ومنها: تحقيره بالبعد، كما يقال: (ذلك اللعين فعل كذا)، تنزيلاً لبُعدِه عن ساحة عِزِّ الحضور والخطاب مَنْزِلَةَ بعد المسافة.

ولفظ (ذلك) صالح للإشارة إلى كل غائب عيناً كان أو معنى، وكثيراً ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ (ذلك)؛ لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

ومن داوعي تعريف المسند إليه بالإشارة: التنبيهُ - عند تعقيب المشار إليه بأوصاف - على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها. ومعنى «عند تعقيب المشار إليه بأوصاف» عند إيراد الأوصاف على عَقِب المشار إليه، يقال: (عقَبه فلان) إذا جاء على عَقِبه، ثم تُعَدّيه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: عَقَّبْتُه بالشيء، إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف. وقولنا: «على أنه» متعلق بالتنبيه، أي للتنبيه على أن المشار إليه جدير بما يرد بعد اسم الإشارة. وقولنا: «من أجلها» متعلق بجدير، أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه.

ومثال هذا قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣] إلى قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥] عقَّب المشار إليه -وهو: الذين يؤمنون- بأوصاف متعددة وهي: الإيمان بالغيب، وإقامة الصلاة وغير ذلك، ثم عرَّف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم أحِقّاء بما يَرِد بعد «أولئك» وهو كونهم الهُدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

دواعي تعريفه بأل:

وأما دواعي تعريف المسند إليه باللام **فمنها: الإشارة إلى معهود** - أ ي: إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب، واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال: عهدت فلاناً، إذا أدركته ولقيته؛وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] أي ليس الذكر الذي طَلَبَتْ امرأة عمران كالأنثى التي وُهِبَت تلك الأنثى لها؛ فالأنثى إشارة إلى ما تَقَدَّم ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، لكنه ليس بمسند إليه، والذَّكَر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن لفظة (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التَّحرير -وهو أن يُعْتَقَ الولد لخدمة بيت المقدس- إنما كان للذكور دون الإناث، وهو المسند إليه، وقد يستغني عن ذكره لتقدم علم المخاطب به، نحو: (خرج الأمير) إذا لم يكن في البلد إلا أميرٌ واحد.

ومنها: الإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمّى، من غير اعتبار لما صَدَقَ عليه من الأفراد، كقولك: (الرَّجُلُ خَيرٌ من المرأة).

وقد يأتي المعرَّف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عَهْدِيَّتِهِ في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة، يعني يُطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة، باعتبار كونه معهوداً في الذهن، وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها، كما يطلق الكُلِّي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة ما دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، لا من حيث الوجود، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل بعضها غير معيَّن، كقولك: ادخل

السّوقَ، حيث لا عهد في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣].

وهذا في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف: من وقوعه مبتدأ، وذا حال، ووَصْفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك. وإنها قلنا «كالنكرة» لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن الاسم النكرة معناه بعضٌ غير معيَّن من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفسُ الحقيقة، وإنها تستفاد البعضيّة من القرينة، كالدخول والأكل فيما مرّ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة، ويوصف بالجملة، كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ ثَمّةَ قُلتُ لا يَعنيني

وقد يُفيد المعرَّف باللام المشار بها إلى الحقيقة الاستغراقَ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن جميع الأفراد؛ بدليل صحة الاستثناء الذي شرطُهُ دخولُ المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره؛ فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة على ما ذكرنا، بحسب المقام والقرينة، ولا بد في لام الحقيقة من أن يُقصَدَ بها الإشارة إلى الماهيّة باعتبار حضورها في الذهن، ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات، مثل الرُّجْعَى ورُجْعَى. وإذا اعتبر الحضورُ في الذِّهن فَوَجْهُ امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة، واحداً كان أو اثنين أو جماعة، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد، فليتأمل.

أنواع الاستغراق:

والاستغراق ضربان:

الأول: استغراق حقيقيٌّ، وهو: أن يُراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، نحو: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، أي: كل غيب وشهادة.

والثاني: استغراقٌ عرفي، وهو: أن يُراد كلُّ فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، نحو: (جمع الأمير الصاغَة) أي: صاغة بلده، أو أطراف مملكته؛ لأنه المفهوم عرفاً، لا صاغة الدنيا.

قيل: المثال مبني على مذهب المازني[1]، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول.

وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون

---

(١) اعلم أولًا أن اسم الفاعل قد يراد منه الحدوث كما في قولك: ضارب وقائم، وقد يراد منه اللزوم كما في قولك: مؤمن وكافر ومنافق. ثم اعلم أنه لا خلاف بين العلماء في أن (ال) التي تدخل على اسم الفاعل المراد منه اللزوم معرفة كالداخلة على رجل وامرأة. وقد اخلتفوا في (ال) التي تدخل على اسم الفاعل الذي يراد منه الحدوث، فالجمهور على أن أل هذه موصولة؛ والمازني على أنها معرفة، إذا عرفت هذا فاعلم أن الغرض من هذا القيل الاعتراض على التمثيل للاستغراق بقولهم: (جمع الأمير الصاغة) وحاصل هذا الاعتراض أن (ال) الداخلة على (الصاغة) الذي هو جمع صائغ ليست معرفة عند الجمهور، بل هي موصولة، والكلام في الاستغراق المستفاد من (ال) المعرفة، وقد أجيب عن هذا السؤال بأن المثال جار على مذهب المازني القائل بأن (ال) الداخلة على اسم الفاعل معرفة مطلقاً. ولم يرفض المحقق التفتازاني هذ الجواب، وذكر جوابين آخرين: أولهما: أن اسم الفاعل في قولنا: (جمع الأمير الصاغة) ليس المراد به الحدوث، فـ (ال) فيه معرفة باتفاق، الثاني: أنا نسلم أن المراد بـ(ال) الحدوث؛ فـ(ال) الداخلة عليه موصولة، ولكن لا نسلم أن الكلام في خصوص الاستغراق المستفاد من (ال) المعرفة، بل الكلام في الاستغراق مطلقاً، ومن العبارات المستعملة في الدلالة على الاستغراق الموصولات.

غيره، نحو: المؤمن والكافر، والعالم والجاهل، لأنهم قالوا: هذه الصلة فعل في صورة الاسم، فلا بد فيه من معنى الحدوث، ولا نُسلِّم أن (ال) في (الصاغة) للحدوث، ولو سُلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواءً أكان بحرف التعريف أم غيره، والموصولُ أيضاً مما يأتي للاستغراق، نحو: (أكرم الذين يأتونك إلا زيداً، واضرب القاعدين والقائمين إلا عمراً)، وهذا ظاهر.

تعريف المسند إليه بالإضافة:

وأما دواعي تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف، **فمنها**: أن الإضافة أخْصَرُ طريق إلى إحضاره في ذهن السامع، نحو قول جعفر بن عُلبة الحارثي:

هَـوَايَ مع الرَّكبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ   جنيب، وجُثْـماني بمكـةَ مُوثَقُ

(هواي) أي: مَهْوِيِّ، وهذا أخصر من أن تقول: (الذي أهواه) ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفَرطِ السآمة، لكونه في السجن، والحبيب على وشك الرحيل، (ومُصعِدٌ) أي: مُبْعِدٌ ذاهب في الأرض، و(الجنيب): المجنوب المُسْتَتْبَعُ، و(الجثمان): الشخص، و(الموثَقُ): المقيَّد، ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسّف وتحسّر.

ومنها: تضمُّن الإضافة تعظيماً لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما، كقولك في تعظيم المضاف إليه: (عبْدِي حَضَر) تعظيماً لك بأن لك عبداً، وقولك في تعظيم المضاف: (عبدُ الخليفةِ رَكِبَ) تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة، وقولك في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه: (عبدُ السلطانِ عندي) تعظيماً للمتكلم بأن عبد السلطان عنده، وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا معنى قولنا: (أو غيرهما).

ومنها: تضمن الإضافة تحقيراً للمضاف، نحو: (وَلدُ الحَجّام حاضر)، أو المضاف إليه نحو: (ضاربُ زيدٍ حاضرٌ) أو غيرهما نحو: (ولَدُ الحجّام جليسُ زيد).

ومنها: إغناء الإضافة عن تفصيل متعذِّر، نحو: (اتفق أهلُ الحقِّ على كذا)، أو متعسِّر، نحو: (أهل البلد فَعَلوا كذا)، أو لأنه يمنع من التفصيل مانع، مثل تقديم البعض على بعض، نحو: (علماء البلد حاضرون) إلى غير ذلك من الاعتبارات.

دواعي تنكير المسند إليه:

وأما دواعي تنكير المسند إليه **فمنها**: كونُ المقصود بالحكم مما يقع عليه الجنس، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠].

ومنها: كون المقصود نوعاً منه، نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] أي: غطاء من الأغطية، وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى، وفي المفتاح أنها للتعظيم: أي غشاوة عظيمة.

ومنها: التعظيم أو التحقير، كقول ابن أبي السِّمْط:

لَــهُ حَاجِبٌ عـــن كُلِّ أمرٍ يَشِـــينُهُ وَلَيس لَهُ عَن طالِبِ العُرْفِ حاجِبٌ

(حاجب): مانع عظيم، و(يشينه) أي: يعيبه، و (ليس له عن طالب العرف حاجب) أي: مانع حقير، فكيف بالعظيم ؟.

ومنها: التكثير، كقولهم: (إن له لإِبِلاً، وإن له لَغَنما)، أو التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

والفرق بين التعظيم[1] والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة. والتكثير باعتبار الكمِّيّاتِ والمقادير: تحقيقا -كما في الأب-، أو تقديراً -كما في الرضوان-، وكذا التحقير والتقليل.

وللإشارة إلى أن بينهما فرقاً قالوا: وقد يجيء التنكير للتعظيم والتكثير معاً، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] أي رسل ذوو عدد كثير، وهذا ناظرٌ إلى التكثير. وذوو آيات عظام، وهذا ناظر إلى التنظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل معاً، نحو: حَصَلَ لي منه شيء، أي حقير قليل.

تجري دواعي التنكير في غير المسند إليه:

ومن تنكير غير المسند إليه للأفراد أو النوعية نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥] أي: كلَّ فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، أو كلَّ نوعٍ من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب.

ومن تنكير غيره للتعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩] ونحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ظناً حقيراً ضعيفاً، وذلك من قِبَل أن الظن مما يَقْبَلُ الشِّدَّة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية، لا للتأكيد.

وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد (إلا) استثناء مُفَرغاً مع امتناع نحو: (ما ضربته إلا ضرباً) على أن يكون المصدر للتأكيد؛ لأن مصدر (ضربته) لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره.

---

(١) ذهب إلى هذا الفرق الخطيب القزويني، والسكاكي لم يفرِّق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل.

واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم، فكذلك صريح لفظة (بعض) كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أراد محمداً صلى الله عليه وسلم، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.

تمرينات

التمرين الأول:

بَيِّن الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند إليه ضميراً في كل عبارة من العبارات الآتية:

(١) قال أبو الطيب المتنبي:

أنـــا الـــذي نَظَر الأعمـــى إلى أدبي   وأســـمعت كلماتي مَنْ بـــه صَمَمُ

(٢) وقال كثير عزة:

وأَنْتِ التـــي حَبَّبتِ شـــغباً إلى بَدا   إليَّ وأوطـــاني بِـــلادٌ ســـواهما

(٣) وقال بشار بن برد:

أنـــا المرعَّـــثُ لا أخْفَـــى على أحد   ذرَّت بِيَ الشـــمسُ للقاصي ولِلداني

(٤) وقال الشاعر:

ونحـــن بنو عَـــمٍّ عـــلى ذاك، بيننا   زرابيٌّ فيهـــا بغْضَـــةٌ وتَنافـــسُ

ونحن كَصَدْع العس إن يُعطَ شَاعِباً   يَدَعْـــه وفيـــه عَيْبُهُ مُتَشـــاخِسُ[١]

(٥) وقال الآخر:

يا ابن الأكارم مـــن عَدنان قد علموا   وتالـــد المجد بـــين العـــمِّ والخال

أنت الـــذي تُنْـــزل الأيـــام مَنْزِلَهَا   وتُـمْسِكُ الأرضَ من خَسْفٍ وزلزال

---

(١) في الأصل: متناحس، تبعا لمفتاح العلوم، والتغيير من لسان العرب والصحاح ومعناه التباعد والفساد. (صالح)

(٦) وقال الآخر:

قــد كان قَبلَك أقــوامٌ فُجِعْتُ بهم ... خَلَّى لَنَــا هُلْكُهُم ســمعا وأبصَارَا

أنت الذي لم تدَع سَــمْعاً ولا بَصَراً ... إلا شَــفاً، فأمــرَّ العيش إمْــرَارَا

(٧) وقال الشاعر:

وأنت الــذي كَلَّفْتنــي دَلَج السُّرَى ... وَجُــونُ القَطــا بالجَلهَتْــينَ جُثُومُ

وأنــت الذي أخلَفْتَنــي ما وعدتني ... وأشــمتَّ بي مَنْ كان فيــك يلومُ

(٨) وقال الشاعر:

مــن البِيــضِ الوُجُوهِ بني ســنانٍ ... لَــوَ اَنَّكَ تَسْــتضيءُ بهــم أضاءُوا

هُمُ حلّــوا مِــنَ الــشَّرف المعلىّ ... ومِن حَسَب العشــيرة حيث شاءوا

(٩) وقال الآخر:

بِيُمْنِ أبي إســحاق طالــت يدُ العُلَى ... وقَامَــت قَنَاةُ الدين واشــتدَّ كاهلُه

هو البحر مــن أيِّ النواحــي أتيته ... فلُجَّتُــه المعــروف والبُّر ســاحِلُه

التمرين الثاني:

بَيِّن الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند إليه عَلَماً في كل عبارة من العبارات الآتية:

(١) قال كثير عزة:

إذَا ذَرَفَــتْ عَيْنَايَ أَعْتَــلُّ بالقَذَى ... وعزَّةُ لو يَــدْرِي الطبيــبُ قَذَاهما

(٢) وقال الحارث بن هشام يعتذر عن فراره من جيش المسلمين:

اللهُ يعلَــم مــا تركــتُ قتالهــم ... حتــى عَلَوا فَــرَسي بأشــقر مُزْبِد

وعلمــــت أني إن أقاتــــل واحــــدا ... أُقْتَــــل ولا يَضْرُرْ عَدُوِّي مَشْــــهَدِي

التمرين الثالث:

بَيِّن الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند إليه اسم إشارة في كل عبارة من العبارات الآتية:

(١) قال زهير بن أبي سلمى المزني:

أولئك قَــــومٌ إن بَنَوا أحْسَــــنوا البِنَا ... وإن عاهدوا أوْفَوا وإن عنَدُوا شَدُّوا

(٢) وقال الشاعر يمدح:

وإذا تأمَّلَ شَــــخْصَ ضَيْــــفٍ مُقْبِل ... مُتَسَرْبِــــلٍ سِرْبَــــالَ لَيــــلٍ أغَــــبرِ

أَوْمَــــا إلى الكَوْمَــــاء: هــــذا طارقٌ ... نَــــحَرَتْنِيَ الأعــــداءُ إن لم تُنْحَرِي

(٣) وقال الآخر:

ولا يُقيــــم عــــلى ضَيــــمٍ يُــــراد به ... إلا الأذلاَّنِ عَــــيْرُ الحَــــيِّ والوَتِــــدُ

هذا على الخَسْــــفِ مربــــوط بِرُمَّتِهِ ... وذا يُشَــــجُّ فــــلا يَرْثِــــي لــــه أحدُ

(٤) وقال الآخر:

تقــــول وَدقَّــــتْ نحْرَهــــا بيمينها ... أَبَعْــــلِيَ هــــذا بالرَّحا الــــمُتقَاعِسُ

(٥) وقال الله تعالى:

أ- ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢].

ب- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

ج- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

دواعي وصف المسند إليه:

والوصف قد يُطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يُطلق بمعنى المصدر، وهو الأنسب ههنا.

أما دواعي الإتيان للمسند إليه بوصف فَلِكَوْن الوصف مُبيّناً للمسند إليه، كاشفاً عن معناه، كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، فإن هذه الأوصاف مما يُوضِّح الجسم، ويقع تعريفاً له.

ومثل هذا القول في كَوْن الوصف للكشف والإيضاح -وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه- قول أوْسٍ بن حَجَر:

الألــــمَعِيُّ الـــذي يظُنُّ بـــك الـ ــــــظنَّ كأن قـــد رأى وقد ســـمعا

فإن الألمعي معناه الذكي المتوقِّد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضِّحه، ولكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إما مرفوعٌ على أنه خبر إنَّ في البيت السابق، أعني قوله:

إن الـــذي جمَّـــع الســـاحة والــــ ــــنَّجْدَة والــبِرَّ والتُّقَـــى جمعـــا

أو منصوب على أنه صفة لاسم إنَّ، أو بتقدير أعني.

ومن دواعي وصف المسند إليه كونُ الوصف مُخصِّصاً للمسند إليه، أي: مُقَلِّلاً اشتراكه، أو رافعاً احتماله. وفي عُرف النحاة: التخصيص عبارةٌ عن تقليل الاشتراك في النكرات، والتوضيحُ عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو: (زيدٌ التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره.

ومنها: كونُ الوصف مدحاً، أو ذماً نحو: (جاءني زيدٌ العالم، أو الجاهل).

وإنما يكون الوصفُ للمدح أو الذم حيث يتعين الموصوف -أعني زيداً

هنا- قبل ذكر الوصف. فإن لم يكن الموصوف متعيِّناً قبل ذكر الوصف كان الوصف مخصصاً.

ومنها: كون الوصف تأكيداً وتقريراً للمسند إليه، وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمِّناً لمعنى ذلك الوصف، نحو: (أمس الدَّابِرُ كان يوماً عظيماً) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور(١).

وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] حيث وصف دابة وطائراً بما هو من خواص الجنس؛ لبيان أن القصد منها إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

دواعي توكيد المسند إليه:

وأما دواعي توكيد المسند إليه؛ فمنها: تقريرُ المسند إليه وتحقيقُ مفهومه ومدلوله، أعني جعله مستقراً محققاً ثابتاً، بحيث لا يظن به غيره نحو: (جاءني زيدٌ زيدٌ) إذا ظن المتكلم غَفْلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو غفلته عن حمله على معناه.

وقيل: لا يقتصر الداعي إلى توكيد المسند إليه على تقريره، بل قد يكون المراد تقرير الحكم، نحو: (أنا عرفت)، وقد يكون المراد تقرير المحكوم عليه، نحو: (أنا سعيت في حاجتك وحدي، أو لاغيري)(٢).

---

(١) الدبور: المضي.

(٢) تقول: (أنا سعيت في حاجتك وحدي) إذا كان المخاطب يدَّعي أن غيرك قد شاركك في السعي، ويسمّى قصر تعيين، وتقول: (أنا سعيت في حاجتك لا غيري)، إذا كان المخاطب يدعي أن غيرك هو الذي سعى، وأنه لا سعي لك في حاجته، ويسمى قصر قلب.

وفيه نظر؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء، إذ تأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم فقط.

ومنها: دَفْعُ توهم التجوُّز -أي: التكلم بالمجاز- نحو: (قَطَعَ اللصَّ الأميرُ الأميرُ، أو نفسه، أو عينه) لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه.

ومنها: دَفْعُ توهم السهو، نحو: (جاءني زيد زيد)؛ لئلا يتوهم أن الجائي غيرُ زيد، وإنما ذُكر زيدٌ على سبيل السهو.

ومنها: دَفْعُ توهُّمِ عدم الشمول، نحو: (جاءني القوم كلهم، أو أجمعون)؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد، كقولك: (بنو فُلان قتلوا زيداً)، وإنما قتله واحد منهم.

دواعي تعقيبه بعطف البيان:

وأما دواعي تعقيب المسند إليه بعطف البيان، فمنها: إيضاحه باسم مختص به، نحو: (قَدِمَ صديقُك خالد)، ولا يلزم أن يكون الثاني أوضَحَ؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما.

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به، كقول النابغة:

والمؤمِنِ العَائذاتِ الطَّيْرِ يَمْسَـحُها ... رُكْبـانُ مكةَ بين الغِيل والسَّـنَدِ[1]

(١) المؤمن العائذات: هو الله تعالى، وكأنه قال: والله الذي آمن العائذات. والواو للقسم، والعائذات: جمع عائذة، وهي اللاجئة، وأراد اللاجئات إلى الحرم تحتمي فيه من الصياد ونحوه، والطير: عطف بيان على العائذات، وهو أعم من العائذات؛ لأن من الطير ما يعوذ بالحرم، ومنه ما يكون في خارجه، كما أن العائذات أعم من الطير، فإن الإنسان قد يعوذ

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً يختص بها.

وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[المائدة: ٩٧]، ذكر صاحب الكشاف أن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك.

دواعي الإبدال من المسند إليه:

وأما دواعي الإبدال من المسند إليه؛ فمنها: زيادةُ التقرير - من إضافة المصدر إلى المفعول، أو من إضافة البيان، أي الزيادة التي هي التقرير.

وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير، وههنا لزيادة التقرير، ومع هذا لا يخلو عن نكتة لطيفة، وهي الإيماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة، والتقريرُ زيادة تحصل تبعاً وضمناً، بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقريرُ والتحقيق، نحو: (جاء أخوك زيد) في بدل الكل، ويحصل التقرير بالتكرير، و(جاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض، و(سُلِب زيدٌ ثوبه) في بدل الاشتمال.

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً، حتى كأنه مذكورٌ أولا؛ أما في بدل البعض فظاهر، وأما في بدل الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه مُشعِراً به إجمالاً ومُتَقَاضياً له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوِّفة إلى ذكره، مُنتظِرة له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق

بالحرم أيضاً، فبينهما عموم وخصوص وجهي.

ويراد به التابع، نحو: (أعجبني زيد) إذا أعجبك عِلمُه، بخلاف (ضربت زيداً) إذا ضَرَبْتَ حماره.

ولهذا صرَّحوا بأن نحو: (جاءني زيد أخوه) بدل غلط، لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة[1]، ثم بدل البعض والاشتمال -بل بدل الكل أيضاً- لا يخلو عن إيضاح وتفسير، ولم نتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

دواعي العطف على المسند إليه:

وأما دواعي العطف على المسند إليه، **فمنها**: تفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: (جاءني زيد وعمرو)، فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرومن غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً، أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة.

والمقصود من قولنا «مع اختصار» الاحترازُ عن نحو: (جاءني زيد وجاءني عمرو) فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه؛ مع أنه ليس من العطف على المسند إليه.

وما قد يقال من أنه احتراز عن نحو: (جاءني زيد جاءني عمرو) من غير عطف؛ فليس بشيء؛ إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز.

ومنها: تفصيل المسند بأنه قد حصل من المذكورَيْنِ، من الأول أولاً، ومن الآخر بعده مع مُهْلة، أو بغير مُهْلة، مع اختصار، نحو: (جاءني زيد فعمرو، أو

---

(١) قولك: (جاءني زيد أخوه) لا يصح أن يكون بدل كل؛ لأن معه ضمير المبدل منه، وبدل الكل لا يتصل بضمير المبدل منه، ولا يصح أن يكون بدل بعض؛ لأن الأخ ليس بعض زيد، ولا يصح أن يكون بدل اشتمال؛ لأن المبدل منه وهو زيد ليس متقاضيا ولا طالباً للأخ الذي هو البدل، كما أن زيداً في قولك: (ضربت زيداً حماره) ليس طالباً ولا متقاضياً للحمار، فتعين أن يكون بدل غلط، والقائل من النحاة بأنه بدل اشتمال هو ابن الحاجب.

ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد)، فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تَراخ، وثُمَّ على الترتيب مع التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن: من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس؛ فمعنى تفضيل المسند فيها: أن يعتبر تعلُّقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع، أو أضعفها، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي.

فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند إليه، فَلِمَ لَمْ تَقُل أو لتفصيلهما معاً ؟

قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلاً من شيء، وبين أن يكون الشي مقصوداً منه، وتفصيلُ المسند إليه في هذه الثلاثة -وإن كان حاصلاً- ليس العطفُ بهذه الثلاثة لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قَيْدٍ زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام؛ ففي هذه الأمثلة تفصيلُ المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلامُ لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر، فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز، ووصّى بالمحافظة عليه.

ومنها: رَدُّ السامع من الخطأ في الحكم إلى الصواب، نحو: (جاءني زيد لا عمرو)، لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما جاآك جميعاً، ولكن أيضاً للرد إلى الصواب، إلا أنه لا يقال لنفي الشركة، حتى إن نحو: (ما جاءني زيد لكن عمرو) إنما يقال لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعاً، وفي كلام النحاة ما يُشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً.

ومنها: صَرفُ الحكم عن المحكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، نحو:

(جاءني زيد بل عمرو) أو(ما جاءني زيد بل عمرو) فإن (بل) للإضراب عن المتبوع وصَرْف الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يُجْعَل في حكم المسكوت عنه، لا أن يُنفى عنه الحكم قطعاً، خلافاً لبعضهم.

ومعنى صَرْفُ الحكم في المثبَتِ ظاهرٌ، وكذا في المنفيِّ إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له حتى يكون بمعنى (ما جاءني زيد بل عمرو) أن عمراً لم يجيء، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى (ما جاءني زيد بل عمرو) أن عمراً جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال[1].

ومنها: الشك من المتكلم، أو التشكيك للسامع -أي: إيقاعه في الشك- نحو: (جاءني زيد أو عمرو)، أو للإبهام نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، أو للتخيير أو للإباحة نحو: (ليدخل الدار زيد أو عمرو)، والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما، بخلاف التخيير.

تعقيب المسند إليه بضمير فصل:

وإنما جعلناه من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به أوَّلاً، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له.

---

(١) وجه الإشكال: أن حكم المتبوع هو نفي المجيء، وهذا الحكم بعينه لم يوجه إلى التابع؛ لأن الجمهور يقولون: إن حكم التابع في نحو: (ما جاءني زيد بل عمرو) هو ثبوت المجيء لعمرو، وحكم المتبوع هو انتفاء المجيء عنه، وجواب هذا الإشكال: أن المراد بقول الجمهور «إن بل تفيد صرف الحكم عن المتبوع إلى التابع» أنها تفيد تغيير حكم المتبوع بالنظر إلى التابع.

وأما دواعي تعقيب المسند إليه بضمير الفَصْل؛ **فمنها**: تخصيص المسند إليه بالمسند -نعني قصر المسند على المسند إليه-؛ لأن معنى قولنا: (زيد هو القائم) أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو، ولهذا يقال في توكيده (لا عمرو)، فالباء في قولنا: «تخصيص المسند إليه بالمسند» مثلها في قولهم: (خَصَصْتُ فلاناً بالذكر) أي: ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مُختصاً بالذكر -أي: منفرداً به-، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً إليه مختصاً بأن يثبت له المسند، كما يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ معناه نخصك بالعبادة، ولا نعبد غيرك.

تمرينات

التمرين الأول:

اذكر الدواعي التي اقتضت تعريف المسند إليه في العبارات الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤].

ب- ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

ج- ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

د- ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١].

هـ- ﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [هود: ٢٩].

و- ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠١].

(٢) وقال حصين بن معاوية الراعي:

طافَ الخيالُ بأصحابي، فقلت لهم: أَأُمُّ شَذْرَةَ زَارَتنا أَمِ الغولُ

(٣) وقال سُوَيْدُ بن حذاق:

جـــزى الله قابوسَ بن هنـــدٍ بفعله بنـــا، وأخـــاه غَـــدْرَةً وأثامـــا

(٤) وقال أبو العتاهية:

والفقـــرُ ذُلٌّ عليـــه بـــابٌ مفتاحُـــهُ العجـــز والتـــوَاني

ورزق ربي لـــه وجـــوهٌ هُـــنَّ مـــن الله في ضَـــمَان

(٥) وقال صريع الغواني مسلم بن الوليد:

وإني وإســـماعيلَ يـــومَ ودَاعِـــهِ لَكَ الغِمْدِ يومَ الـــرَّوع زايَلَهُ النَّصْلُ

فإن أغْشَ قومـــاً بعـــده أو أزُرْهُمُ فَكالوَحْشِ يُدْنيها من الأَنَسِ الـمَحْلُ

التمرين الثاني:

في بعض العبارات الآتية المسند إليه مُنكَّر، وفي بعضها الآخر المسند إليه معرفة، بَيِّن المنكر والداعي الذي اقتضى تنكيره، وبين المعَرَّف والداعي الذي اقتضى تعريفه:

(١) قال الصَّلَتان العبدي:

تمـــوت مـــع المـــرء حاجاتـــه وتبقـــى لـــه حاجـــةٌ مـــا بقـــي

وسِرُّك مـــا كان عنـــد امـــريء وسِرُّ الثلاثـــة غـــير الخفـــي

(٢) وقال أيضاً:

يناشِـــدُني النَّصْرَ الفـــرزدقُ بعدما ألَحَّـــت عليه مـــن جريـــرٍ صَوَاقِع

(٣) وقال نَهْشَلُ بن حَرِّيٍّ يفتخر:

بِيــضٌ مفارقُنَــا، تَغْــلي مراجلنا نأســو بأموالنــا آثــار أيدينــا
لو كان في الألف منا واحــدٌ فَدَعَوْا مَــنْ فــارسٌ؟ خالهم إيــاه يَعْنُونا
وليــس يَهْلِــكُ منــا سَــيِّدٌ أبداً إلا افتلينــا غُلامــاً سَــيِّداً فينــا

(٤) وقال مسلم بن الوليد يرثي:

نَفَضتْ بك الآمــالُ أحلاسَ الغنى واســترجَعتْ نَزَّاعهــا الأمْصــارُ
أجَــلٌ تنافســه الحِــمام وحُفْــرَةٌ نَفَسَــتْ عليها وجْهَــكَ الأحجَارُ
فاذهَبْ كــما ذَهَبت غَــوَادي مُزْنةٍ أثنــى عليهــا الســهلُ والأوْعارُ

(٥) وقال محمد بن مناذر يشكو إلى هارون الرشيد خالد بن طليق قاضي البصرة:

قُــل لأمــير المؤمنــينَ الــذي مــن هاشــم في سرِّهَــا واللُّبَاب
إن كنــتَ للسَّــخْطَةِ عاقَبْتنــا بخالــد فهــو أشــدُّ العِقــاب
كلُّ قضــاةُ النــاسِ فيــما مــضى مــن رحمــة الله، وهــذا عــذاب

(٦) وقال عمرو بن معد يكرب:

أَشــابَ الــرأسَ أيــامٌ طِــوالٌ وهَــمٌّ مــا تَضَمَّنــهُ الضُلُــوع
وسَــوْقُ كتيبــةٍ دلَفَــتْ لأخرى كأنَّ زُهاءهــا رَأسٌ صَليــعُ

(٧) وقال عمرو بن قميئة:

رَمَتني بناتُ الدَّهْرِ من حيثُ لا أرى فكيــف بمَــنْ يُرمى وليــس برَام

دواعي تقديم المسند إليه:

وأما دواعي تقديم المسند إليه؛ **فمنها**: كونُ ذِكرِه أَهَمّ، ولا يكفي في التقديم مجردُ ذكر الاهتمام، بل لا بد من أن يبين أن الاهتمام من أي جهة، وبأي سبب، وبيانُه أنَّ جهة الاهتمام وسببه إما لأن تقديم المسند إليه هو الأصلُ بسبب كونه هو المحكوم عليه، ولا بد من تحققه قبل الحكم: فقصدوا أن يكون في الذكر أيضاً مُقَدَّماً! ولا مُقتَضى للعدول عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان ثمة أمر يقتضي العدول عن هذا الأصل لم يُقَدَّم كما في الفاعل؛ فإن وجوب تأخره لكون مرتبة العامِلِ التقدُّمُ على المعمول.

ومن دواعي تقديم المسند إليه: أن يقصد المتكلم تَمَكُّن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقاً إلى الخبر كقول أبي العلاء المعري:

والَّذي حارَتِ البَرِيَّةُ فيه ... حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

يعني: تحيَّرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني؛ بدليل ما قبله وهو قوله:

بَانَ أمر الإله واختلف النّا ... سُ فداع إلى ضلال وَهادِ

يعني: بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به.

ومنها: تعجيل الـمَسرَّة للتفاؤل، ومنها: تعجيل الـمَسَاءة للتَّطَيُّرِ، مثال الأول: (سعد في دارك)، ومثال الثاني: (السّفَّاحُ في دار صديقك).

ومنها: إيهام أنَّ المسند إليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوباً، إو إيهام أنه يُستلذُّ به لكونه محبوباً، ونحو ذلك: كإظهار تعظيمه أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.

رأي الشيخ عبد القاهر في إفادة تقديمِ التخصيص:

قال عبد القاهر: وقد يُقدَّمُ المسند إليه ليفيد التقديمُ تخصيصَهُ بالخبر الفعلي -أي: قَصرُ الخبر الفعلي عليه- إن ولي المسندُ إليه حَرفَ النفي -أي: وقع بعد حرف النفي بلا فَصْل-، نحو: (ما أنا قلت هذا) أي: لم أقله، مع أنه مَقول لغيري؛ فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم، ويفيد - مع ذلك - ثبوتَ الفعل لغير المتكلم على الوجه الذي نُفيَ عن المتكلم من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوته لجميع مَن سِواك؛ لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهَّم المخاطَبُ اشتراكك معه في القول، أو توهَّم انفرادك به دونه.

ولأن التقديم يفيد التخصيص ونَفْيَ الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير على الوجه الذي نُفِيَ عن المذكور لم يصح أن يقال: (ما أنا قلت هذا ولا غيري)؛ لأن مفهومَ (ما أنا قلت) ثبوتُ قائِليّة هذا القول لغير المتكلم، ومنطوقَ (ولا غيري) نفيها عنه، وهما متناقضان، ولا يصح أيضاً أن يقال: (ما أنا رأيت أحداً)؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسانٌ غيرَ المتكلِّم قد رأى كلَّ أحد من الناس؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤيةَ على وجه العموم في المفعول، فيجب أن تَثبُت لغيره على وجه العموم في المفعول؛ ليتحقق تخصيصُ المتكلم بهذا النفي، كما لا يصحُّ أن يقال: (ما أنا ضربت إلا زيداً)؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسانٌ غيرك قد ضرب كلَّ أحد سوى زيد، لأن المستثنى منه مُقدّر عامٌّ، وكلُّ ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوتُهُ لغيره، تحقيقاً لمعنى الحصر: إن عامًّا فعامٌّ، وإن خاصًّا فخاصٌّ.

وإن لم يَلِ المسندُ إليه حرفَ النفي - وتحت هذا صورتان، **الأولى**: أن لا يكون في الكلام حرفُ نَفيٍ أصلاً، **والثانية**: أن يكون حرفُ النفي متأخراً عن المسند

إليه- فقد يأتي التقديمُ للتخصيص، رداً على من زَعمَ انفرادَ غيرِ المسند إليه المذكور بالخبر الفعلي، أو زَعمَ مشاركةَ الغيرِ في الخبر الفعلي، نحو: (أنا سعيت في حاجتك) لمن زَعمَ انفراد الغيرِ بالسعي، فيكون قَصْرَ قَلْبٍ، أو زعم مشاركته لك في السعي، فيكون قَصْرَ إِفرادٍ، ويؤكّد على الأول -أي: على تقدير كونه رداً على من زعم انفراد الغير- بنحو: (لا غيري) مثل: (لا زيد) و(لا عمرو) ولا(مَن سواي)؛ لأنه الدال صريحاً على نفي شُبهة أن الفعل صَدَر عن الغير، ويؤكّد على الثاني -أي: على تقدير كونه رداً على من زعم المشاركة- بنحو: (وحدي) مثل: (مُنفَرداً) أو (متوحِّداً) أو(غَيرَ مُشارَكٍ) أو غير ذلك؛ لأنه الدال صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالَجَتْ قَلبَ السامع.

وقد يأتي تقديمُ المسندِ إليه الذي لم يَلِ حَرفَ النفي لتقوّي الحكم وتقريره في ذهن السامع، دون التخصيص، نحو: (هو يُعطي الجزيل) قَصْداً إلى تحقيق أنه يفعل إعطاءَ الجزيل.

وكذا إذا كان الفعل منفياً، فقد يأتي التقديمُ للتخصيص، وقد يأتي للتَّقَوّي، فالأول نحو: (أنت ما سَعَيْت في حاجتي) قَصْداً إلى تخصيصه بعدم السعي، والثاني نحو: (أنت لا تَكْذِبُ) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره، فإنه أشدُّ لنفي الكذب من قولك: (لا تَكْذِبُ)، لما في قولك: (أنت لا تَكذبُ) من تكرار الإسناد المفقود في قولك: (لا تَكذبُ) بل هو أشدُّ لنفي الكذب من (لا تكذبُ أنتَ) مع أن فيه تأكيداً، لأن (أنت) لتأكيد المحكوم عليه وبيانِ أنه ضميرُ المخاطَب تحقيقاً، وأن الإسناد إليه لم يقع على سبيل السهو أو التجوُّز أو النسيان، فليس الكلام لتأكيد الحكم؛ لعدم تكرار الإسناد.

هذا الذي ذُكر -من أن التقديم للتخصيص تارة، وللتَّقَوّي تارة أخرى- إذا بُنِيَ الفعل على مُعرَّف، فإما إن بُنِيَ الفعلُ على منكَّر فإن التقديم يفيد تخصيصَ الجنسِ أو الواحد بالفعل، نحو: (رجلٌ جاءني) أي: لا امرأة، فيكون تخصيصَ جنس، أو لا رجلان، فيكون تخصيصَ واحدٍ، وذلك من قِبَلِ أن اسم الجنس حاملٌ لمعنيين: الجنسية، والعدد المعيَّن، أعني الواحدَ إن كان مفرداً، أو الاثنين إن كان مثنى، أو الزائد عليه إن كان جمعاً، فأصلُ النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس، فقد يُقصدُ به الجنسُ فقط، وقد يُقصد به الواحد فقط.

والذي يُشعر به كلامُ الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتَّقَوّي.

ما يُرَى تقديمه كاللازم:

ومن المسند إليه الذي يُرَى تقديمه على المسند كاللازم لفظُ (مثل) ولفظ (غير)، إذا اسْتُعْمِلا على سبيل الكناية في نحو: (مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ) و(غَيرُكَ لا يجود) بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود، من غير إرادة تعريضٍ لغير المخاطب، بأن يُراد بالمثل والغير إنسانٌ آخر مماثلٌ للمخاطب، أو غير مماثل، بل المراد نَفيُ البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفي عَمَّن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لَزِمَ نَفْيُهُ عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به.

وإنما يُرَى التقديمُ في مثل هذه الصورة كاللازم؛ لكون التقديم أعْوَنَ على المراد بهذين التركيبين، لأن الغرض منهما إثباتُ الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح، والتقديم لإفادته التقوّي أعون على ذلك.

وليس معنى قولنا: «كاللازم» أنه قد يُقدَّم وقد لا يُقدَّم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير، لكن لم يَرِدْ الاستعمالُ إلا على التقديم، كما نص عليه في دلائل الإعجاز.

تقديم المسند إليه للدلالة على العموم:

قيل: وقد يُقدَّم المسند إليه المسوَّر بـ(كل) على المسند المقرون بحرف النفي؛ لأن التقديم دال على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ (كل)، نحو: (كلُّ إنسان لم يقم) فإنه يفيد نفيَ القيام عن كلِّ واحدٍ من أفراد الإنسان بخلاف ما لو أُخِّرَ، نحو: (لم يقم كلُّ إنسان) فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فالتقديم يفيد عموم السلب وشمولَ النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلبَ العموم ونَفْي الشمول، وذلك -أي: كوْن التقديم مفيداً للعموم دون التأخير-؛ لئلا يلزم ترجيحُ التأكيد -وهو أن يكون لفظ (كل) لتقرير المعنى الحاصل قبله- على التأسيس -وهو أن يكون لإفادة معنى جديد- مع أن التأسيس راجحٌ؛ لأن الإفادة خيرٌ من الإعادة.

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التقديم أنَّ قولَنا: (إنسانٌ لم يقم) مُوجبَةٌ مهملة[١]، إما كونها موجبة فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان، لا بنفي القيام عنه؛ لأن حرف السلب وقَعَ جُزءاً من المحمول، وأما كونها مهملة فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد المجموع، مع أن الحكم فيها على ما صَدَقَ عليه الإنسانُ، وإذا كان قولنا: (إنسانٌ لم يقم) موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد؛ لأن

(١) هذه المصطلحات من مباحث علم المنطق، وقد سبق بعضها آنفا (صالح).

الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع، نحو: (لم يقم بعضُ الإنسان) بمعنى أنهما متلازمتان في الصدق، لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان، أعم من أن يكون جميعَ الأفراد أو بعضَها، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمةِ نفيَ الحكم عن الجملة؛ لأن صِدقَ السالبة الجزئيةِ الموجودةِ الموضوعَ إما بنفي الحكم عن كل فرد، أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأياً ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد، دون كل فرد؛ لجواز أن يكون منفياً عن البعض ثابتاً للبعض.

وإذا كان (إنسان لم يقم) بدون (كل) معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد؛ فلو كان - بعد دخول (كل) أيضاً - معناه كذلك كان (كل) لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يُحمَلَ على نفي الحكم عن كل فرد؛ ليكون (كل) لتأسيس معنى آخر، ترجيحاً للتأسيس على التأكيد.

وأما في صورة التأخير فلأن قولنا: (لم يقم إنسان) سالبة مهملة لا سُورَ فيها، والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو: (لا شَيءَ من الإنسان بقائم)؛ لورود موضوع المهملة في سياق النفي حالَ كونه نكرة غير مُصَدَّرة بلفظ (كل) فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد؛ فلو كان بعد دخول (كل) أيضا كذلك كان (كل) لتأكيد المعنى الأول؛ فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ لتكون (كل) لتأسيس معنى آخر، وذلك لأن لفظ (كل) في هذا المقام لا يفيد إلا أحَدَ هذين المعنيين؛ فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة.

والحاصل أن التقديم بدون (كل) لسلب العموم ونفي الشمول، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي؛ فبعد دخول (كل) يجب أن يعكس هذا؛ ليكون (كل) للتأسيس الراجح، دون التأكيد المرجوح.

وفي هذا الكلام نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى -يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول، نحو: (إنسانٌ لم يقم)- وعن كل فرد في الصورة الثانية -يعني السالبة المهملة، نحو: (لم يقم إنسانٌ)- إنما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيف إليه (كل) وهو لفظ إنسان، وقد زال ذلك الإسنادُ المفيدُ لهذا المعنى بالإسناد إلى (كل)؛ لأن إنساناً صار مضافاً إليه؛ فلم يبق مسنداً إليه؛ فعلى تقدير أن يكون الإسناد إلى (كل) أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون (كل) تأسيساً لا تأكيداً؛ لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ (كل) لا شيء آخر، حتى يكون (كل) تأكيداً له.

وحاصل هذا الكلام أنّا لا نُسلِّم أنه لو حُمل الكلام بعد دخول (كل) على المعنى الذي حُمل عليه قبل دخول (كل) كان (كل) للتأكيد، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي، أو لو أريد بذلك أن يكون (كل) لإفادة معنىً كان حاصلاً بدونه؛ فاندفاع المنع ظاهر، وحينئذ يتوجَّه إليه أنَّ الصورة الثانية -يعني السالبة المهملة التي هي (لم يقم إنسان)- إذا إفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت (كل) على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون معنى (لم يقم كل إنسان) نفي القيام عن الجملة، لا عن كل فرد لا يكون (كل) تأسيساً، بل تأكيداً؛ لأن هذا المعنى كان

حاصلاً بدونه، وحينئذ فلو جعلنا (لم يقم كل إنسان) لعموم السلب مثل: (لم يقم إنسان) لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، إذ لا تأسيس أصلاً، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وما يقال إنّ دلالة (لم يقم إنسان) على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة (لم يقم كل إنسان) عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر، إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن حينئذ (كل إنسان لم يقم) على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً؛ لأن دلالة (إنسان لم يقم) على هذا المعنى بالالتزام، ولأن النكرة المنفية إذا عمَّت كان قولنا: (لم يقم إنسان) سالبة كُليّة لا مهملة كما ذكره هذا القائل لأنه قد بيّن فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد، والبيان لا بد له من مبيّن، ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كُليّةِ أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور سوى هذا؛ وحينئذ يندفع ما قيل: سمّاها مهملة باعتبار عدم السور.

وقال عبد القاهر: إن كانت كلمة (كل) داخلة في حيِّز النفي بأن أخرت على أداته، سواء كانت معمولة لأداة النفي أولاً، وسواء كان الخبر فعلا نحو قول المتنبي:

ما كلُّ مـــا يتمنّـــى المـــرءُ يدركهُ تَجري الرياحُ بما لا تَشـــتهي السُّفنُ

أو كان الخبر غَيْرَ فعلٍ، نحو قولك: (ما كلُّ مُتَمَنَّى المرء حاصلا) أو كانت (كل) معمولة للفعل المنفيِّ، نحو: (ما جاءني القوم كلهم) في تأكيد الفاعل، أو (ما جاءني كلُّ القوم) في الفاعل، وقدّم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه، أو (لم آخذ كلَّ الدراهم) في المفعول المتأخر، أو (كلَّ الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم، وكذا (لم أخذ الدراهم كلها)، أو (الدراهم كلها لم آخذ).

ففي جميع هذه الصور توجَّه النفيُ إلى الشمول خاصة، لا إلى أصل الفعل، وأفاد الكلامُ ثبوتَ الفعل أو الوصف لبعضٍ مما أضيف إليه (كل) إن كانت (كل) في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف المذكور في الكلام، أو أفاد تعلُّق الفعل أو الوصف ببعض مما أضيف إليه (كل) إن كان (كل) في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال.

والحقُّ أنَّ هذا الحكم أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠].

وإن لم تكن داخلة في حيز النفي -بأن قُدِّمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنف- عمَّ النفي كل فرد مما أضيف إليه (كل)، وأفاد نَفيُ أصل الفعل عن كل فرد، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- حين قال له ذو اليدين -وهو اسمُ واحد من الصحابة-: «أَقُصِرَتِ الصلاة أم نسيتَ يا رسول الله ؟»، فقال النبيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «كلُّ ذلك لم يَكُنْ» والمعنى: لم يقع واحدٌ من القَصْرِ والنسيان، على سبيل شمول النفي وعمومه ؛ لوجهين:

أحدهما: أن جواب (أمْ) إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعاً تخطئةً للمستفهم، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنه عارف بأن الكائن أحدهما.

والثاني: ما رُوِيَ أنه لما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «كلُّ ذلك لم يَكُنْ» قال له ذو اليدين: «بل بعضُ ذلك قد كان»، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما يُنَافِي النفيَ عن كل فرد، لا النفي عن المجموع.

وعلى عموم النفي عن كل فرد وَرَدَ قول أبي النجم العجْليِّ:

قد أصبحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أصْنَعِ

برفع (كُلُّه) على معنى: لم أصنع شيئاً مما تدَّعيه عليّ من الذنوب، ولإفادة هذا المعنى عَدَل عن النصبِ المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه، أي: لم أَصْنَعْهُ.

دواعي تأخير المسند إليه:

وأما دواعي تأخير المسند إليه فاقتضاء المقام تقديم المسَندِ، وسيجيء بيانه.

خروج الكلام عن مقتضى الظاهر:

هذا الذي ذكرناه من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة كلّه مقتضى الظاهر من الحال.

وقد يَخْرُجُ الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، لاقتضاء الحال إيّاه، فيوضع المضمَر مَوضع المظهر كقولهم: (نعم رَجُلاً زَيدٌ) مكان (نعم الرجل زيد) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار، دون الإضمار؛ لعدم تَقَدُّم ذكر المسند إليه وعدم قرينةٍ تدل عليه؛ وهذا الضميرُ عائدٌ إلى متعقلٍ معهود في الذهن، والتزم تفسيرَه بنكِرة ليُعلمَ جنسُ المتعقّل، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر على قَوْل من يَجعَلُ المخصوص خبرَ مبتدإٍ محذوف، وأما من يجعله مبتدأ، و(نعم رجلاً) خبره، فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص، وهو مُقَدَّم تقديراً، ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل: (نِعْما) و(نِعْمُوا) من خواصّ هذا الباب؛ لكونه من الأفعال الجامدة.

ومنه قولهم: (هو أو هي زيد عالم) مكان قوله: الشأنُ أو القصةُ؛ فالإضمار فيه أيضاً على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدُّم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنَّث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، فقولنا: (هي زيد عالم) مجرد قياس.

قيل: وإنما وُضع المضمرُ موضع المظهر في البابين ليتمكن ما يعقب الضمير -أي يجيء على عَقِبِه- في ذهن السامع؛ لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنىً انتظر ما يعقب الضميرَ ليفهمَ منه معنىً؛ فيتمكَّن بعد وروده فضلَ تمكُّنٍ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب.

ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب (نعم)؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسّر لم يعلم أنَّ فيه ضميراً؛ فلا يتحقق فيه التشوُّق والانتظار.

وقد يُعْكَس وضع المضمر موضع المظهر، فيوضع المظهر موضع المضمر؛ وحينئذ فإما أن يكون المظهر اسم إشارة، وإما أن يكون غيره من المظهَرات.

فإن كان المظهرُ الذي وُضعَ موضع المضمر اسم إشارة فلدواعٍ:

منها: كمالُ العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع، كقول ابن الراوندي:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وجاهلٍ جاهلٍ تَلْقاه مَرْزُوقا

هذا الذي تَركَ الأوهامَ حائرةً ... وصَيَّرَ العالم النِّحْرِيرِ زِنْدِيقَا

(عاقل) الثاني وَصْفٌ للأوَّل، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه، (أعيت) أي: أعْيَته وأعجزته، أو أعيت عليه وصعبت، (مذاهبه) أي: طرق معاشه، و(العالم النحرير) أي: المتقِن، مأخوذ من (نَحَر الأمور علماً) إذا أتقنَها، (زنديقا) كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم.

فقوله: (هذا) إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، فكان القياس فيه الإضمار؛ فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه؛ ليُري السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعيِّن هو الذي له الحكم العجيب، وهو جعل الأوهام حائرةً، والعالم النحرير زنديقاً؛ فالحكم البديعُ هو الذي أثبت للمسند إليه المعبَّر عنه باسم الإشارة.

ومن دواعي وضع اسم الإشارة موضع المضمر: التهكُّم بالسامع، كما إذا كان السامع فاقد البصر، وكما إذا لم يكن ثَمّة مشارٌ إليه أصلاً.

ومنها: النداء على كَمال بَلادةِ السّامع بأنه لا يدرك غير المحسوس، أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

ومنها: ادعاء كمال ظهور المسند إليه. وعلى وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من باب غير باب المسند إليه وَردَ قولُه:

تعَالَلْتِ كَيْ أشْجَى، وما بِك عِلّةٌ ... تُريدينَ قَتلي، قَد ظَفرتِ بذلِك

(تعاللت) أي: أظْهَرتِ العلّة والمرض، (أشجى) أي: أحزَن، من شَجِيَ -بالكسر- أي: صار حزيناً، لا من شجى العظم، بمعنى نشب في حَلْقه، (قد ظفرتِ بذلك) أي: بقتلي.

كان مقتضى الظاهر أن يقول: (قد ظفرت به)؛ لأنه ليس بمحسوس، فعدل إلى (ذلك) إشارة إلى أن قتلَه قد ظهرَ ظهورَ المحسوس.

وإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيرَ اسم الإشارة فلدواع:

منها: زيادة التمكين -أي: جعل المسند إليه متمكّناً عند السامع- نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، والصمد: الذي يُصْمَد إليه ويُقصَد في الحوائج، لم يقل: (هو الصمد) لزيادة التمكين.

ونظير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين - من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] (وبالحق) الحكمة المقتضية للإنزال، و(أنزلناه) أي القرآن، حيث لم يقل (وبه نزل).

ومنها: إدخال الرَّوْعِ في ضمير السامع وتربية الـمَهَابة[1] عنده، أو تقوية داعي المأمور، مثالُ التقوية وإدخال الروع مع التربية قولُ الخلفاء: «أمير المؤمنين يأمُرُكَ بكذا» مكان (أنا آمرك).

وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غير باب المسند إليه وَرَد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] لم يقل: (عليَّ) لما في لفظ (الله) من تقوية الداعي إلى التوكُّلِ عليه؛ لدلالته على ذاتٍ موصوفةٍ بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها.

ومنها: الاستعطافُ -أي: طلب العطف والرحمة- كقوله:

إلهي عَبدُكَ العاصي أتاكا مُقِراً بالذنوب وقدْ دَعاكا

لم يقل (أنا) لما في لفظ (عبدك العاصي) من التخضع واستحقاق الرحمة وترقُّبِ الشفقة.

الالتفات، وتحديده، وأمثلته:

قال السكاكي: هذا -أعني نَقْلَ الكلام عن الحكاية إلى الغيبة- غيرُ مختَصٍّ بالمسند إليه، ولا النقل مطلقاً مختص بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة، بل كل من التكلُّم والخِطاب والغَيبة مطلقاً -أي: سواء كان في المسند إليه أو غيره،

---

(١) الروع: الخوف، ومنه تفهم أن «وتربية المهابة عنده» عطف تفسير على «إدخال الروع».

وسواء كان كل منهما وارداً في الكلام، أو كان مقتضى الظاهر إيراده- يُنْقَلُ إلى الآخر، فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين.

ولفظ «مطلقاً» ليس عبارةَ السكاكي، لكنه مراده بحسب ما عُلِم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة، ويسمّى هذا النقل عند علماء المعاني: التِفاتاً، مأخوذٌ من التِفات الإنسان عن يمينه إلى شماله، وبالعكس، كقول امريء القيس:

تطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وبَاتَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ

(تطاول ليلك): خطاب لنفسه التفاتاً، ومقتضى الظاهر أن يقول: (ليلي)، و (بالأَثمُد) -بفتح الهمزة وضم الميم-: اسم موضع.

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنىً بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلُّم والخِطاب والغَيبةُ بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخَر من الطرق الثلاثة، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويَتَرقّبُه السامع، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا: (أنا زيد) و(أنت عمرو) و*نحنُ اللّذونَ صَبَّحوا الصباحا*، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ و ﴿ اهْدِنَا ﴾ و﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ فإن الإلتفات إنما هو في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، والباقي جارٍ على أسلوبه، ومن زعم أن في مثل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ التفاتاً والقياس (آمنتم) فقد سَها على ما تشهد به كتب النحو[1].

والالتفات بتفسير الجمهور أخصُّ منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عُبِّر عنه بطريق من الطرق، ثم بطريق آخر، أو يكون

---

(١) وجهه أن الاسم الموصول من قبيل الغائب، والنداء لا يخرجه عن أصله، والأصل في العائد أن يكون ضمير غيبة لذلك، وفي الموضوع تفصيل مذكور في كتب النحو.

مقتضى الظاهر أن يُعبَّر عنه بطريقٍ منها فتُرك وعُدِل عنه إلى طريق آخر؛ فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده، وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفاف بتعبير واحد؛ فكلُّ التفاتٍ عندَهم التفاتٌ عندهُ، من غير عكس، كما في (تَطاولَ ليلُك).

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢] ، ومقتضى الظاهر (أُرجَعُ)، والتحقيقُ أنَّ المراد (ما لكم لا تعبدون) لكن لما عبَّر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السَّوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق، فعُدِلَ عنه إلى طريق الخطاب، فيكون التفاتاً على المذهبين.

ومثال الالتفات من التكلُّم إلى الغيبة: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣ ﴾ [الكوثر: ١ - ٣]ومقتضى الظاهر (فَصَلِّ لنا).

ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلّم: قولُ الشاعر:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ   بُعَيْدَ الشَّبابِ عصْرَ حان مَشِيبُ

يكَلِّفُنِي لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُهَا   وعَادَتْ عَوَادٍ بيننا وخُطُوبُ

(طحا) أي: ذهب، ومعنى (طروب في الحسان): أن له طَرَباً في طلب الحسان ونشاطاً في مُراودتهن، (بُعيد الشباب): تصغير بَعْد للقرب، أي: حين وَلّى الشباب وكاد ينصرم، (عَصْرَ): ظرف زمان مضاف إلى الجملة أعني قوله: (حان مشيب) و(حان) أي: قَرُبَ، وفاعل (يكلفني) ضمير القلب، و (ليلى) مفعوله الثاني.

والمعنى: يُطالبني القلبُ بوصل ليلى، وروي (تكلفني) بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى، والمفعول محذوف أي: شَدائِدَ فراقها، أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتاً آخر من الغيبة إلى الخطاب، و(شَطّ) أي: بَعُدَ، و(وَلْيُها) أي: قربها، وقوله: (وعادت عوادٍ بيننا وخطوب) قال المرزوقي: عادت يجوز أن يكون من (عادَ يعود) أي: عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

عبَّر أول الأمر عن نفسه بطريق الخطاب فقال: (طحا بك) ثم عاد إلى التكلم فقال: (يكلِّفني ليلى) والقياس (يكلفك).

ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، والقياس (بكم).

ومثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩] ومقتضى الظاهر (فَساقَهُ) أي: ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى بلد مَيِّت.

ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب: قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤ - ٥] ومقتضى الظاهر (إياه).

وجه حسن الالتفات:

ووجه حُسْن الالتفات أن الكلام إذا نُقِل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أَحْسَنَ تَطْرِيَةً -أي: تجديداً وإحداثاً، مأخوذ من طَرَّيْتُ الثوب- لنشاط السامع، وكان أكثَرَ إيقاظاً للإصغاء إلى ذلك الكلام؛ لأنّ لكلِّ جديدٍ لذّةٌ، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق.

وقد تختص مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام، كما ترى في سورة الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيقَ بالحمدِ عن قلبٍ حاضر يجدُ ذلك العبدُ من نفسه مُحَرِّكاً للإقبال على ذلك الحقيقِ بالحمد، وكلّما أَجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قَوِيَ ذلك المحرك، إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمة تلك الصفات، نعني (مالك يوم الدين) المفيدة أنّ ذلك الحقيقَ بالحمد مالكُ الأمر كلِّه في يوم الجزاء؛ لأنه أضيف (مالك) إلى (يوم الدين) على طريق الاتساع، والمعنى على الظرفية: أي مالك الأمر في يوم الدين، والمفعول محذوف للدلالة على التعميم، فحينئذ يوجب ذلك المحركُ لتناهيه في القوة إقبالَ العبد على ذلك الحقيقِ بالحَمدِ، والخطابَ بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات[1].

فاللطيفة المختصُّ بها موقِعُ هذا الالتفاتِ هي أنَّ فيه تنبيهاً على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجهٍ يَجِدُ من نفسه ذلك المحرك.

أنواعٌ من الخروج على مقتضى الظاهر:

ولما انجرَّ الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ناسب أن نُورِدَ عِدَّة أقسام منه، وإن لم تكن من مباحث المسند إليه، فنقول:

ومن خلاف مقتضى الظاهر: تَلَقِّي المتكلم للمخاطب بغير ما يترقب المخاطب، وإنما يلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه يحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده، تنبيهاً للمخاطب على أن ذلك الغير هو الأَوْلى بالقصد والإرادة، كما حدث من وَلَد القَبَعْثَرَى للحجّاج، إذ قال الحجّاج له

(١) الباء في «بتخصيصه» متعلق بالخطاب، يقال: خاطبته بالدعاء، إذا دعوت له مواجهة، وغاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين، والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول.

حال كون الحجاج مُتَوَعِّداً إياه: «لأحملنَّك على الأدهم» يعني: القَيْد، فقال ولد القَبَعْثَرَى: «مثلُ الأميرِ يحملُ على الأدهَمَ والأشهب»، فأبرَزَ وعيدَ الحجّاج في معرِضِ الوَعدِ، وتلقّاه بغير ما يترقَّب، بأن حَمَلَ الأدهمَ في كلامه على الفَرسِ الأدهم، أي: الذي غلبَ سوادُهُ حتى ذهب البياضُ الذي فيه، وضَمَّ إليه الأشهب -أي: الذي غلب بياضُه على سواده-، ومُراد الحجّاج إنما هو القَيدُ كما قلنا، فنبَّه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يَقصدَه الأميرُ، أي: مَن كانَ مِثلَ الأميرِ في السُّلطانِ والغَلَبةِ وبَسْطَةِ اليد -أي: الكرم والمال والنعمة- فجديرٌ بأن يُصْفِدَ، أي: يعطي -مِن: أَصْفَدَهُ لا أن يَصْفِدَ، أي: يُقَيِّد- من: صَفَدَه[1].

ومنه: تَلَقّي السائل بغير ما يتطلَّب، وذلك بتنزيل سؤاله منزلة غير ذلك السؤال، تنبيهاً للسائل على أن ذلك الغير هو الأولى بحاله، أو المهم له كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأُجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو: أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالِمِ يُوقِّتُ بها الناسُ أمورَهم من المزارع والمتاجر ومحالِّ الديون والصوم، وغير ذلك، ومعالم للحج يعرف بها وقته، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليقَ بحالهم أن يسألوا عن ذلك؛ لأنهم ليسوا ممن يَطَّلِعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض.

---

(١) أصفده: أعطاه، وصفده: قيَّده بالقيد، ويروى أن الحجّاج لما سمع قوله قال: عنيت الحديد -وهو يريد القيد المتخذ من الحديد- فأجابه ابن القبعثري بقوله: لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً، حمل الحديد على الوصف من الحدة، أي القوة والنشاط.

وكقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة: ٢١٥]، سألوا عن بيان ماذا ينفقون، فأُجيبوا بِبيَانِ المصارِفِ، تنبيهاً على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يُعتدُّ بها إلا أنْ تَقَعَ موقعها.

ومن خلاف مقتضى الظاهر: التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي، تنبيهاً على تحقيق وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٨٧]، والمعنى: يفزع، بمعنى يصعق.

ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴾ [الذاريات: ٦]، مكان: (يقع)، ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣] مكان: (يُجمع).

وههنا بحث، وهو أن كلاً من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع، فيكون كل منهما ههنا واقعاً في موقِعِه، وارِداً على حسب مقتضى الظاهر، والجواب أنَّ كلّا منهما حقيقةٌ فيما تحقَّقَ فيه وقوعُ الوصف، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازاً، تنبيهاً على تحقيق وقوعه.

ومن خلاف مقتضى الظاهر: القلبُ، وهو: أن يُجعلَ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، نحو: (عَرَضْتُ الناقَةَ على الحوض)، مكان (عَرَضْتُ الحوضَ على الناقة) أي: أظهرته عليها لتشرب.

وقد قبِلَ القلبَ السكاكيُّ مطلقاً؛ وقال: إنه مما يُورِث الكلام ملاحة، ووجهه أنَّ قلبَ الكلام يُحوِجُ السامع إلى أن يتنبه لاستخراج أصلِ الكلام، وَرَدَّهُ غَيرُ السكاكي مطلقاً؛ لأنه عكسُ المطلوبِ ونقيضُ المقصود، والحق الذي عليه جمهرة العلماء أنه إن تضمَّنَ اعتباراً لطيفاً غير الملاحة التي أورثها نفسُ القلبِ قُبِلَ، كقوله:

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجاؤهُ كأنَّ لون أرضِهِ سَمَاؤهُ

(مهمه) أي: مفازة، (مغبَّرة) أي: مملوءة بالغبرة، (أرجاؤه) أي: أطرافه ونواحيه، جمع الرجا مقصوراً (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف، أي: لونها، يعني لون السماء، والمصراع الأخير من باب القلب.

والمعنى كأن لونَ سمائه لغَبَرَتِها لونُ أرضِهِ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغَبَرة، حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الأرض في ذلك لغبرتها، مع أن الأرض أصلٌ فيه.

وإن لم يتضمن اعتباراً لطيفاً رُدَّ؛ لأنه عدُولٌ عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يُعتَدُّ بها، كقول القطاميّ:

فَلَمَّا أن جَرَى سِمَنٌ عليها كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعَا

(الفَدَن) أي:القصر، و(السِّياع) أي: الطين بالتبن.

والمعنى كما طيَّنت الفَدَن بالسياع، يقال: طينتُ السطح والبيت، ولقائلٍ أن يقول: إنه تضمَّن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمَّنه قوله: (كما طينت الفدن بالسياع)؛ لإيهامه أن السياع قد بلغ مبلغاً من العِظَم والكثرة

إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفَدَن بالنسبة إليه كالسِّياع بالنسبة إلى الفدن[1].

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) ومما خرج الكلام فيه على خلاف مقتضى الظاهر: الانتقال من خطاب المفرد أو المثنى أو الجمع إلى خطاب آخر منها، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٧٨] الخطاب في «أجئتنا» للواحد، وفي «وتكون لكما» للاثنين، وكقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١] وكقوله جلت كلمته: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

ومما خرج الكلام فيه على خلاف مقتضى الظاهر: التعبير بالمفرد أو بالمثنى أو بالمجموع مع أن المراد الآخر، وهذا خلاف النوع الأول؛ لأن النوع الأول اللفظان فيه مستعملان في معناهما الحقيقي، وهذا النوع اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له.

ومنه تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، فاعرف ذلك.

فهرس الجزء الأول

الموضوع صفحة



تمَّ فهرس الجزء الأول من مختصر المعاني

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه.